

سمير الأمين

المحامى

المشكلات العملية

فـ ٨

مراقبة التليفون

والتسجيلات الصوتية والمرئية

وأثرهما فى الأدبآت الجنائى

• أهم الدفوع المتعلقة بهما فى قضائا: -

المخدرات - القتل والخطف - الدعارة

تجارة السلاح - الرشوة - الإرهاب

أحكام محكمة النقض وتعليمات النيابة العامة

الطبعة الثانية

١٩٩٨

سمير الأمين

المحامى

المشكلات العملية

فـ ٨

مراقبة التليفون

والتسجيلات الصوتية والمرئية

وأثرهما فى الأدبآت الجنائى

أهم الدفوع المتعلقة بهما فى قضاياء:-

المخدرات - القتل والخطف - الدعارة

تجارة السلاح - الرشوة - الإرهاب

أحكام محكمة النقض وتعليمات النيابة العامة

الطبعة الثانية

١٩٩٨

إهداء

إلى من يحمل في يده وعلى لسانه
بصيص الأمل عبر دروب الظلام
ليضيء بهما جنابات وجوانح كل
مظلوم إلى رجال القضاء الواقف
والجالس إهدى هذا البحث.

سمير الأمين

المحامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ
الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ
بِعَشْكُمُ بَعْضٌ أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ
أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ
تَوَّابٌ رَّحِيمٌ "

(صدق الله العظيم)

(سورة الحجرات الآية ١٢)

مقدمة

كفلت الأديان السماوية حرمان وحريات الإنسان قبل أن تكفلها الدساتير والقوانين، ولا تختلف الحرمات ولا الحريات من بلد إلى بلد وبالتالي لا تختلف مصادر حمايتها . وإذا اختلفت في شيء، فإنما تختلف في الوسائل، ولكنها لا تكاد تختلف في مضمونها وأساسها وللإنسان خصوصياته التي يجب أن ينفرد معها إلى نفسه، وهو مطمئن إلى خلوته، مطمئن إلى أن أحد لن يقطع عليه تلك الخلوة، أو يقتحم عليه خصوصياته . ومن هنا فإن إسترار السمع والتصنّت على الأحاديث الخاصة وتسجيلها يعتبر إعتداء صارخاً على الحياة الخاصة (١) وإذا كانت القوانين قد كفلت حماية تلك الحرمات، فغالب تلك القوانين حمت تلك الحرمات في وقت لم يكن العلم قد كشف لنا عن وسائل وأجهزة علمية تقتحم على الإنسان خلوته، وتكشف الستار عما يدور في تلك الخلوات من همس ومناجاة، أو حديث تلففوني، أو يفضى فيها من رسائل الخ .

ولكى يكون الدليل مقبولا يجب أن تكون وسيلة الحصول عليه مشروعة . وبمعنى آخر يجب أن تكون الإجراءات التي إتبع للحصول على الدليل مطابقة للأحكام والقواعد، ووفقاً للإجراءات الواردة في القوانين . فإذا كان الدليل قد وصل إلينا بوسيلة غير مشروعة أنهار وأصبح لا قيمة (٢) له . ولقد كفل المشرع المصري الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ بإضافة المادتين (٣٠٩ مكرر)، (٣٠٩ مكرر (١)) إلى قانون العقوبات.

هذا وقد سوى المشرع المصري - في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل، وبين تفتيش منازل غير المتهمين لعلها تتعلق بمصالح الغير

(١) الدكتور عوض عماد : الموجز في قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، دار للطبعات، المرجع السابق، رقم ٢٨٨

ص. ٣١١

(٢) الدكتور حسين محمود إبراهيم : الوسائل العلمية الحديثة في الأدبآت، ص ٤٢١.

(١) فقد خول القانون سلطات التحقيق حقوقاً إستثنائية في ضبط الرسائل والبرقيات ، ومراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية ، وأن تقوم تلك السلطات بتسجيل لمحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وذلك بشرط أن تحصل سلطات التحقيق -مقماً على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد إطلاعها على الأوراق (٢)

وعلة تجريم استراق السمع أو تسجيل المحادثات ونقلها أو النقاط صورة شخص في مكان خاص بجهاز من الأجهزة ، وكذلك علة تجريم إذاعة أو إستعمال - ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة في المادة ٣٠٩ مكرر ، هي حماية حق كل شخص في أن يحيا حياته الخاصة مع ضمانات تكفل له حرمتها ، فلا ينفذ إليها شخص إلا برضاء صاحب هذه الحياة (٣) .

غير أنه لما كانت مصلحة التحقيق تقتضي اللجوء في بعض الأحيان إلى مراقبة الأحاديث الخاصة وتسجيلها فقد أجاز المشرع الأمر بذلك (٤) إستثناء من القاعدة الأصلية وبشروط خاصة (٥)

ويشمل هذا البحث أربعة أبواب :

الباب الأول : في مراقبة المحادثات التليفونية.

الباب الثاني : في التسجيلات الصوتية والمرئية.

الباب الثالث : في الدفوع.

(١) د. رؤف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية ، دار الجيل للطباعة طبعة ١٣ عام ١٩٧٩ ص ٣٨٤

(٢) الدكتور رؤف عبيد : المرجع السابق ، ص ٣٨٢.

(٣) د. عمود نجيب حسني : المرجع السابق بند ٧٥٨ ص ٧٦٧.

(٤) د. عوض محمد : الوجيز المرجع السابق ج ١ بند ٢٨٨ ص ٣١١.

(٥) د. حسين عمود إبراهيم : المرجع السابق ص ٤٢١.

الباب الرابع: فى النصوص القانونية وأحكام محكمة النقض وصيغ الدعاوى المتعلقة بجريمة الاعتداء على الحياة الخاصة.

وأخيراً وليس آخراً أرجو أن تجد العذر لى عزيزى القارئ فلا يكتب إنسان كتاباً فى يومه إلا قال فى غده لو غير هذا لكان أحسن ،ولو زيد هذا لكان يستحسن ،ولو قدم هذا لكان أفضل ،ولو ترك هذا لكان أجمل ،وهذا من أعظم العبر وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر ﴿عبد الرحمن البيسانى﴾

﴿ اللهم إنى أعوذ بك من أن أزل أو أزل ،أو أضل أو أضل ،أو أظلم أو أظلم ،أو أجهل أو يجهل على ﴾

والحمد لله الذى هدانى لهذا وما كنت أهتدى لولا أن هدانى الله

وأن آخر دعواتى أن الحمد لله رب العالمين.

القاهرة فى ١ / ٩ / ١٩٩٥

سمير الأمين

المحامى

الباب الأول

الفرع الأول

فى مراقبة المحادثات التليفونية

تنص المادة ٤٥ من الدستور على أن لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، ويتفرع عن حرمة للحياة الخاصة للمواطنين حرمة المسكن بوحرمه المراسلات البريدية والبرقية وحق الإنسان على صورته بوحرمه للمحادثات التى تتم بوسائل الاتصال المختلفة والمحادثات الخاصة .

وتتضمن المحادثات التليفونية أدق أسرار الناس وخبايا نفوسهم ،ففيها يطمئن المتحدث إلى غيره خلال الأسلاك فيبثه أسرار له دون حرج أو خوف من تسمع الغير ،معتقداً أنه فى مأمن الفضول واستراق السمع (١) والأصل العام هو إحترام حق الإنسان فى الخصوصية ومشروعية المراقبة هى إستثناء يرد على الأصل العام .
فأباجة مراقبة المحادثات للسلكية وللأسلكية لا يكون حقاً للقاضى إلا :-

١- إذا كانت هناك جريمة قد وقعت بالفعل .

٢- وأن تكون هذه الإجراءات الاستثنائية ، تفيد فى كشف الحقيقة .

٣- وأن تكون الجريمة مجناتة ليا كانت ،أو جنحة بشرط أن يكون معاقباً عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر (٢) .

والغرض من مشروعية المراقبة هى تحقيق نوع من التوازن بين حق الأفراد فى الخصوصية والسرية وحق المجتمع فى مكافحة الجريمة بوسائل فعالة ليعيش أمناً مطمئناً (٣) .

(١) د.احمد قنحى منور: "مراقبة المكالمات التليفونية" للمجلة الجائزته القومية مارس ١٩٦٣ العدد الأول .

(٢) د.حسين محمود إبراهيم :الوسائل العلمية الحديثة فى الأدبآت الجنائى ص ٤٣٩ .

(٣) د.محمد أبو العلا عطيدة: مراقبة المحادثات التليفونية ص ١٤٨ طبعة ١٩٩٤ .

ويهمنا أن نؤكد أن المراقبة هي إجراء من إجراءات التحقيق لا الاستدلال (١) .
أولاً:- ما هي المراقبة التليفونية :

تعني مراقب المحادثات التليفونية من ناحية
١- للتصنت على المحادثات .

ومن ناحية أخرى

٢- تسجيل المحادثات بأجهزه التسجيل ،ويكفي مباشرة إحدى هاتين العمليتين
(التصنت أو التسجيل) لقيام المراقبة فقد تتم بمجرد التصنت،وقد يكتفى
بالتسجيل الذي يسمع بعد ذلك ثم يفرغ مضمونه في المحضر المعد لذلك (٢)
ولا يهم الاداء المستخدمه في تسجيل المحادثات التليفونية طالما أنها نقلت إلينا
مضمون هذه المحادثه وذلك لأن الخط التليفوني الخاص بكل مشترك يجب أن
يكون محلاً لحمايه خاصه حفاظاً على حق الإنسان في السريه ولا يجوز
الخروج على هذه الحمايه إلا بأمر من القضاء حسبما قرر الفقه للفرنسي
ومحكمة النقض الفرنسيه .

ثانياً :- خطورة مراقبة المحادثات التليفونية وضرورتها :

تعد مراقبة المحادثات التليفونية أخطر من الوسائل الأخرى التي تقررت
إستثناء أعلى حق الإنسان في الخصوصيه كتفتيش المنازل أو ضبط المراسلات
والإطلاع عليها . لأن مراقبة المحادثات التليفونية تتم دون علم الإنسان ،وتتيح سماع
وتسجيل أدق أسرار حياته الخاصه حيث يفضى بتلقائيه إلى أصدقائه أو أقاربه بأدق
أسراره الخاصه ،على نحو لا يستطيع التفتيش أو الإطلاع على الرسائل أن يصل إليها .

فخطورة مراقبة المحادثات التليفونية أنها تكشف أدق أسرار الإنسان دون علمه و
لاتفرق بين محادثه لها علاقه بسبب وضع التليفون تحت المراقبه وغيرها من
المحادثات فضلاً عن إمتدادها لأسرار أشخاص آخرين أبرياء لمجرد اتصاليهم عن
طريق التليفون بالشخص الموضوع تحت المراقبة .

(١) لمرجع السابق ص ١٩٠ .

(٢) لمرجع السابق ص ١٥ .

ورغم خطوة مراقبة المحادثات التليفونية على حرمة الحياة الخاصة فإن الفقه لم ينكر دورها وأهميتها للأجهزة الأمنية حيث تمكّنها من إجهاض العديد من المشروعات الإجرامية وكشف غموض العديد من الجرائم. وضبط مرتكبيها بغض عن المقبول أو المعقول أن نجعل استغلال مزايا المخترعات العلمية الحديثة حكر أعلى المجرمين وحدهم ونحرم منها سلطات الأمن وأجهزة العدالة (١) .

ثالثاً :- وسائل مراقبة المحادثات التليفونية :

إن التقدم العلمي والتقني المذهل خلق نوعاً من الوسائل الحديثة لمراقبة المحادثات التليفونية نورد منها على سبيل المثال لا الحصر :-

١- تحويل التليفون إلى جهاز إرسال عن طريق بعض الأجهزة الإلكترونية التي تقوم بإرسال جميع المحادثات التي تتم من خلاله إلى جهة محدده عن طريق موجات كهرومغناطيسية .

٢- تسجيل المحادثات التليفونية باستخدام نظام الكلمة المفتاح (Mot clé-keyword) حيث يسمح هذا النظام بمراقبة مئات الخطوط التليفونية في وقت واحد ، فيبدأ بتسجيل المحادثات بمجرد ذكر الكلمة التي سبق تخزينها بالكمبيوتر .

٣- هناك أجهزة تصنت دقيقة تسمى (Micro directionnel) على درجة كبيرة من الحساسية يمكنها تسجيل المحادثات الخاصة على مسافات بعيدة.

٤- وهناك أيضاً أجهزة تصنت دقيقة يطلق عليها (Micros clous) تسمح بالتصنت على المحادثات الخاصة التي تتم خلف حواجز أو حوائط ، دون حاجة لتثبيتها في المبنى المراد للتصنت على المحادثات التي تتم بداخله .

٥- ومنها أجهزة للتصنت التي تسمى (Micros belles) تأخذ شكل رصاصة تطلق من بندقية فتستقر في حائط أحد المباني للتصنت ولإرسال الأحاديث التي تلتقطها من داخل غرف المبنى .

٦- وكذلك استخدام أشعة الليزر القادرة على التقاط الأحاديث التي تتم في مكان خاص ولإرسالها من خلف الحوائط والنوافذ الزجاجية .

(١) المرجع السابق ص ١٢ .

٧- ومنها كذلك مكروفونات دقيقة تسمى (Microphones miniatures) يمكنها أن تلتقط المحادثات التي تتم داخل المبنى، أو يمكن تركيبها في الأسنان أثناء قيام الطبيب بحشو أحد الأسنان، أو خلطها بالطعام فيستطيع بعد ابتلاعه أن يرسل خلال عدة ساعات محادثات من أبلغه .

٨- ومنها أجهزة التصنت الدقيقة جداً التي لا تزيد في حجمها عن رأس اللبوس ويمكن تثبيتها في ملابس الشخص دون أن يدرى، فتقوم بتسجيل محادثاته وإرسالها إلى الجهة المحددة .

٩- كذلك الأجهزة المزودة بمرآيا يمكنها التقاط الصوت والصورة معاً ثم تطورت هذه الصورة الأخيرة فأصبح لدينا الفيديو الذي يمكنه نقل الصوت والصورة عن بعد عن طريق دوائر إلكترونية مقلدة (١) .

رابعاً:- القضايا التي تستلزم مراقبة المحادثات التليفونية :

إن الزيادة المطردة في معدلات الجريمة واستخدام التليفون كأداة للاعداء وتسهيل ارتكاب أخطر الجرائم وعلى سبيل المثال :-

١- جرائم القتل والخطف والتهديد بالموت .

٢- الدعارة والقوادة .

٣- تجارة السلاح .

٤- تجارة المخدرات وجلبها وترويجها .

٥- الرشوة

٦- الجرائم المتعلقة بأمن الدولة .

٧- الإرهاب .

ومعظم هذه الجرائم تدخل في مفهوم الجريمة المنظمة . ومراقبة المحادثات التليفونية لها دور كبير وفعال في إجهاض كثير من المشروعات الإجرامية وكشف

(١) د. محمد أبو الملا عقيدة مراقبة المحادثات التليفونية ص ٦٠٥ .

الجناة بعد وقوع الجريمة كما تعد مراقبة المحادثات للتفونية سلاحاً فعالاً لمقاومة هذا النوع للخطر من الأجرام (١) .

خامساً :- حماية حق الإنسان في الحياة الخاصة :

إن التقدم العلمي والتقني المذهل كان له جانب السلبى على حياة الإنسان مثلما كان له من جانب إيجابى فى تسهيل معيشته وأهم ما فى الجانب السلبى هو اختراق الحجب وتهديد حياته الخاصة مما أدى إلى تعريض الإنسان معنوياً وفكرياً وجسدياً بكشف أسراره وتهديد حرياته .

ولقد أدت الأجهزة الحديثة المتطورة إلى اختراق حياته الخاصة ولكن هناك العديد من المصادر التي حرمت للتصنت مثل :-

١-الشريعة الإسلامية :-

فلا خلاف بين فقهاء الشريعة الإسلامية على حرمة الحياة الخاصة . فحرمة المسكن وسرية الحديث تصونهما الشريعة الإسلامية بآيات قرآنية وأحاديث نبوية غاية فى الوضوح والدلالة يقول تعالى فى محكم التنزيل : ((يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأمنوا وتسلموا على أهلها)) (٢) .

ويقول أيضاً : ((يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم)) (٣) .

ويقول صلى الله عليه وسلم تمن إطلع فى بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتقروا عينه يخفقتوا عينه فلا ديه له ولا قصاص ويقول أيضاً ((فمن أستمع إلى حديث قوم صب فى أنفه الأثك)) وهو الرصاص الخالص المذاب ، أى كناية عن العقاب الشديد فى الآخرة (٤) .

(١) المرجع السابق ص ٤٤، ٣٢ .

(٢) سورة النور ، الآية ٢٦ .

(٣) سورة الحجرات ، الآية ١٢ .

(٤) المرجع المشار إليه ص ٨٠٧ .

٢- المواثيق والمعاهدات الدولية :-

فكذلك تنص المواثيق والمعاهدات الدولية على حماية حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة . وهو ما أكدته المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ ، والمادة ١٧ من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٦٦ ، والمادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تم للتوقيع عليها في روما سنة ١٩٥٠ .

٣- الدستور :-

ولقد حرصت الدساتير المصرية المختلفة منذ دستور سنة ١٩٢٣ على التأكيد على حق الإنسان في سرية مراسلاته ومحادثاته ، وعلى ضرورة توفير الحماية القانونية لهذا الحق . وجاء الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ بحماية أشمل وأوفى للحق في الخصوصية وللحق في سرية المراسلات والمحادثات التليفونية ، فنص في المادة ٤٥ منه على أن : ((الحياة للمواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ، ولمدة محددة ، وفقاً لأحكام القانون)) فقد أتى هذا النص بما لم يرد في الدساتير السابقة وعلى وجه الخصوص عدم جواز مصادرة الرسائل أو الإطلاع عليها ، أو رقابة المحادثات التليفونية إلا بأمر قضائي ، ويشترط في هذا الأمر أن يكون مسبباً ، فضلاً عن ضرورة أن يحدد في الأمر مدة المراقبة ، وأن تراعى بشأنها الأحكام الأخرى في القانون . وأضاف نفس الدستور في المادة ٥٧ منه أن : ((كل إعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا للمدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً لمن وقع عليه الإعتداء)) .

٤- النصوص القانونية :-

فلقد عدل المشرع المصري بعض مواد قانون العقوبات بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بـإضافة مادتين أخريين هما :

* نص المادة ٣٠٩ مكررا التي تعاقب بالحبس (١) كل من يعتدى على حق حرمة الحياة الخاصة للمواطن بأن تصنت أو سجل محادثات جرت فى مكان خاص أو عن طريق التليفون .

* وتشدد المادة ٣٠٩ مكررا (أ) العقوبة على من أذاع أو استعمل هذه التسجيلات ،بل وتصل بالعقاب إلى عقوبة الجناية (السجن) لكل من يهدد بأفشاء الأسرار التي تضمنتها هذه التسجيلات لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل ،ويعاقب بالسجن كذلك الموظف العام الذى يستعمل أو يذيع تسجيلا حصل عليه بطريقة سرية ،أو هدد بأفشاء مضمونه على النحو المشار إليه (٢) .

(١) بالإضافة إلى عقوبة المصادرة لأدوات الجريمة بومحو التسجيلات للحصول عليها أو إتلافها .

(٢) تنظر كذلك المادتين ٩٥ و ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، حيث حددتا الجرائم التي يجوز فيها الأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية ،فضلا عن بيان مدة المراقبة .

سادساً: المراقبة إجراء من إجراءات التحقيق لا الاستدلال :

أن مأموري الضبط القضائي لا يجوز لهم التصنت على المحادثات التليفونية أو تسجيلها قبل أو بعد بدء التحقيق الابتدائي دون الحصول على إذن من قاضي التحقيق. ولهذا يكاد الأجماع أن ينعقد في الفقه والقضاء على إدانة مراقبة المحادثات التليفونية قبل فتح باب التحقيق الابتدائي .

وتؤكد محكمة النقض الفرنسية في أحكامها بصورة صريحة أو بمفهوم المخالفة على أن التصنت أو للتسجيل الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي في مرحلة جمع الاستدلالات بمبادرة شخصية منه هو إجراء غير مشروع ، ويجب الحكم ببطلان المحضر الذي أعده بناء على هذه المراقبة غير القانونية للاتصالات الهاتفية .

ومن ناحية أخرى يجب لمشروعية مراقبة المحادثات التليفونية أن تكون الجريمة قد وقعت بالفعل لأن مراقبة المحادثات إجراء من إجراءات التحقيق لا الاستدلال ، وبالتالي فهي لم تشرع لكي تستخدم كوسيلة للتحري عن الجرائم . وتؤكد محكمة النقض هذا الشرط بقولها أن : ((الأصل في الأذن بالتفتيش أو بتسجيل المحادثات أنه إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة "جناية أو جنحة" وقعت بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين نوان هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو حريته للشخصية)) (١) .

كذلك فقد قضت محكمة جنايات الجيزة ببطلان الدليل المستمد من مراقبة المحادثات التليفونية بواسطة مأمور الضبط القضائي ، لأنه باسرها قبل وقوع الجريمة ، وأكدت في حكمها أن : ((المراقبة التليفونية إجراء من إجراءات التحقيق بقصد التفتيش عن دليل من خلال المراقبة لاسناد للتهمة إلى المتهم في جريمة وقعت بالفعل قبل صدور الأذن بالمراقبة ، ولم تشرع المراقبة التليفونية - وفيها مساس بحياة المواطن الخاصة - لكي تستخدم وسيلة تحري عن الجرائم)) (٢) ومراقبة المحادثات التليفونية تجوز إذن في جميع الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي (٣) . (م ٩٥ ، ٢٠٦

(١) نقض ١ نوفمبر ١٩٨٧ مجموعة أحكام النقض س ٣٨ رقم ١٧٣ ص ٩٤٣ ،

- ونظر كذلك نقض ٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ ، رقم ٢١٩ ص ١٠٥٣ .

(٢) د. محمد أبو العلا عقيدة : المراجع السابق ص [١٠٥ - ١٠٩] ص ١٩١ .

(٣) جنايات الجيزة ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ [للجناية رقم ٣١٩٢ لسنة ١٩٨٩ ، المجوز رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٩ على الجيزة] غير منشور .

ا.ج) وينتزع عن هذا المبدأ دفع ببطلان محضر الشرطه الذى بنى على التصنت وهو بنى على تسجيل غير مشروع للمحادثات التليفونية [أنظر. هذا الدفع بالبواب الثالث من هذا البحث] .

سابعاً :حظر التصنت على المحادثات التليفونية الدائرة بين المحامى والمتهم وأساسها القانونى :-

من أهم تطبيقات حقوق الدفاع حظر التصنت أو تسجيل المحادثات التليفونية بين المحامى والمتهم .

وهذا الحظر يريد إلى أصل عام هو إحترام سر المهنة وهو سر عام ومطلق ،وينتزع عنه إحترام سرية المراسلات بين المحامى وعميله ، وإحترام سرية المحادثات التليفونية بينهما ولا يشترط لحماية سرية المراسلات أو المحادثات بين المحامى وعميله أن تكون المراسلات أو المحادثات لاحقه للاتفاق النهائى بينهما على تولى المحامى الدفاع عنه . بل تشمل الحماية المرحلة التمهيدية لاتمام هذا الاتفاق .

وينتهى الحق فى السرية إذا خرج المحامى عن دوره ورسالته فى الدفاع عن عميله وأضحى فاعلاً معه أو شريكاً له فى الجريمة .فى هذه الحالة لا يمكنه أن يتحصن خلف سر المهنة ، أو حظر التصنت على محادثاته مع عميله وتصبح مراقبة محادثاته التليفونية أمراً مشروعاً . وتنص المادة ٩٦ إجراءات على هذا الحظر .

وينتزع عن هذا المبدأ الدفع ببطلان الإجراءات التى بنيت على مراقبة غير مشروعه للمحادثات التليفونية لمخالفة المراقبة لمبدأ الحق فى الدفاع ومبدأ سر مهنة المحاماه (١) (٢)

(١) د. محمد أبو العلا عقيدة : المرجع السابق . ص ١١٨ : ١٢٠ .

(٢) الباب - الثالث من هذا البحث .

الفرع الثاني

مشروعية مراقبة المحادثات التليفونية

إن الأصل العام هو إحترام حق الإنسان في الخصوصية ومشروعية المراقبة هي إستثناء يرد على الأصل العام .
والغرض من مشروعية المراقبة هي تحقيق نوع من التوازن بين حق الأفراد في الخصوصية والسرية وحق المجتمع في مكافحة الجريمة بوسائل فعالة ليعيش أمناً مطمئناً (١) .

فما لا شك فيه إن المحادثات التليفونية تتضمن أدق أسرار الناس وخبائيا نفوسهم ، ففيها يطمئن المتحدث إلى غيره خلال الأسلاك فيبثه أسراراً دون حرج أو خوف من تسمع للغير ، معتقداً أنه في مأمن من الفضول وأستراق السمع (٢) .

والأستماع خلسة إلى هذه المحادثات أي مراقبتها وتسجيلها ، يعتبر من الطرق الاحتياالية المحرمة ، لأن فيها أنتهاكاً وأعتداء على حق الإنسان في سرية مراسلاته ، الذي كفله الدستور وقد نصت المادة (٤٥) من الدستور المصري لسنة ١٩٧١ على أن : ((الحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ، والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ولا تجوز مضادرتها أو الأطلاع عليها أو رقابتها ، إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون)) .

وأقتضى إعمال حكم المادة ٤٥ من الدستور أن تعدل المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية بأصبح نصها وفقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ((القاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد بجميع البرقيات لدى مكاتب البريد ، وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية ، أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جريمة أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . وفي جميع الأحوال يجب أن يكون للضبط أو الأطلاع أو

(١) د.محمد أبو الملا عقيدة : مراقبة المحادثات التليفونية ص ١٤٨ .

(٢) د.أحمد قاضي سرور : مراقبة المكالمات التليفونية المجلة الجنائية مارس ١٩٦٣ العدد الأول .

المراقبة أو التسجيل ،بناء على أمر مسبب بولمدة لاتزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أومدد أخرى مماثلة ((.وتمشيا أيضا مع أحكام الدستور الجديد عدلت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، وأصبح نصها ((لايجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا تضح من إمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ،ولدى مكاتب البريد جميع البرقيات ، وأن ترافق المحادثات السلكية واللاسلكية ، وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص ، متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية أو في جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة للحصول مقنما على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد إطلاعه على الأوراق .

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الأطلاع أو المراقبة لمدة لاتزيد على ثلاثين يوما . ويجوز للقاضى الجزئى أن يجدد هذا الأمر مدة أومددا أخرى مماثلة)).

ونلاحظ أن المشرع قد أحاط حق الإنسان فى سرية إتصالاته بمزيد من الضمانات ، فلا يكفى توافر الشروط القانونية التى تجيز للمحقق القبض والتفتيش بل يجب دائما تدخل القاضى الذى من اختصاصه وحده الإذن بالمراقبة ، فرغم أن مراقبة التليفونات إجراء من إجراءات التحقيق إلا أن المشرع رأى عدم إطلاق يد النيابة العامة - وهى سلطة التحقيق - بالنسبة لهذا الإجراء ، فحد من حريتها وجعل سلطتها فى مراقبة التليفون -سروطة بالحصول أولا على أمر مسبب بذلك من القاضى (مادة ٢٠٦/٣ من قانون الإجراءات الجنائية) ولا يملك أعضاء الضبط القضائى ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق ، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضى الجزئى مباشرة فى هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع فى ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة فى التحقيق الابتدائى ، وبصودور إذن القاضى الجزئى بإقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعود إليها كامل سلطتها فى مباشرة الرقابة على النحو الذى ترتتبه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق نائب من تراه من أعضاء الضبط القضائى ، لتنفيذها عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية (١) على أنه لايجوز للقاضى أن يأذن بمراقبة محادثات تليفونية بين المتهم ومحاميه (مادة ٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية) ، إذ يجب احترام حق المتهمين فى الاتصال بمحاميهم .

(١) نص ١٩٦٢/٢/١٢ مجموعة أحكام للنقض من ١٣ رقم ٣٧ - ١٣٥ .

فإذا روعيت هذه الشروط أثناء تسجيل المحادثات التليفونية، فإنه يكون تصرفاً قانونياً وتقبل الأدلة المترتبة عليه ومن بينها الاعترافات. ولكن يؤخذ على إستراق السمع إلى المحادثات التليفونية، أنه لا يوجد ما يؤكد صدور الحديث ممن نسب إليه، وخاصة إذا كانت الأصوات تتشابه ومن اليسير أن يستعمل الغير تليفون المتهم في غيبته مثلاً ويزعم أنه المتهم. ومن ثم يجب التحرز في قبول هذا الدليل لما يعتوره من شكوك، وذلك بإقرار المتهم بصحة التسجيل (١) (٢) .

(١) / أحمد عثمان الحمزاوي (الموسوعة التعليلات على مواد الإجراءات الجنائية سنة ١٩٥٣ م ص ٦٨٤ .

(٢) د. سفي الملا : إعراف المتهم ص ١٦ : ١٢٠ .

الفرع الثالث

الضمانات المقررة لمراقبة المحادثات التليفونية

هناك عدد من الضمانات اللازم توافرها للحكم بمشروعية مراقبة المحادثات التليفونية وقبول الدليل المستمد منها (١) .

وللقاعدة العامة أن بطلان إذن مراقبة التليفون لأى سبب كان يبطل الدليل المستمد من المراقبة وحدها ولا يحول دون أخذ المحكمة بسائر الأدلة الأخرى المستقلة عن المراقبة (٢) وهذه الضمانات تكشفها أحكام القضاء والنصوص سواء كان مصدرها الدستور أو قانون الإجراءات الجنائية . وفى هذا المبحث سوف نبين الضمانات المقررة للحكم بمشروعية مراقبة المحادثات التليفونية :-

أولاً : - ضرورة صدور أمر من القضاء بمراقبة المحادثات

أناط قانون الإجراءات الجنائية أحوال مراقبة المحادثات الشخصية التليفونية وتسجيلها بكل من القاضى الجزئى وقاضى التحقيق والنيابة العامة فأعطى كل منهم اختصاصات معينة:-

١- القاضى الجزئى :-

سلطنة فى ذلك محدودة بمجرد صدور الأذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الأذن نفسه إذ أن من شأن النيابة (سلطة التحقيق) تنفيذ الأذن بنفسها أو تندب ما تختاره من مأمورى الضبط القضائى وليس للقاضى الجزئى أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الإجراء المذكور .

ولا يملك مأمور الضبط القضائى رقابة المحادثات التليفونية من تلقاء نفسه لكونها من إجراءات التحقيق لا الاستدلال، كما لا تجوز له مخاطبة القاضى.

(١) د.محمد أبو العلا عقيدة : مراقبة المحادثات التليفونية ص ١٦٨ .

(٢) نقض ١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ رقم ٣ ص ٢٦ .

الجزئى مباشرة فى هذا الصدد بل يجب عليه الرجوع إلى النيابة العامة التى تتولى هى مخاطبة القاضى الجزئى بوصفها صاحبة الولاية الأصلية فى التحقيق الابتدائى .

٢- قاضى التحقيق :-

ينعقد الاختصاص بإصدار الأمر بمراقبة المحادثات التليفونية لقاضى التحقيق إذا كان هو المباشر للتحقيق حسبما تنص عليه المادة ٩٥ أ.ج وسلطة قاضى التحقيق فى هذا المجال أوسع من السلطة المخولة للقاضى الجزئى فله أن يأمر بمراقبة المحادثات وينتدب لتنفيذها أحد رجال الضبط القضائى .

فتنص المادة ٩٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : ((لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٦٦ مكرر أو ٣٠٨ مكرر أمن قانون العقوبات قد استعان فى ارتكابها بجهاز تليفون معين ، أن يأمر بناءً على تقرير من مدير عام مصلحة التليفونات وشكوى المجنى عليه فى الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التى يحددها)) ويتعلق النص المذكور بجرائم : التسبب عمدافى أزعاج الغير بيساءة . استعمال التليفون (م ١٦٦ ع) عولقظف والسب بطريق التليفون (٢٠٨ مكرراً ع) (١) . فله حق ضبط كل السابق ذكره فى سلطة القاضى الجزئى بناءً أيضاً على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو لعدد أخرى مماثلة .

٣- النيابة العامة :-

١- فرغم أن مراقبة التليفونات إجراء من إجراءات التحقيق الآن المشرع رأى عدم إطلاق يد النيابة العامة وهى سلطة تحقيق بالنسبة لهذا الإجراء فقد من حريتها وجعل سلطتها فى مراقبة التليفونات مشروطة . للحصول أولاً على أمر مسبب بذلك من القاضى (م ٢/٢٠٦ إجراءات جنائية) (٢) . فإذا كانت النيابة العامة هى التى تتولى التحقيق ورأت ضرورة مراقبة

(١) د. محمد أبو الملا عقيدة : مراقبة المحادثات التليفونية . ص ١٧١ .

(٢) د. سامى الملا : أعترف المتهم . ص ١١٩ .

المحادثات التليفونية الخاصة بالمتهم أو ببعض المتهمين ،فعلينا أن نحصل على إذن القاضى الجزئى لكى يمكنها مباشرة للمراقبة بنفسها أو أن تداب أحد مامورى لضبط القضائى ،ويخضع فى هذا التقدير لاشراف قضاء الموضوع .

ونص للقانون على أن للنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسله إليه وتكون ملاحظتهم عليها بولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزاً لها أو كانت مرسله إليه .

ب- ولقد وسع للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، فى اختصاصات للنيابة العامة ، حينما حولها سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .وهذا للحكم نقرره للمادة السابعة من القانون المذكور بالنص على أن ((تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق فى الجرائم التى تدخل فى اختصاص محاكم أمن الدولة وتبشر هذه الوظيفة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية مالم ينص للقانون على غير ذلك .ويكون للنيابة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا)) .ويترتب على تطبيق الفقرة الثانية من هذا النص عدم تفيد النيابة العامة بالقيود المتعلقة بمد مدة الحبس الاحتياطى أو تلك الخاصة بالتفتيش وضبط الأشياء .كذلك لاكتلزم بالحصول على إذن من القاضى الجزئى لمراقبة المحادثات التليفونية .فلها أن تأمر بتسجيل المحادثات التليفونية أو الخاصة أو تندب أحد رجال ضبط القضائى للقيام بمراقبة المحادثات إذا تعلقت بجناية من الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا (١) .

* وقد طبقت محكمة النقض نص المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى حكم حديث،حينما رفضت الطعن المقدم ضد حكم محكمة أمن الدولة العليا فى إحدى جنايات الرشوة بحيث دفع ببطالان التسجيلات لصدور الأذن بها من النيابة العامة وليس عن القاضى الجزئى .ومما جاء

(١) تختص محكمة أمن الدولة العليا طبقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور بنظر الجنايات التالية :الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ،والجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل ،وجنايات حيازة واستعمال المفترقات ،وجنايات الرشوة ،وجنايات اختلاس الأموال الأميرية والفساد .

بهذا الحكم : ((لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الأذن بالتسجيل لصوره عن وكيل النيابة وليس عن القاضى الجزئى وأطرحه فى قوله : أن الدفع مردود بما هو مقرر فى المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية من حق قاضى التحقيق الأمر بإجراء تسجيلات لأحداث جرت فى مكان خاص وقد خولت الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة للنزاهة العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقیقات الجنايات التى تختص بهامحاكم أمن الدولة العليا ومنها جرائم الرشوة الواردة فى المادة ٢ من القانون سالف الذكر ، هذا من ناحية وممن ناحية أخرى فإن الأمر بالتسجيل كما هو واضح من صريح نص المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قاصر على الأحداث التى تتم فى مكان خاص وأن التسجيل الذى جرى مع المتهم كان فى مكتب جريدة وهو مكان عام يجوز إجراء تسجيل ما يدور فيه من أحداث دون إذن مسبق من قاضى التحقيق .

* لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة على أنه : "ويكون للنزاهة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا . لما نصت المادة الثالثة من القانون ذاته على أن : تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثالث مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . أيضا فقد نصت المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البريد والبرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء لتسجيلات لأحداث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنابة أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ومفاد النصوص المنتقمة أن القانون خول للنزاهة العامة سلطات قاضى التحقيق - فى أمور معينة من بينها الأمر بإجراء التسجيلات - فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ومنها جنابة الرشوة - موضوع الدعوى الجنائية الماثلة - لما كان ذلك ، فإن ما ورد به الحكم وأطرح به الدفع ببطلان الأذن بالتسجيل لصوره عن وكيل النيابة يكون قد أصاب صحيح القانون ، وكان لا يقدح فى سلامة الحكم ما استظهر إليه من اعتبار مكتب جريدة من

الأماكن العامة ،ذلك أنه لايجب الحكم تزيده فيما لم يكن بحاجة اليه ما دلم أنه قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها (١) .

•• ومعنى ذلك أن النيابة العامة لها سلطة قاضى التحقيق فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا فتملك إصدار الأمر بمراقبة المحادثات التليفونية دون أنن من القاضى المختص فى هذه الجنايات ••.

ثانياً :- ضرورة أن يكون أنن القاضى بمراقبة المحادثات مسبباً :

نص الدستور المصرى لسنة ١٩٧١ فى المادة ٤٤ على ضمانه أساسية لحماية الحرية الشخصية وحرمة المسكن ومرية المحادثات وعدم جواز تفتيش المساكن إلا بأمر مسبب كمانصت المادة ٤٥ منه على عدم جواز ضبط المراسلات أو مراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال إلا بأمر قضائى مسبب .

ولقد أكد القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ هذه الضمانات وعدل فى بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية مستلزماً صدور أمر قضائى مسبب عند إجراء التفتيش فتتص المادة ٣/٩١ إجراءات "وفى جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً" ونفس الضمانه استلزمها القانون عند ضبط المراسلات ومراقبة المحادثات فى المادتين ٢٠٦،٩٥ إجراءات فى مجال مراقبة المحادثات التليفونية ،تعتبر محكمة النقض أن مجرد إطلاع القاضى على محضر التحريات ،ولتأخذه ما جاء به أسباباً لقرار المراقبة يعد تسببياً فى حكمها الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ قررت مايلى : ((إذا كان الحكم قد أبان أن القاضى قد أصدر الأذن بمراقبة تليفون الطاعة بعد أن أثبت إطلاعه على للتحريات التى لوردها الضابط فى محضره وأفصح عن إطمئنانه إلى كفايتها ،فأنه بذلك يكون قد أخذ من تلك التحريات أسباباً لأنه بالمراقبة ، وفى هذا ما يكفى لاعتبار لأنه مسبباً حسبما تطلبه المشرع بما نص عليه فى المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ (٢) ولأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو من المسائل الموضوعية التى يوكز الأمر فيها إلى سلطة التحقيق وإلى القاضى الجزئى المنوط به إصدار الأذن تحت أشرف محكمة الموضوع ولما كانت المحكمة قد أقتتعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها الأذن وكفايتها لتسويغ إصداره ،وألقرت النيابة العامة والقاضى الجزئى على

(١) نقض ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ (الطنن رقم ٢٣٠٧٥ لسنة ٦١ قضائية) غير منشور .انظر كذلك نقض ٣ فبراير

١٩٨٨ (غير منشور) .

(٢) لاجريده الرسمية للحد ٣٩ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ .

تصرفهما في هذا الشأن ،فانه لامعقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون (١) (٢).
ثالثاً : يجب أن تكون لمراقبة المحادثات فائدة في ظهور الحقيقة .

نصت المادتين ٩٥ ، ٢٠٦ إجراءات على شرط ورد بصيغة واحدة هو " وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلوكية واللاملكية أو إجراء أحاديث في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

فلا يكفي وقوع جريمة معينة لتبرير مراقبة المحادثات بل يجب فضلاً عن ذلك أن تكون هناك فائدة حقيقية ترجي : من ورائها في كشف الحقيقة .وعلة هذا الشرط أن للمراقبة إجراء استثنائي تملبه الضرورة لأنه يتضمن اعتداء جسيماً على حرمة الحياة الخاصة وحق الأتسان في السرية فيباح استثناء للفائدة المنتظرة منه والتي تتعلق بكشف غموض الجريمة أو للعمل على ضبط الجناه (٣) .

فيجب أن توجد قرائن قوية ومقتنعة على أن المراقبة ستكشف غموض الجريمة وتساعد على ضبط الجناه بينما أن وسائل البحث العادية في كشف الجريمة وتحديد الجناه وضبطهم قد فشلت ،أو أن يكون الاستمرار فيها ونجاحها في تحقيق الغرض منها قد أضحي بعيداً الاحتمال (٤) ويترك لقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي تقدير مدى فائدة مراقبة المحادثات التليفونية في كشف الحقيقة ويخضع في هذا التقدير لرقابة محكمة الموضوع فإذا ظهر لها أن المراقبة لا تبررها ضرورة كشف الحقيقة ،أضحت غير مشروعة وبطل الدليل المستمد منها (٥) (٦) .

(١) نقض ٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض من ٢٤ برقم ٢١٩ ، ص ١٠٥٣ .

(٢) نقض ١٤ فبراير ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض ، من ١٨ برقم ٤٢ ، ص ٢١٩ .

(٣) د. محمد أبو الملا عقيدة : مراقبة المحادثات التليفونية . — ١٩٧ .

(٤) د. عوض محمد : كلون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩٠ . ص ٥٠١ .

(٥) د. محمود نجيب حسني : شرح كلون الإجراءات الجنائية . ص ٦٨٨ وما بعدها .

(٦) انظر الدفوع القانونية الباب الثالث من هذا البحث .

رابعاً :عدم جواز مراقبة المحادثات إلا بصدد جريمة معينة وقعت بالفعل:

يجب لمشروعية مراقبة المحادثات أن تتعلق بجريمة معينة على درجة من الجسامه ولا يؤمر بالمراقبة إلا بعد وقوعها .

ولم يحدد القانون المصرى أنواع الجرائم التى تبرر مراقبة المحادثات للتليفونية بل أخذ من العقوبة معيار لجسامة الجريمة .

فأشترط أن تكون مراقبة المحادثات متعلقة بجنايه أو جنحه معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر (م ٩٥ - ٢٠٦ ج) وهى الجرائم الذى يجوز فيها الحبس الاحتياطى . فمراقبة المحادثات التليفونية تجوز أن فى جميع الجرائم التى يجوز فيها الحبس الاحتياطى .

فيجب لمشروعية مراقبة المحادثات التليفونية أن تكون الجريمة قد وقعت بالفعل ، لأن مراقبة المحادثات إجراء من إجراءات التحقيق لا الاستدلال ، وبالتالي فهى لم تشرع لى تستخدم كوسيلة للتحرى عن الجرائم . وتؤكد محكمة النقض هذا الشرط بقولها أن : ((الأصل فى الأذن بالتفتيش أو بتسجيل المحادثات أنه إجراء من إجراءات التحقيق لإصح إصداره إلا لضبط جريمة "جناية أو جنحة " . وقعت بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين ، وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو حرمة الشخصية)) (١) .

كذلك فقد قضت محكمة جنايات الجيزة ببطلان الدليل المعتمد من مراقبة المحادثات التليفونية بواسطة مأمور الضبط القضائى ، لأنه باسرها قبل وقوع الجريمة ، وأكدت فى حكمها أن : ((المراقبة التليفونية إجراء من إجراءات التحقيق بقصد التنقيب عن دليل من خلال المراقبة لأمناد التهمة إلى المتهم فى جريمة وقعت بالفعل قبل صدور الأذن بالمراقبة ، ولم تشرع المراقبة التليفونية - وفيها مساس بحياة المواطن الخاصة - لى تستخدم وسيلة تحرى عن الجرائم)) (٢) . وهذا الشرط اللازم لمشروعية مراقبة المحادثات ، يستلزم أن يبنى الأذن بالمراقبة على تحريات جديتيرجح معها نسبة الجريمة لتى وقعت إلى للشخص الصادر بشأنه الأذن بالمراقبة ، ويسرى

(١) نقض ١١ نوفمبر ١٩٨٧ مجموعة أحكام النقض س ٣٨ رقم ١٧٣ ص ٩٤٣ ، وناظر كذلك نقض ٢٥ نوفمبر

١٩٧٣ ، مجموعة أحكام النقض س ٢٤ ، رقم ٢١٩ ، ص ١٠٥٣ .

(٢) جنايات الجيزة ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ (الجناية رقم ٣١٩٢ لسنة ١٩٨٩ ، المعجزة رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٩ كلى الجيزة)

غير منشور .

ذلك على الأذن بالتفتيش أو تسجيل المحادثات الخاصة وينبى على ذلك أن الدفع ببطلان الأذن لعدم جدية التحريات هو دفع جوهري يلزم المحكمة الرد عليه وإلا وقع حكمها باطلاً. وتؤكد محكمة النقض ذلك بقولها أن : ((تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأذن بالتفتيش أو التسجيل ولئن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان ذلك الأذن فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول في رفض الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش والتسجيل على مجرد القول أن الضبط دليل على جدية التحريات فإنه يكون قاصرا لأن ما ساقه في هذا الشأن ماهو إلا عنصر جديد في الدعوى لاحق على التحريات وعلى إصدار الأذن بل أنه هو المقصود بذاته من إجراء التفتيش أو التسجيل فلا يصح أن يتخذ منه الحكم دليلا على جدية التحريات المسابقة عليه ، لأن شرط صحة إصدار الأذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المانور بتفتيشه أو تسجيل أحداثه مما كان يقتضى من المحكمة أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الأذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه ، وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الأذن من سلطة التحقيق ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون فوق قصوره في التسبب معيبا بالفساد في الاستدلال (١) (٢) .

خامساً :- تحديد مدة المراقبة :

أن تحديد مدة المراقبة يعد تجديداً يجد مصدره في دستور سنة ١٩٧١ (م ٤٥) ثم صدر القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تنفيذاً لما جاء بالمستور فحدد هذه المدة بثلاثين يوماً قابله للتجديد لمدته أو لمدد أخرى مماثلة [المادتين ٩٥/٢، ٢٠٦/٤ ج.١] والهدف من تحديد المدة هو منع التعسف . ويتضمن إذن للقاضي الجزئي أو أمر قاضي التحقيق بالمراقبة تحديد مدة المراقبة على نحو يلتزم بها مأمور للضبط الذي يباشر تنفيذ الأمر بالمراقبة .

ويصدر الأذن بتجديد مدة المراقبة من للقاضي الجزئي بعد أن تطلب منه النيابة العامة ذلك . أو يأمر قاضي التحقيق بالتجديد تلقائياً إذا كان هو المختص بالتحقيق . وعند تجديد مدة المراقبة يجب أن يكون الأذن بالتجديد أو الأمر به مبني على ضرورة استمرار المراقبة لكشف الحقيقة على النحو الذي تتحدد بناء عليه مدة هذه المراقبة ابتداءاً (٣) .

(١) نقض ١١ نوفمبر ١٩٨٧ ، مشار إليه .

(٢) محمد أبو العلا عقيدة : مراقبة المحادثات التليفونية . — ١٩٠ : ١٩١ .

(٣) د. محمد أبو العلا عقيدة : مراقبة المحادثات التليفونية . — ١٩٣ .

الباب الثانى

فى التسجيلات الصوتية

الفرع الأول

مشروعية التسجيل الصوتى

أن للعلم إثارة السلبية والإيجابية فى خدمة الإنسانية فكما هو نعمه لما أضفاه على حياة الإنسان من راحة وسهولة ويسر فهو نعمه عليه وسبباً للاعتداء على حرياته وحرماته .

فلقد كثرت فى الأونة الأخيرة مع التطور العلمى أجهزة التسجيل الصوتية والمرئية المتطورة بحيث أصبحت سهله الحمل والاستعمال وسهله الأخفاء لأشكالها المختلفة بحيث أصبحت . ميرة الحجم لا يمكن رؤيتها بومع صغر حجمها إلا أنها بلغت درجة عالية وكفاءة معتبر فى التسجيل . ولم تستعمل هذه الأجهزة فى رفاهية الإنسان فقط وإنما استخدمت فى كشف الجريمة ولثباتها (١) .

ولقد أثارَت قضيتين عرضتا على القضاء جدل للفقهاء والقضاء حول مشروعية استخدام مثل هذه الأجهزة كوسيلة من وسائل الأدبآت ومدى مشروعية هذه الوسيلة من عدمه وهل للمحكمة أن تأخذ بها كدليل من أدلة الثبوت قبل المتهم لم لاتأخذ بها وسوف نورد ملخص لهاتين القضيتين ثم نعبهما بأراء الفقهاء حول مشروعية التسجيلات الصوتية .

(١) مستشار . محمد أحمد عابدين : الأدلة الفنية للبراءة والأدلة . ص ٦٥ .

١- القضية الأولى :

وهي القضية رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٥٣ جنح عسكرية الموسكى والمعروفة بقضية حمصى . وهي قضية تهريب أتهم فيها كل من رزق الله حمصى مدير بنك حمصى وصبحى مغربيه وتلخص فى أنه تبين من التحريات أن هناك أموالا تهرب من مصر إلى الخارج ، وأن هذين المتهمين يشتركان فى التهريب .

فأرسل المحققون مرشداً إلى المتهم الأول قابله - بعد أن كسب ثقته - فى إحدى غرف البنك حيث دار بينهما حديث يتناول شروط القيام بعملية تهريب وأمكن للمرشد أن يسجله بجهاز تسجيل كان يحمله خفية . وعندما قدم المتهمان للمحكمة بعد ذلك كان الحديث المسجل أحد الأدلة التى أعتمد عليها الاتهام فى إثبات الجريمة . وعند ذلك ثار الجدل حول مشروعية الالتجاء إلى هذه الوسيلة أصلاً فى التتليل ، وحول قانونية الدليل المستمد من التسجيل (١) .

وفىها ذهبت النيابة العامة إلى أن التسجيل خلسة ليس إجراء باطلاً وأستندت فى ذلك إلى حجج الرأى الأول فى الفقه إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الرأى سواء فى حكمها الأول أو فى حكمها الثانى عند إعادة المحاكمة بعد إلغاء الحكم الأول . فقد أهدرت المحكمة فى هذين الحكمين الدليل المستمد من إستعمال جهاز التسجيل خفية وقالت إنه أمر يجافى قواعد الخلق القويم وتباه مبادئ الحرية التى كفلها جميع الدساتير وأنه لا يعدو أن يكون تلصصاً حدث من شخص آخر دخل خفية لى يسرق السمع . ثم يظهر بعد ذلك فى صورة شاهد آخر وهو ما يتنافى مع مبدأ الحرية المكفولة للأماكن والأشخاص سواء بسواء . على أن المحكمة أشارت فى للحكمين المذكورين إلى إجازة استخدام التسجيل بشرط أستصدار إذن من قاضى التحقيق .

(١) د. سامى الملا : أعتراف المتهم . ص ١٢٣ .

القضية الثانية

وتتلخص وقائعها في أن المدعى بالحق المدني أقام دعواه أمام محكمة الجench بالطريق المباشر ينسب فيها إلى المتهم أنه أصدر له شيك بدون رصيد فطعن المتهم بالتزوير على هذا الشيك وأستند إلى تقرير قسم بحوث التزيف والتزوير المرفق في قضية مماثلة رفعها المدعى بالحق المدني عليه عن شيك آخر والذي يفيد أن الإمضاء الموقع بها على الشيك مزورة . ولكن للمدعى بالحق المدني قرر أن الإمضاء صحيحة غاية ما هناك فإن المتهم وقع به بطريقة غير طبيعية حتى ينجح في الطعن عليه بالتزوير إذا عرض الأمر على للقضاء . ولعل المدعى بالحق المدني على ذلك بأن المتهم قرر أمام شهود أنه حينما وقع للشيكات كان يمسك القلم بين إصبعيه السبابة والوسطى ، فترتب على ذلك أن توقيعه لم يكن طبيعياً وأضاف للمدعى بالحق المدني أنه تمكن من تسجيل هذا الإقرار فأعرض المتهم على سماع هذا التسجيل ولكن المحكمة أستعنت إليه كما أستعنت إلى أقوال الشهود الذين كانوا حاضرين وقت التسجيل ولاحظت المحكمة أن تسجيل حديث المتهم المتضمن إقراره السالف ، تم في مكان عام لما يختلط به من أصوات المارة والمسيارات ولكنه حديث واضح لا يبدو فيه ثمة أسطوانة . وهذا الحديث المسجل دار بين سيدة وبين المتهم وقد أستدرجته هذه السيدة إلى الحديث عن الشيكات التي أصدرها للمدعى بالحق المدني فذكر المتهم خلال الحديث أنه حينما وقع الشيكات تعمد أن يرد توقيعه مغايراً لتوقيعه الصحيح وشرح المتهم للسيدة كيف أمسك بالقلم عند التوقيع . وقد قرر المتهم بالجلسة أن هذه السيدة أستدرجته إلى مجلس ضمه وآخرين شربوا فيه الخمر ، وذلك في محل تملكه هذه السيدة لبيع الأدوات المنزلية وأن الحديث دار بينهم في الوقت الذي كانت فيه أبواب المحل مفتوحة وأن الجهاز الذي سجل الحديث بواسطته تملكه صاحبة المحل ، ولكنه لم يلاحظ وجوده وقت الحديث .

وبعد أن انتهت المحكمة من نظر القضية قضت بحبس المتهم سنة مع الشغل ويتعويض للمدعى بالحق المدني وأستندت في حكمها - ضمن ما أستندت - إلى الحديث المسجل الذي قدمه المدعى المدني وبررت أخذاً به بالآتي :-

١- تبين للمحكمة أن الحديث المسجل قد جرى في محل عام . وأنه أستقر لديها بأن التسجيل قد أجرى كاملاً وقعاً وفعلاً في جلسة واحدة هي التي سجل فيها وأنها لذلك تطمئن إليه وتأخذ به .

٢- لاملح للنعي على جهاز التسجيل بالقول ببطلان الاعتراف لصدوره بتدليس أو خديعة لأنه يتعين التفرقة بين الدليل ووسيلة إثباته. فالدليل هو الاعتراف قد صدر ولاجدال حرمان كل إكراه وكل ما في الأمر أنه صدر من المتهم دون أن يقصد تقديمه كدليل ضده وهو شرط غير مستلزم في الاعتراف غير للقضائي، وأما وسيلة الإثبات فإنها في مجال الاستدلالات تتسم بطابع التحريات وهو ما يقتضى السرية ولذا لم يستلزم المشرع في كثير من الإجراءات أن تجرى في حضور المتهم أو حتى بعلمه في مرحلة الاستدلالات. أما في المرحلة السابقة على الاستدلالات وهي مرحلة الدليل المعد نتيجة الواقع أو نتيجة قصد الإضرار فليس هناك أى قيد يحد ميلاد أو شكل الدليل بل هو مطلق حتى من القيود البسيطة التي قد تحد من قاعدة سرية الاستدلالات ومن ثم فلا غبار على الأخذ بجهاز التسجيل في هذه الصورة ما دامت المحكمة تظمن إلى أن الصوت الوارد به هو للشخص المراد الاستدلال به عليه وهي مسألة واقع لاسمالة قانون (١) فاستأنف المتهم هذا الحكم فقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فطعن المتهم على الحكم بطريق النقض وإذ نظر الطعن أمام محكمة النقض عاب الدفاع على الحكم استناده إلى التسجيل الذي قدمه المدعى بالحق المدني برغم ما ثبت من أقوال الشهود من أن هذا التسجيل قد أجرى بطريق الغش والخداع في حين دافعت النيابة عن النتيجة التي أخذ بها الحكم ثم قضت المحكمة في ١٩٦٥/١١/٩ برفض الطعن موضوعاً وتعرضت في حكمها لوجه الطعن المتصل بمشروعية الدليل المستند من تسجيل أقوال المتهم فقالت: لما كان ذلك، وكان كل ما يثيره الطاعن من النعي المتصل بالدليل المستند من التسجيل لعدم مشروعيته مردوداً بأن المحكمة قد خلصت بما لايدع مجالاً لأى شك إلى تكوين عقيدتها في الدعوى بما أستقر لديها من شهادة للشهود والقرائن وأقوال الطاعن نفسه. أما ما استطرذ إليه الحكم بعد أن أستوفى دليله - من حديث عن واقعة تسجيل المناقشة التي دارت بين الطاعن والشهود الذين سمعهم المحكمات وأطمأنت إلى روايتهم فإنه لامجال لإثارة مثل هذا الدفع بصدد أحاديث جرت في محل مفتوح للكافة ودون ثمة اعتداء على الحرمان (٢) وانقسم الفقه ما بين مؤيد ومعترض حول مشروعية أستخدام أجهزة التسجيل الصوتي كدليل أمام القضاء وسوف نورد هذه الآراء كالتالى :-

(١) حكم محكمة جنح الموسكى في اللجنة رقم ٢٧٣٢ لسنة ٦٢ الموسكى الصادر في ٤ فبراير ١٩٦٣ .

(٢) نقض ١٩٦٥/١١/٩ - مجموعة أحكام للنقض من ١٦ ع ٣ من ٨٧٧ رقم ١٥٨ طعن رقم ٧١٨ سنة ٣٥ قضائية .

الرأى الأول (١) :

يذهب أنصار هذا الرأى إلى أن تسجيل الصوت خلسة والأستناد إلى هذا التسجيل ليس إجراء باطلاً لأنه غير محرم على العدالة أن تستعين بثمرات التطور العلمى ، وتسجيل الصوت كشف علمى يعين على كشف الجرائم وتتبع الجناة وإثبات إدانتهم ، كما أنه ليس فى التسجيل انتهاك للحقوق والحرمات ، أكثر مما فى القبض والتفتيش وهى إجراءات لاشك فى مشروعيتها ولما كان المشرع لم ينص على بطلان هذا الإجراء وهذا الدليل فلا محل للقول ببطلانه ، وما دلم المشرع يأخذ بقاعدة الأدلة الإقناعية فى الإثبات فإن التسجيل سيخضع فى النهاية للنظر الموضوعى للقاضى له أن يأخذ به وله أن يرفضه كله أو بعضه إذا لم يطمئن إليه . كما يذهب أنصار هذا الرأى إلى أن التسجيل نوع من الحيل المشروعة التى يجوز استخدامها فى مرحلة جمع الأدلة مثل التتكر . ويرى أنصار هذا الرأى أن التسجيل لا يكون باطلاً إلا إذا أسند من طريق يخالف للقانون كان يقع بعد دخول مسكن بغير وجه قانونى .

(١) ص ٢٥ وما بعدها - مشروعية لتسجيل الصوتى فى التحقيق الجنائى د. أحمد خليفة - مجله الأمن العام .

الرأى الثلقى :

ويرى القائلون بهذا الرأى أن استعمال جهاز التسجيل خفية أمر يلقى الخلق القويم وتآباه الحرية التى كفلتها الدساتير إذ لا يعدو أن يكون تلصصاً حدث من شخص دخل خفية لاستراق السمع كى يظهر بعد ذلك فى صورة شاهد وهو ما يتنافى مع مبدأ الحرية المكفولة للأماكن والأشخاص . ومع ذلك فإن أنصار هذا الرأى يذهبون إلى مشروعية الدليل المستمد من التسجيل خلسة إذا توافرت فى الحصول عليه ذات الشروط اللازمة للاستماع خلسة إلى المحادثات التليفونية وعليه فلا يعتبر التسجيل من قبيل الحيل المشروعة كالنتكر والتى يجوز الألتجاء إليها فى مرحلة الاستدلالات . ويبرر أنصار هذا الرأى مذهبهم بأنه (١) إذا كان القانون سيحرم على سلطات التحقيق اللجوء إلى الوسائل العلمية فإنها ستظل دائماً متخلفة عن ملاحقة الجناة . كما أن هناك أنواعاً من الجرائم - كتهديب النقد والجاسوسية - يصعب كشفها وضبط مرتكبها دون الأستعانة بتلك الوسائل بفضلاً عن ذلك فلا خوف من إساءة إستعمال أجهزة التسجيل ما دام استخدامها سيحاط بضمانات وشروط مراقبة المحادثات التليفونية ويرى أنصار هذا الرأى أيضاً أن رفض التسوية بين أجهزة التسجيل ومراقبة المحادثات التليفونية أمر غير منطقى لأنه برغم ما تتضمنه مراقبة المحادثات التليفونية من إخلال بحق الخلوة للمتهم ولمن يتحدث معه فقد أباحها المشرع لضرورتها فى مكافحة الإجرام ، فضلاً عن أن التسجيل فى النهاية سيخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها إصداره إذا رأت أنه يتضمن أقوالاً غير صادرة من المتهم .

(١) ٥٣ - محاضرات د. أحمد الألقى فى التحقيق الجنائى بالمركز القومى للبحوث الجنائية والأجتماعية .

ص ٧٤ - أ/ فريد الديب - مشروعية التسجيل الصوتى فى الأكبت - مجلة الأمن العلم يناير سنة ١٩٦٨ .

يرى أصحاب هذا الرأى أن التسجيل خلسة يعتبر باطلاً كلما تضمن انتهاكاً لحق الفرد فى الخلوة وهو حق فى الأيتحم أحد ذلك للنطاق من الخصوصية الذى يضره على شخصه فهو حق الصق به من حرمة مسكنه وحرية كيانه الشخصى ولذا فلا يملك القانون تقييده لأنه حق مطلق .وعلى ذلك فإن التسجيل الذى لايتضمن انتهاكاً لهذا الحق كأن يجرى فى مكان علم فإنه يجوز النظر فى قانونيته ،أما التسجيل الذى يجرى فى مكان خاص فإنه يعد باطلاً ولو كان الدخول إلى هذا المكان للخاص قانونياً لأن الإنن بالدخول لايتضمن الإنن بالتسجيل . وهذا النظر هو الذى حدى بمحكمة النقض إلى أن تقرر ببطلان التفتيش إذا بنى على حالة تلبس اكتشفت عن طريق أستراق النظر من ثقب الباب .

ولا يوافق أنصار هذا الرأى على التسوية بين التسجيل خلسة ومراقبة المحادثات التليفونية لأنه وإن كانت الأخيرة تنطوى على انتهاك لحق الفرد فى سرية مراسلاته وهو حق عزيز على المشرع إلى حد أنه حماه بشروط قاسية فإن حمايته لحق الخلوة الذى يعتدى عليه فى التسجيل خلسة لايمكن إلاأن تكون حماية مطلقة من كل قيد ،ولذا فالسجیل باطل مطلقاً ولو أنن به قاضى التحقيق متى كان فيه انتهاك لحق الخلوة .ومن ناحية أخرى فإن تسجيل الأحاديث التليفونية لايتضمن اعتداء على حق الخلوة لأن من يتحدث حديثاً تليفونياً يمكنه أن يتوقع وجود مسترق للسمع على عكس الحال بالنسبة لمن يتحدث فى خلوة إذ ليس عليه أن يفترض هذا الفرض .ويضيف أنصار هذا الرأى أنه يجب اعتبار التسجيل جريمة خاصة إذا وقع خلسة أو أستعملت أشرطته وأنه إلى أن يحقق المشرع ذلك فلا مناص من تحرز للقضاء إزاء الدلائل المستمد من التسجيل .وينتهى أصحاب هذا الرأى إلى أنه لامانع من تسجيل إجراءات التحقيق والاستدلالات كتسجيل أقوال شاهد أو اعتراف متهم ما دلم المحقق أو مأمور الضبط معروف الصفة بحيث لا تكون هناك خديعة تبرر القول بوقوع التسجيل خلسة ، وذلك لأن تسجيل هذه الأقوال على أشرطة بمثابة تسجيلها فى محضر .

الرأى الرابع (١) :

ويفرق هذا الرأى بين للصور الخمس الآتية :

- ١- إذا جرى تسجيل الحديث فى مكان عام وكان حديثاً عاماً يدلى به المتحدث على مسمع من الجمهور بغير تمييز كالمحاضرات والاجتماعات العامة . وفى هذه الحالة يكون للتسجيل مشروعاً لأنه لا يتضمن اعتداء على حرية المتحدث وحقوقه ولا على حرمة المكان الذى تحدث فيه .
- ٢- إذا جرى الحديث فى محل مفتوح للجميع ولم يكن حديثاً عاماً كالحديث فى النوادى والمقاهى وحينئذ يكون التسجيل مشروعاً لأن المتحدث يكون قد افاض بمكنون نفسه فى مكان لا يتوقع فيه أن حديثه فى مأمن من استراق السمع .
- ٣- إذا جرى الحديث فى مكان عام بما يدل على أن المتحدث حرص على أن يظل حديثه طى الكتمان كان ينتحى بصديق جانباً ويفضى إليه بذات نفسه وعندئذ يكون التسجيل باطلاً لانطوائه على انتهاك لحق الشخص فى سرية ما يقول إلى من يشاء وفى أى زمان أو مكان بغير رقيب عليه .
- ٤- إذا جرى الحديث فى مكان خاص وهو المكان الذى يطمئن فيه الفرد إلى أن حديثه فى مأمن من استراق السمع كالحديث الذى يجرى فى مسكن خاص أو سيارة خاصة . وفى هذه الحالة يعد التسجيل باطلاً لمسامسه بحق الإنسان فى الخلوة . ويعتبر التسجيل باطلاً ولو كان دخول المكان قد تم بوجه قانونى .
- ٥- يعتبر صحيحاً تسجيل الإجراءات التى تتخذ فى أثناء التحقيق أو الاستدلالات لأن الشريط يعد بمثابة محضر التحقيق ما دام المحقق أو رجل الضبط معروف الصفة ولم تكن هناك خديعة تبرر للقول بوقوع التسجيل خلسة . وينتهى أنصار هذا الرأى إلى أنه متى كان التسجيل باطلاً على النحو المتقدم فإنه لا يصححه رضاء المتهم مقدماً بالتسجيل أو بنتائجه . كما يجوز للمتهم أن يقدم للتدليل على براءته دليلاً مستمداً من تسجيل باطل .

(١) د. ثروت على عبد الرحيم : مذكرات عن مشروعية الأساليب العلمية الحديثة فى الحصول على الاعتراف بمسركز

القومى للبحوث الاجتماعية والجنسية - ص ٢٤ وما بعدها .

الرأى الخامس (١) :

ويذهب هذا للرأى إلى وجوب التفرقة بين حالتين :

١- إذا لم يترتب على التسجيل اعتداء على حق فردى كتسجيل أقوال شاهد ، فإنه لامتاع قانوناً من قبوله لأن التسجيل فى هذه الحالة لا يخرج عن كونه محضاً بمسجل أقوال للشاهد .

٢- إذا اقترن التسجيل بما يجعله يقوم بوظيفة إجراء من الإجراءات الاستثنائية كالاستجواب و التفتيش فإنه يجب أن تطبق عليه الشروط التى يتطلبها القانون فى هذا الإجراء بحيث يؤخذ به لو توافرت تلك الشروط ، و يستبعد إذا لم تتوافر . مثال ذلك أن يكون الحصول على التسجيل فيه انتهاكاً لحرمة المسكن فعندئذ تطبق عليه شروط صحة تفتيش للمسكن ، كما يصح إذا حصل برضاء سليم من صاحب الشأن . و توافر هذه الشروط أمر ضرورى لقانونية التسجيل سواء تم بمعرفة المحقق أو إحدى السلطات العامة أو تم لحسابها بمعرفة شخص موعز إليه كالمرشد . أما إذا كان التسجيل قد تم بمعرفة أحد الأفراد ولحسابه فططبق عليه أحكام ما يقمه الأفراد من أشياء مادية لتأييد ادعاءاتهم . و من المتفق عليه أن يكون الحصول على تلك الأشياء من طريق مشروع .

(١) ص ٢٥٦ ملحق ١ قه الإجراءات الجنائية د . توفيق الشاروى الجزء الأول سنة ١٩٥٢ ط ٢ .

التسجيل أثناء التحقيق : -

يرى انصار للرأى الخامس أن تسجيل الإجراءات التى تتخذ أثناء التحقيق أو الإستجواب أو التفتيش يعتبر صحيحاً إذ أن التسجيل فى هذه الحالة يقوم مقام محضر التحقيق فهو يودى وظيفة ما دلم أن المحقق أو مأمور الضبط القضائى معروف الصفة ولم تكن هناك أى خديعة تثير للقول بوقوع التسجيل خلسة (١) .

ولقد أستبعدت محكمة جنايات عابدين الأخذ بالتسجيلات فى القضية رقم ٤٩٢٩ لسنة ١٩٨٣ جنايات عابدين والصادر بجلسة ١٩٨٥/١/١٠ بقولها أن المحكمة تنوه بادئ ذى بدء إلى أنها لا تعول على الإجراء الذى أتخذته مباحث أمن الدولة فى شأن تسجيل اعترافات منسوبة للمتهمين الأول والثالث والخامس والسادس والسابع على أشرطة الفيديو التى إستمعت إليها وشاهدتها المحكمة ذلك أنه فضلاً عما أشاره المتهمون أمام محكمة من أن تلك الاعترافات قد أنترعها منهم ضباط مباحث أمن الدولة تحت تأثير الإكراه والتعذيب.

كما تنوه المحكمة فى هذا الصدد بما بان لها من مشاهدات التسجيلات الواردة على أشرطة الفيديو والاستماع إليها أنها تحوى فى واقع الأمر أستجواباً مفصلاً للمتهمين الذين جرى التسجيل لهم بحيث جاءت اعترافاتهم - أقوالهم فى التسجيلات ولادة مناقشة بمعرفة شخص مجهول مسموع الصوت ولكنه غير مرئى للصورة على شاشة التليفزيون حسبما هو ثابت بمحضر الجلسة والذى لثبتت فيه المحكمة أيضاً أن ما أستمعت إليه يتفق وما ورد فى تقرير الشرطة الذى أجراه المختصون بهيئة الإذاعة والتليفزيون كطلب النيابة وإضافت المحكمة أن هذا التقرير المرفق بملف الدعوى يؤكد ما أسلفته المحكمة من أن الأشرطة تحوى فى الواقع أستجواباً للمتهمين فى صورة أسئلة وإجابات ومناقشات تفصيلية برزت من خلالها الاعترافات المنسوبة للمتهمين الأمر الذى يحظره القانون على غير سلطات التحقيق ومن ثم لا يصح للمباحث إجراؤه وعلى هذا الأساس تستبعد المحكمة للتسجيلات وتهدر ما ورد فيها من اعترافات ولا تعول على ماساقتها للنيابة من أدلة مستمدة منها.

(١) المرجع السابق المشار إليه ص ٦٧ - مستشار محمد احمد عابدين - الأدلة الفنية للبرائة والادانة .

موقف القضاء :

تجيز محكمة النقض الاستناد إلى الدليل المستمد من تسجيل الأحاديث إذا تحقق شرطين.

أولاً :- أن يكون الحديث الذي تم تسجيله قد جرى في مكان عام مفتوح للكافة .

ثانياً : - الأينطوى للتسجيل على إعتداء على الحرمات سواء كان بشخص من صدر منه الحديث أو المكان الذي تم فيه الحديث .

⊗ إذا كان الثابت أن الضابط وزميله إنما انتقلا إلى محل المجنى عليه وأستخفيا فيه بناء على طلب صاحب المحل وهو وحده صاحب الشأن فيه ، فلا يمكن أن يعتبر تفریط الطاعن في مكنون سره والافضاء بذات صدره وجه للطعن على الدليل المستمد من اعترافه طواعية واختيارا . ولايصح أن يعاب التسمع هذا بالنسبة لرجل البوليس بمنافاة الأخلاق لأن مهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها .

(نقض ١٩٥٦/٦/١٢ مجموعة الأحكام س ٧ رقم ٢٤٢ ص ٨٧٩)

⊗ من المقرر أنه يكفي في المحادثات الجنائية أن يتشكك القاضي في أسناد التهمة إلى المتهم ، لكي يقضى له بالبراءة فإذا كانت المحكمة قد قررت أن التسجيل المقدم ضد المتهم لا تطمئن إليه ، فضلاً عن أن المعروف أن الأصوات تتشابه ، وأن أمر إمكان الصنعة الدخيلة على التسجيل ، أمر لا تستبعده عن اعتقادها ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن الأسباب السانعة ، التي من أجلها التفتت عن عملية التسجيل الصوتي شاملة أقوال من شهودها فإنه بذلك ينحصر عن الحكم قالة القصور في التسبب أو الفساد في الاستدلال .

(نقض ١٩٧٤/٥/١٢ مجموعة الأحكام س ٢٥ رقم ٩٨ ص ٤٦١)

طبيعة تسجيل المحادثات

إن تسجيل المحادثات في مكان خاص عمل من أعمال التحقيق تقوم به النيابة العامة بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي. المادة ٢٠٠ إجراءات (١) .

❧ لما كان من المقرر أن الأمر بتسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص هو عمل من أعمال التحقيق ينبغي على النيابة العامة أن تقوم به بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه فلا يجوز من ثم - ندب غير مأموري الضبط القضائي لتسجيل تلك المحادثات كما لا يجوز لمأمور الضبط القضائي الذي ندبته النيابة العامة - من باب أولى أن يندب لإجراء التسجيل - ولو كان مفوضاً في الندب - شخصاً من غير مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً لإجرائه ، وإلا كان التسجيل باطلاً .

(الطن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٥ مفضضة جلسة ١٩٨٦/١/١ مجموعة أحكام للنقض السنة ٣٧ ق ٢ ص ٩)

هل يجوز للمتهم أن يتنح دليلاً براءته ولو عن طريق غير مشروع؟

❧ وإن كان من المسلم به ، أنه لا يجوز أن تبني إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، إلا أن تقرير هذا المبدأ ، بالنسبة لدليل البراءة أمر غير سديد ، لأنه لما كان من المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يحكم بإدائته بحكم نهائي ، وإنه إلى أن يصدر هذا الحكم ، له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسمعه مركزه في الدعوى ، وما يحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضغط النفوس البشرية ، فقد قلم على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يفيدتها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها عيوض العدالة معاً إدانة بريء . ولا يقبل تقييد حرية المتهم في الدفاع عن نفسه باشتراط معائن ، لما هو مطلوب في دليل الإدانة .

(نقض ١٩٦٥/١/٢٥ مجموعة الأحكام ص ١٦ رقم ٢١ ص ٨٧)

(١) المستشار محمد أحمد عابدين : الأدلة لقرينة البراءة والأدلة . ص ٧٢ وما بعدها

ومن ثم يجوز تقديم أى تسجيل يحمل براءة المتهم حتى ولو كان هذا التسجيل

قد تم عن طريق غير مشروع .

مشكلات الشريط الممقط :

يشكل الشريط الممقط خطورة على التسجيل ، عندما يقدم كدليل فى الأثبات ،
بذلك من ناحيتين :-

أولاً : الناحية الفنية :

قد أصبح من الممكن ، بنظراً وببساطة ، إدخال تبديل ، وإحداث تغيير ، وإجراء
عمليات حذف ، ونقل العبارات من موضع إلى موضع آخر على شريط التسجيل
. وهذا ما يطلق عليه عملية [المونتاج] . وبذلك أصبح من الميسور تغيير
مضمون التسجيل ، لتغيير التسجيل من إنكار للتهمة إلى إقرار بها .

ومن هنا ، كان حكم محكمة النقض ، السابق الإشارة إليه والخاص بتسجيل
المناقشة التى دارت بين مجموعة الحاضرين ، بالتسليم بصحة التسجيل ، ما دام قد
ثبت للمحكمة ، أن هذا التسجيل قد سجل المناقشة ، وفى جلسة واحدة فى مكان
مفتوح ..

(المحكمة قد خلصت ، بما لا يدع مجالاً للشك ، إلى تكوين عقيدتها فى
الدعوى ، بما أستقر لديها من شهادة الشهود والقرائن ، وأقوال الطاعن نفسه)
.... فاستوفت المحكمة دليل حكمها ، فإن محكمة النقض فى حكمها هذا ، تشير
إلى مبدأها هو ، أنه متى أطمأنت محكمة الموضوع إلى عدم إدخال تغيير ، أو
تبديل على شريط التسجيل ، فاستندت إلى هذا التسجيل يكون حكمها صحيحاً .

وفى حكم حديث ، تقرر محكمة النقض ، أن الأصول متشابهة فنقول (١) :
(من المقرر ، أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية ، أن يتشكك القاضى فى إسناد
التهمة إلى المتهم ، لكى يقضى له بالبراءة فإذا كانت المحكمة قد قررت ، أن

(١) نقض ١٩٦٥/١/٢٥ مجموعة الأحكام م ١٦ رقم ٢١ ص ٨٧ .

التسجيل المقدم ضد المتهم لا تطمئن إليه ،فضلا عن أن المعروف أن الأصوات تتشابه ، وأن أمر إمكان الصنعة الدخيلة على التسجيل ، أمر لا تستبعده عن اعتقادها ... وكانت المحكمة قد أفصحت عن الأسباب السائغة ، التي من أجلها ، التفتت عن عملية التسجيل الصوتي ،شاملة لقول من شهودها ، فإنه ينحسر بذلك ، عن الحكم مقالة للقصور في التسبيب ، أو الفساد في الاستدلال) .

تقدير الدليل في الدعوى ،لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى :

في حكم حديث لمحكمة النقض ،أنتهت إلى تقدير مبداهام ،وهو أن : (من المقرر أن تقدير الدليل في الدعوى ،لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى ، لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى) (١) .

وكانت محكمة الموضوع قد قضت برفض الأخذ بالتسجيلات الصوتية ،منافضة بذلك سابقة الأعداد بتلك التسجيلات ضمن دعائم القضاء بالإدانة في دعوى أخرى .

ثانياً : الناحية الأخلاقية (٢) :

إن نسمع أحاديث الناس ، وهم في حديثهم ،ومناقشتهم يعتقدون أنها أحاديث تجرى في خصوصية تامة ، هذا على فرض عدم المساس بسلامة الشريط الممغنط المسجل ، وعدم التعرض لعمليات المونتاج ، أمر ياباه الخلق (٣) .

موقف المشرع المصري من التسجيل الصوتي :

حرم المشرع المصري في المادتين ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٩ مكرر (١) عقوبات تسجيل الصوت خلسة وهو ما سوف نعرض له في الفرع القادم تحت عنوان جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة .

(١) نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ مجموعة الأحكام من ٢٩ رقم ٨٧ ص ٤٥٧ .

(٢) لمجد ثبوت تورط حكومة الرئيس الأمريكى نيكسون في فضيحة للتجسس المعروفة باسم 'ووترجيت' صدر تشريع يجرم قيام الأشخاص بالتصنعت أو التسجيل الصوتي .بعد أن كان ذلك أمراً مباحاً .

(٣) د. حسين محمود إبراهيم : الوسائل العلمية الحديثة في الأدبآت . ص ٤٦٩ .

الفرع الثاني

جريمة الاعتداء على الحياة الخاصة

إن تسجيل الصوت خلصة يعتبر انتهاكاً لأحق الحقوق بشخص الإنسان حقه في أن لا يقتحم أحد ذلك النطاق من الخصوصية الذي يضربه على شخصه ، أنه الصق به من حرمة المسكن الذي تحميه من دخول مسكنه والصق به من حرمة الكيان للشخصي الذي تحميه من القبض عليه وحبسه بولما هو حقه في أن لا يتسلل أحد إلى حياته الخاصة بأخص ما في التعبير من معنى وهو ما يطلق عليه أسم حق الخلوة . وهو حق من حقوق الإنسان الطبيعية التي لاتجد للتأثير نفسها أحياناً بحاجة إلى التتويه به وقدورد هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ في المادة ١٢ : ((لايكون أحد موضعاً لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لهجمات تتناول شرفه وسمعته)) .

والاعتداء على هذا الحق يعد تلصصاً غير قانوني وهذا هو الفرق بين التسجيل خلصة ومراقبة الأحاديث التليفونية ففي هذه الأخيرة يقع الاعتداء على حق الإنسان في سرية مراسلاته لما التسجيل خلصة فهو اعتداء على حق الإنسان في الخلوة (١) .

(١) /لحمد محمد خليفة : مشروعية تسجيل الصوت في التحقيق الجنائي - مجلة الأمن العام العدد الأول إبريل سنة

١٩٥٨ . ص ٢٧ وما بعدها .

١- التسجيلات الصوتية :-

صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ وقيد المشرع فيه حق للقاضي والنيابة العامة في إجراء تسجيلات للمحادثات التي تجرى بالأماكن الخاصة طبقاً لأحكام المادة ٩٥ فقرة أولى وثانية والمادة ٢٠٦ فقرة ثانية وثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، السابق الإشارة إليهما كما أعتبر هذا القانون لتسجيل خلسة جريمة ،بفصت المادة الثانية منه على أن يضاف إلى قانون العقوبات مادتان جديدتان برقم ٣٠٩ مكرراً ورقم ٣٠٩ مكرراً (١) ، نصهما كالآتي :-

[المادة ٣٠٩ مكرر -] ((يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجنى عليه :

(١) أسترقت السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيأ كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون .

(ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيأ كان نوعه صورة شخص في مكان خاص فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء إجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الأجتماع ،فإن رضاه هؤلاء يكون مفترضاً . ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد أستخدم في الجريمة ،كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو بإعدامها)) .

[المادة ٣٠٩ مكرر (١)] ((يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو أستعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة لو كان بغير رضا صاحب الشأن . ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد أستخدم في الجريمة أو تحصل عنها .كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها)) .

لما إذا وقع التسجيل بغير انتهاك لحق الخلوة ،بأن يكون قد تم في مكان عام ،فإن الدليل المستمد منه يكون صحيحاً طالما أن الشخص كشف سره بنفسه وأباح مكتون

صدره في مكان عام وعلى مسمع من الموجودين فيه (١) .

وهذا النص يجرم الأفعال المبيئة به سواء من قام بها شخصاً عادياً من أفراد الناس ، أو كان موظفاً عمومياً - إلا أن اليمين أن المشرع اعتبر صفة الموظف العمومي ظرفاً مشدداً للعقوبة بدليل أنه في بداية النص حدد مدة العقوبة بما لا تزيد على سنة وبالنسبة للموظف العمومي مقتطف الأفعال التي جرمتها تلك المادة جاءت مدة الحبس خالية من شرط المدة وهو ما يعني أن عقوبة الموظف قد تصل إلى الحبس لمدة ثلاث سنوات . ويعيب الدكتور حسين محمود إبراهيم على هذا النص :

١- إن القانون يعاقب على أفعال لا أخلاقية ، فهو يعاقب على استراق السمع والتسجيل والنقل إلخ (فقرة ١) دون أن يفرق بين من يقوم بذلك الأفعال بحسن نية أو بسوء نية فكثيراً ما يحدث - في هذه الأيام - تدخل في الخطوط التليفونية نتيجة عيوب في شبكة التليفونات ، ويرتبط على ذلك الاستماع إلى محادثات بين أفراد آخرين فهل يقع هذا للفرد الذي شامت الظروف وجعلته يستمع إلى محادثات الغير تحت طائلة العقاب ؟ لاشك أن النص بصورته هذه - يجرم هذا الفعل ويعاقب عليه وهذا يضعنا في موضع غير منطقي وغير مقبول وإذا كان هذا الشخص يقوم بتسجيل مكالماته الخاصة التي يجريها فسجل - بخير قصد منه ولائحة - تلك المحادثات التي تتداخل ، فإن يقع تحت طائلة الفقرة (ب) من المادة ٣٠٩ مكرراً عقوبات . ويرى نفس المؤلف أن التجريم كان يجب أن يكون مقصوراً على الآتي : -

أولاً : - من يقوم بأي عمل من الأعمال الواردة بالمادة ٣٠٩ مكرر بقصد الاستعمال أو استخدامها في أي غرض من الأغراض بدون رضا صاحب الشأن . وبذلك ينجر من العقاب من ساقته الظروف إلى الاستماع أو التسجيل كهواية فنية ، مصادم المجنى عليهم مجهولين له لما إذا كان المجنى عليه معروفاً لدى من قام بالاستماع أو للتسجيل كان ذلك دليلاً على سوء نية عومن ثم يقع تحت طائلة العقاب - وهذا الذي قال به الدكتور حسين إبراهيم محل نقد (٢)

ذلك لأن المشرع يعاقب على الفعل في حد ذاته لما فيه مساس بحريات وحرمان الأشخاص أنفسهم ومن ثم فلا حاجة بنا إلى التفرقة بين ما إذا كان المجنى عليه معلوم

(١) تقض ٥ نوفمبر ١٩٦٥ مجموعة أحكام التقض من ١٦ رقم ١٥٨٨ من ٨٢٨ حيث قضت بأنه لاجل الطاعن لإثارة القضي المتصل بالدلائل المستمد من التسجيل لعدم مشروعيته . حالما أن الحديث جرى في محل مفتوح للكلفة دون أية اعتداء على الحريات

(٢) مستشار محمد أحمد عابدين : الأداة الفنية للإبادة والأداة . ص ٦٨٨ وما بعدها .

أو غير معلوم ذلك أن مناطق التجريم هو العدوان على حريات وحرمان البشر وأن الهدف من ذلك حماية النفس البشرية من النفل من حرمانها وحرمانها طالما كان الانتهاك على غير صحيح للقانون .

الأحاديث الخاصة :

الحديث ، هو الكلام الذي له دلالة مفهومة سواء كان هذا الكلام موجها لجمهور الناس أو لفئة محدودة منهم بوباية لغة بحيث ولو كان ((يدور بالشفرة ، إذ الشفرة في حقيقتها لغة)) فإذا كان للصوت ليس حديثاً ، كان يكون لحنا موسيقياً ، أو مجرد صيحات لا تتضمن أية دلالات لا يعتبر حديثاً يمكن أن يكون محلاً للجريمة (١) .

والأحاديث ، أسلوب من أساليب الحياة الخاصة للناس ، فيها يهدأ المتحدث إلى محدثه سواء بطريق مباشر أو بواسطة الأسلاك التليفونية دون حرج أو خوف من تصنت الغير ، وفي مأمن من فضول أسترأق السمع (٢) .

وهي عبارة عن الوسيلة ، التي يمكن ، عن طريقها ، أن يعبر الإنسان عن نفسه . وينقل مكونات نفسه ، أو ينقل ما يريد أن يعبر عنه إلى المتحدث إليه ، مهما كانت وسيلة ذلك . فقد يكون ذلك عن طريق الكتابة أو التليفون ، أو عن طريق المشاهدة .

ولما كانت المحادثات ، والمكالمات ، تعبيراً عن الحياة الخاصة فإنها تستمد حرمتها من حرمة تلك الحياة الخاصة . وعلة تجريم الاعتداء على تلك الأحاديث باستراق السمع أو التسجيل والأذاعة الخ ، هي حماية حق كل شخص في أن تكفل لحياته الخاصة حرمتها . والأحاديث التي يحميها القانون . هي للنجوى التي قصد صاحبها أن يسرها إلى من يناجيها ، ولا يريد الجهر بها ، ولا يرضى لها العلانية ذلك لأن الجهر بالحديث يحمل معنى عدم حرص صاحبه على سرية ، أو تمسكه بتلك السرية بل الجهر به يحمل على الاعتقاد برفع الحصانة عنه (٣) .

(١) د. محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المراجع السابق ، رقم ٧٦٢ ص ٧٧٠ .

(٢) د. أحمد فتحي سرور : الوسيط مج ١ ، المراجع السابق ، رقم ٢٨٠ ص ٤٨٤ .

- د. عوض محمد الوجيز ، المراجع السابق ، بند ٢٨٩ ص ٣١٢ .

(٣) د. محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات ، المراجع السابق ، رقم ٧٥٨ ص ٧٦٧ .

معايير الخصوصية والعائلية :

اختلفت التشريعات في تحديد متى يعتبر الحديث خاصاً ومتى يعتبر علنياً . ويتوقف التجريم على هذا التحديد . فلا يتحقق الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة إلا إذا كان الحديث الذى حصل عليه المتهم ذا صفة خاصة . فإذا أنقذت عنه تلك الصفة أصبح حديثاً عاماً والحصول عليه أو الاستماع إليه لا يقوم به :

((اعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، إذ ليس لمثل هذا الحديث حرمة خاصة)) (١) .

ولقد اعتبر الشارع المصرى فى المادة ٣٠٩ مكرر وقوع هذه الأفعال فى مكان عام لأشكّل أية جريمة وهذا يعنى أن طبيعة المكان هى الفاصل فى تجريم الفعل أو إباحته ومؤدى ذلك أن الحديث الذى يتضمن أنق الأسرار لا يحميه القانون إذا تحدث به صاحبه فى مكان عام بينما يحمى القانون الأحاديث ولو كانت ذات طابع عام إذا ما جرت فى مكان خاص (٢) وقد نقل الشارع المصرى فى ذلك عن الشارع الفرنسى منفعاتى ذلك بالتقدم العلمى الحديث ، وما أنتجه من أجهزة يمكنها أن تصل إلى حياة الإنسان الخاصة دون علم منه ودون أن يكون فى استطاعته أن يحول لونه (٣) .

إتفاء العلانية :

١- بالنسبة للمكان :

المكان العام هو المكان الذى يجتمع فيه عدد من الأشخاص لاتربط بينهم صلة خاصة ، ولم توجه إليهم دعوات شخصية لحضور هذا الاجتماع ، ولم يكن ثمة معيار خاص فى اختيارهم (٤) وتكون الأسباب التى جمعتهم فى هذا المكان إنما هى أسباب عارضة تتنوع وتختلف حسب ظروف كل منهم لو قد يكون السبب واحد ولكنه عام لا يخص واحد منهم بالذات كالاجتماعات الدينية والسياسية أو القومية .

(١) د. محمود نجيب حسنى : المرجع السابق برقم ٧٦٤ ص ٧٧٠

د. عوض محمد : المرجع السابق ، جـ ١ رقم ٢٨٩ ص ٣١٢ .

(٢) د. محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات - القسم الخامس . ص ٤٣٣ رقم ٣٨٣

(٣) د. محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات ، المرجع السابق برقم ٧٥٨ ص ٧٧٧

(٤) د. محمود نجيب حسنى : المرجع السابق برقم ٥٥٢ ص ٥٤٥ .

وقد يكون التجمع يضم فئة معينة كالتقابات المهنية لاجتمع بينهم إلا الانتماء إلى مهنة واحدة .وبصفة عامة يكون الاجتماع لايشترط فيه صفة خاصة أو في المجتمعين . وإذا كان كذلك فلا يكون الغرض من الاجتماع يتعلق بموضوع خاص بالمجتمعين ولايؤشير أحد الدخول إليه كاحتفال بعرس أو أحتفال لمناسبة من المناسبات حتى ولو تم ذلك في مكان خاص أصلاً كالمسكن مثلاً .وقد يكون لعدد المجتمعين دخل في اضعاف صفة العلانية على مكان الاجتماع (١) .

أو العلاقة بينهم .وهذه كلها لاتعتبر معايير لتحديد علانية المكان بقدر ما هي ارشادات يستعين بها القاضى للتمييز بين المحفل العام والاجتماع الخاص (٢) . ويمكن اعتبار أن الصلة السابقة بين المجتمعين إذا كانت هي التي جمعت بينهم وحددت لهم الغرض من إجتماعهم كان الاجتماع خاصاً مثل إجتماعات مجالس الإدارات ومجالس الكليات والمحاكمات السرية كلها إجتماعات خاصة ولالجهر بالحديث فيها لا يسبغ العلانية عليها (٣) .

٢- بالنسبة للقول :

أعتبر الشارع علانية القول متحققاً ،إذا جهر الشخص بقوله أو صياحه أو رده في مكان خاص ولكن يستطيع أن يسمعه من كان في مكان عام .فالعبرة إذا - في تحديد العلانية ليست بطبيعة المكان الذي صدر فيه الحديث فحسب ولكنه بامكانية من كان في مكان عام من سماعه (٤) وعلى ذلك فإذا كان حديث الشخص في غير هذه الحالات من العلانية سواء بالنسبة للمكان أو بالنسبة للحديث ذاته ،((ولم يستظهر القاضى من الظروف التي صدر فيها الحديث ما يوفر له العلانية في معنى أتاحه العلم بها لعدد من الناس بغير تمييز ،فإن العلانية تنقضي بذلك (٥) ويصبح الحديث خاصاً بحميه القانون .

(١) د. محمود نجيب حسنى : المراجع السابق ،رقم ٥٥٣ ص ٥٤٦ .

(٢) د. نجيب حسنى : المراجع السابق . ص ٥٤٧ ،رقم ٥٥٣ .

(٣) د. نجيب حسنى : المراجع السابق ص ٥٤٧ ،رقم ٥٥٣ .

(٤) د.محمود نجيب حسنى : المراجع السابق ،رقم ٥٥٤ ص ٥٤٨ .

(٥) د. محمود نجيب حسنى : المراجع السابق ،رقم ٥٥٨ ص ٥٥٢ .

فالحديث الذي يصدر من الشخص في مكتب محام (١) أو مندررة العمدة (٢) يعتبر حديثاً خاصاً مالم يكن حاضراً في هذا المكان عدداً من الأشخاص يتكون منهم محفل عام أو يجعلون هذا المكان مكان عاماً بالمصادفة (٣) وفناء المنزل ليس محلاً عمومياً إذ ليس في طبيعته ولاقى الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره كذلك وهو لا يتحول إلى محل عمومى إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه .ومن ثم لا تتوفر فيه العلانية ولو كان سماعه سكان المنزل (٤) (٥) .

وسيلة استراق السمع أو التسجيل :-

عبر الشارع عن الفعل المادى المكون للجريمة بقوله ((استراق السمع أو سجيل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة ليأكان نوعه)) وبذلك يكون الاستماع أو التسجيل أو النقل هي صور الركن المادى للجريمة . واستراق السمع يعنى الاستماع خلسة . والتسجيل يعنى حفظ الحديث على ما يمكن استعادة استماع الحديث . أما النقل فهو إرسال الحديث من مكان إلى آخر . ورأى بعض الفقهاء (٦) أن الركن المادى لا يتم إلا إذا كان الاستماع أو التسجيل أو النقل قد تم بواسطة جهاز من الأجهزة الحديثة كما جاء فى النص . وعلى ذلك فيرون أن من تصنت بأذنيه أو استعان بأداة بدائية لا يصدق عليها أنها (جهاز) فلا جريمة فى ذلك .

ورأى مخالف لهذا الاتجاه لأنه تمسك بالحرفية المادية وتمسك بشكلية لا يمكن أن يتصور إن الشارع قد أرادها أو أنه يعنيها . كما أنه يخالف الحكمة من وراء التجريم ، وهو حماية الحياة الخاصة للفرد ، إلى جانب أنه على فرض أتمام الاستراق والتسجيل والنقل بواسطة أجهزة علمية - فمآل كل ذلك فى النهاية إلى الاستماع بالأذنين . وعندئذ فلا فرق أن يتم الاستعانة بالأذنين منذ البداية وكلمة للتصنت تعنى استخدام الأذنين (٧) .

(١) نقض ١٩٥٠/٥/١ مجموعة قواعد س ١ رقم ١٨٣ من ٥٥٩ ١٠/٧/١٩٦١ مجموعة أحكام س ١٢ ، رقم (٦) من ٨٢٩ .

(٢) نقض ١٩٥٠/٥/١٥ مجموعة قواعد س ١ رقم ٢١٢ من ٦٥١ .

(٣) د. محمود نجيب حسنى : المرجع السابق برقم ٥٥٨ من ٥٥٢ .

(٤) نقض ١٩٤٢/١٠/١٨ مجموعة قواعد ج ٦ رقم ٢٣٦ من ٣١٥ .

(٥) د. حسين مصدق إبراهيم : فوسائل الطمعية الحديثة فى الأثبات الجنائية سنة ١٩٨١

(٦) د. محمود نجيب حسنى : المرجع السابق برقم ٧٦٥ من ٧٧٢ .

(٧) رأى د. حسين محمود إبراهيم : المرجع السابق من ٤٤٦ .

كما يمكن تفسير النص على أن الاستعانة بالأجهزة العلمية مفصور على التسجيل والنقل فقط ولا يمتد إلى استراق السمع وعندئذ يستقيم المعنى ويتم الألتزام بالنص دون الوصول إلى وضع غير منطقي .

٢-المكالمات التليفونية :-

سوى المشرع - فى معرض للنص على جريمة القذف - بين القذف عن طريق التليفون والقذف عن طريق إحدى الوسائل العلانية (المادة ٣٠٣ عقوبات) . والعلة فى تلك التشوية كثرة اعتداءات الناس بالسب والقذف بطريق التليفون واستفحلت مشكلة لزاج الناس فى بيوتهم . واحتمى المعتدون بسرية المحادثات التليفونية (١) .

ولا يعنى ذلك اعتبار التليفون إحدى وسائل العلانية . فهو بطبيعته وسيلة للاتصال ذات طابع سرى - بل وبالغ السرية باعتبار أنه لايتاح الاستماع إلى الحديث التليفونى لغير المتحدث وحده (٢) ولكن لماذا اعتبر المشرع التليفون وسيلة علنية فى مجال المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات ؟ إن نص المادة ٣٠٣ عقوبات إنما قصد به معالجة حالة معينة وهى لزاج الناس وسبهم والقذف فى حقهم فهو بذلك لم يخرج التليفون عن طبيعته السرية وإنما أمتد بالعقاب بحيث يشمل النص القذف عن طريق التليفون . ويرى بعض الفقهاء أنه يمكن اعتبار القذف عن طريق التليفون ((قذف غير علنى)) اعتبر فى حكم ((القذف العلنى)) (٣) .

(١) د . محمود نجيب حسمى : المرجع السابق ، رقم ٥٥٦ من ٥٥٠ . وهامش ٢ .

(٢) د . محمود نجيب حسمى : المرجع السابق رقم ٥٥٦ من ٥٥٠ .

(٣) د . محمود نجيب حسمى : المرجع السابق ، رقم ٥٥٦ من ٥٥١ .

صورة إستثنائية :

أعتبر الشارع بمقتضى نص المادة ٣٠٩ مكررا عقوبات ، أن المحادثات التليفونية من قبيل مضمون الحياة الخاصة وحظر استراق السمع والمحادثات التي تجرى في مكان خاص أو عن طريق للتليفون . ولكن هل يعتبر الشارع قد تناقض مع نفسه باعتبار المكالمات التليفونية لأحدث خاصة . بينما اعتبر السب والقذف عن طريق التليفون في علانية ؟

حقيقة سوى المشرع بين القذف عن طريق التليفون والقذف عن طريق إحدى الوسائل العلانية الأخرى (المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات (١) . ولكن بالرجوع إلى المذكرة الإيضاحية نجد للتبرير لهذا الاتجاه وهو " كثرة الاعتداءات بالسب والقذف ليلا ونهارا بطريق التليفون ، واستقطعت المشكلة واستماع الناس في بيوتهم أفدح الألفاظ ولقيح العبارات . ولأحتمى المعتدون بسرية المحادثات التليفونية وأطمأنوا إلى أن القانون لا يعاقب على السب والقذف بعقوبة رادعة إلا إذا توافر شرط العلانية وهو غير متوافر طبقا للنصوص الحالية (أضيف النص بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥) الأمر الذي يستلزم تدخل المشرع لوضع حد لهذا العبث والضرب على أيدي هؤلاء المستهترين (٢) .

ومن واقع المذكرة الإيضاحية يبين أن نص المادة ٣٠٣ عقوبات لم يخرج التليفون عن طبيعته الخاصة وجعلها وسيلة علانية . وإنما قصد المشرع من هذا النص شمول العقاب للسب والقذف الذي يتم عن طريق التليفون رغم أنه وقع في غير علانية فقول المشرع في المذكرة الإيضاحية ((.....ولأحتمى المعتدون بسرية المحادثات التليفونية ...)) تأكيد على بقاء التليفون وسيلة خاصة وليست علانية . وإنما الذي أحدثه هذا النص هو امتداد العقاب بحيث يشمل هذا الأسلوب في السب أو القذف فهو في واقع الأمر جعل للقذف بالتليفون "قذف غير علني" يأخذ حكم "القذف العلني" (٣) .

فلا يعني ذلك اعتبار التليفون إحدى وسائل العلانية فهو بطبيعته وسيلة للاتصال ذات طابع سرى - بل وبالعكس السرية باعتبار أنه لا يتاح الاستماع إلى الحديث التليفوني

(١) د. محمود نجيب حسني : المرجع السابق . رقم ٥٥٦ ص ٥٥٠ .

(٢) د. محمود نجيب حسني : المرجع السابق . ص ٥٥٠ ملحق ٢ .

(٣) د. محمود نجيب حسني : المرجع السابق رقم ٥٥٦ ص ٥٥١ .

لغير المتحدث إليه وحده (١) .

وفى الواقع فإن الحديث التليفونى لا يخرج عن كونه نجوى بين الطرفين ومرجع ذلك هو ما توحى به الظروف والملابسات وما أراده الطرفان فى غالب الأحيان ومن ظاهر الحال .ولا يمكن القول بأن نقل الحديث عبر الأسلاك أخرجه عن نطاق سرية وحدود خصوصيته .فلا فرق أن يكون الهواء هو وسيلة نقل الحديث من فم المتحدث إلى أذن المتحدث إليه ، طالما أن المتحدث همس بحديثه ولم يجهر به ، وبين أن يكون وسيلة النقل هى أسلاك التليفون . فوسيلة النقل لا تدخل فى حسابات تحديد نطاق السرية ، ولا يعتد بها أو تؤخذ قرينة على العلانية . فالمسافة لا تخرج الحديث عن كونه حديثاً بين اثنين لم يشأ أن يعلن حديثهما " فوعاء هذه المكالمات - وهو الأسلاك التليفونية - يتم بحسب طبيعته بالخصوصية " (٢) .

المسافة قرينة العلانية :

إن طرق العلانية لم ينص عليها القانون على سبيل الحصر ، ومن ثم كان متصوراً توافرها فى غير الحالات المحدودة التى نص عليها القانون وقاضى الموضوع هو المنوط بالتحقق من توافر العلانية لم عدم توافرها (٣) فإذا لم يستظهر القاضى من الظروف التى تم فيها الحديث " توافر العلانية فى معنى ألتاحة العلم بها لعدد من الناس بغير تمييز فإن العلانية تنقضى " (٤) ومن ثم يظل الحديث سراً وله خصوصيته .

وقد تكون المسافة بين المتحدثين ، قرينة على العلانية إذا لم يستعينا بالوسائل التى توصل الحديث بينهما دون رفع صوتيهما . فإذا صاح أحدهما على الآخر فإن هذا الصياح يمكن أن يسمعه من كان خارج المكان . ذلك لأن الصياح يفصح عن العلانية . أو على الأقل أنهما كانا غير حريصين على سرية ما يدور بينهما من حديث . وقد يكون المكان عاماً بطبيعته ويدور الحديث همساً فتبقى له سرية وقد يكون المكان خاصاً ومع ذلك يدور الحديث بحيث يسمعه من كان خارج الغرفة التى يتحادثان فيها . فقد يتم الهمس فى " مندرة العمدة " ويبقى الحديث خاصاً وقد يتم الحديث بحيث يسمع

(١) د. محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، رقم ٥٥٦ ص ٥٥٠ .

(٢) د. أحمد فتحي مرزوق : التلويط ، المرجع السابق ج ١ رقم ٢٨٠ ص ٤٨٨ .

(٣) د. محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، رقم ٥٥٧ ص ٥٥١ .

(٤) د. محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، رقم ٥٥٨ ص ٥٥٢ .

كل من كان في هذه المندرة . وذلك لأن العلانية يفترض أن يعلم بالحديث عدد من الناس بغير تمييز (١) .

فإذا تحدث شخص مع آخر لا يهم كثيراً وسيلة نقل الحديث بينهما ومستوى في ذلك أن تكون وسيلة الحديث الهواء ، أو أسلاك التليفون فإذا كان المتحدث يرفع حديثه علنيا بحيث يسمعه من كان قريبا من التليفون . ولكن إذا كان المتكلم يخفت من صوته بحيث لا يسمعه من كان قريبا منه إلا بجهد ، وبذل من جانبه ولزهاق لأذنه في النقاط الهمسات الخافتة ، فإن هذا الحديث يعد خاصا وجديرا بالحماية .

فالواقع من الأمر أن مناط الأحاديث الشخصية ، التي يمارس بها الإنسان حقه في الحياة الخاصة لا يمكن أن يتقيد بالمكان الخاص وحده فمن المتصور - في مكان عام - أن يتحدث الإنسان مع غيره حديثا شخصيا غير مسموع من الحاضرين (٢) فيمكن أن يسر لسان آخر أمرا أو حديثا في مكان عام . وهذا الأسراء هو الذي يخلع على الحديث خصوصيته وينبئ عن اتجاه نية صاحبة إلى بقائه سرا ، وفي طي الكتمان بينه وبين من يسر إليه الحديث إن المكان الذي يجري فيه الحديث قرينة على طبيعة الحديث فإجراء الحديث في مكان عام قرينة على علانية الحديث ، ولكنها قرينة قابلة لإثبات العكس . وكذلك إجراء الحديث في مكان خاص قرينة على خصوصيته وسريته ، ولكنها أيضا قرينة قابلة لإثبات العكس كذلك " والمسألة موضوعية متروكة لتقدير قاضي الموضوع في ضوء ظروف كل حالة . ويجب أن يراعى للتقاليد الجارية في كل بلد على حدة " (٣) . فالعبارة إذا بطبيعة الحديث لا يمكن صدوره .

(١) د. محمود نجيب حسني : المرجع السابق رقم ٥٨٨ من ٥٥٢ .

(٢) د. أحمد فتحي مرور : التوسيط ، المرجع السابق ، ج ١ ، رقم ٢٨٠ من ٤٨٧ .

(٣) د. أحمد فتحي مرور : التوسيط ، المرجع السابق ، ج ١ ، رقم ٢٨٠ من ٤٨٧ . وقد ثبت من دراسة لتقريبولوجية أن فكرة الخصوصية تختلف باختلاف الثقافات ، فالألمان مثلا مولعون بالأماكن المغلقة . فينبون شرفات منازلهم على نحو يجعلها بعيدة عن قنطرة الغير ، ويشترون في غرف المكاتب أن تكون مغلقة ولها أبواب صلبة بخلاف الفرنسيين فأنهم يميلون إلى الأسكن العامة ويفضلون المقامى والمطاعم والأرصفة والحدائق وبين هذين التقيضين يعيش الأنجليز والأمريكيون غالائليزى اعتاد أن يعيش داخل الجماعة وليس لأعضاء مجلس العموم مكتب خاصة ويمارسون أصالهم في الحدائق العامة . أما الأمريكي فيميل إلى أن يكون له مكتباً خاصاً وليس لديه مقاما من أن يترك باب مكتبه مفتوحاً ..

٣- المحادثات اللاسلكية :

وقياساً على ذلك (١) فإن المحادثات اللاسلكية تظل رغم ذلك سرية كما أرادها صاحبها بولن تمكن بعض الهواة من التقاطها بأجهزتهم الخاصة . ورغم أن هذه المحادثات - التي تتم عبر البحار لا سلكياً - قد تكون تحت الرقابة ، فإن هذه الرقابة - إن وجدت - فإنها - قائمة لحماية الدولة وحماية المصلحة العامة وتأخذ حكم الأسرار التي يسرها المتهم لمحاميه أو للمريض لطبيبة . فافشاء المتهم بأسراره إلى محامية لا يعنى مطلقاً خلع صفة السرية عنها أو أنه أراد لها العلانية (٢) .

فاذا ما تكشفت رقابة تلك المحادثات اللاسلكية عن جريمة من الجرائم ، فهل يمكن أن يكون الدليل المستمد من هذه الرقابة على المحادثات هو دليل إثبات على هذه الجريمة ؟ نفرق بين حالتين :-

الحالة الأولى : إذا تعلق الأمر بأمن الدولة ، وهو السبب الذى من أجله قامت تلك الرقابة أساساً ، ولما كان المتحدث يعلم مقدماً أن حديثه مراقب أو يحتمل أن يكون كذلك ، ورغم ذلك لم يحتفظ بسرّه فلا يلومن إلا نفسه . ويصبح الدليل المقدم والمستمد من هذه الرقابة شرعياً . شأنه فى ذلك شأن صاحب المنزل الذى يرضى أو يسمح بتفتيش منزله .

على أنه لا يغرب عن البال أن وضع المحادثات تحت الرقابة أمر استثنائى ، وغير مقبول ، فلا يتوسع فيه . فضلاً عن أن النظام الذى يقيم مثل هذه الرقابة - رغم أنه تصرف بغىض - هو نفسه النظام الذى يقبل الألة المستمدة من مثل هذا الأجراء .

الحالة الثانية : أما إذا تعلق الأمر بغير أمن الدولة ، أى لا تتعلق للجريمة التى تكشفت عن الرقابة بأمن وسلامة الدولة (٣) فإن الأمر يختلف ، ذلك لأن موافقة المتحدث على الرقابة كانت خاصة وقاصرة على ما يتعلق بأمن الدولة فقط ومن ثم يقتصر القبول على هذا الأطار وفى مجال أمن وحماية الدولة فإذا خرج عن هذا النطاق . كنا أمام رقابة لم يقبلها المتحدث ولم يوافق عليها

(١) إذا كان القياس غير جائز فى تصوير نصوص التجريم فله جائز فى التنبؤ بالأمرية .

د. محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات ، القسم العام ١٩٧٧ برقم ٧٧ ص ٩٤ د. حسين محمود إبراهيم : المرجع

السابق ، ص ٤٣٦ .

(٢) د. حسين محمود إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٤٣٧ .

(٣) د. حسين محمود إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٤٣٧ .

لأن الموافقة الضمنية - وهي أمر افتراضى - نزل مقصورة على النطاق وفى المجال التى افترضت فيه تلك الموافقة .

فالشخص الذى يقبل تفتيش مسكنه للبحث عن سيارة مسروقة ، لا يعتمد إلى أن يفتح مأمور الضبط للقائم بالتفتيش خزانة الملابس أو خزانة النقود فإذا ما عثر فى هذه الخزانة على مادة مخدرة كان التفتيش باطلا وكان الدليل غير مقبول قانوناً (١) .

ويلاحظ أن للحكم الذى تضمنته المادة ٩٥ من قانون الإجراءات يختلف عن الحكم الوارد بالمادة ٩٥ مكرراً، الذى يجيز لورئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً (التسبب عمداً فى إزعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية) وفى المادة ٣٠٨ مكرراً (القذف أو السب بطريق التليفون) قد استعان فى ارتكابها بجهاز تليفونى معين أن يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفون وشكوى المجنى عليه فى الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة لمدة التى يحددها - ذلك أنه فى هذه الحالة ترتكب الجريمة ذاتها بطريق استعمال الجهاز التليفونى ، وأن هذه الجريمة سواء أكان إزعاجاً أو سباً أو قذفاً تتكرر بتكرار استخدام التليفون ، ولا يشترط فيها توافر العلانية ومن ثم كان وضع التليفون الذى قامت دلائل قوية على استخدامه فى ارتكاب هذه الجريمة تحت المراقبة هو الوسيلة الوحيدة لإثباتها (انظر المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، النشرة التشريعية العدد التاسع سبتمبر سنة ١٩٧٢ ص ٢٧٨٩) .

٤- التسجيلات المرئية :

قياساً على ماسبق فانا نرى أن للتسجيلات المرئية التى تتم عن طريق كاميرات الفيديو صغيرة الحجم تظل هذه التسجيلات سرية كما أرادها صاحبها ويسرى عليها نص المادتين ٩٥ ، ٢٠٦ إجراءات حتى يضافى عليها الشرعية ويعاقب مختلسها دون مجبر قانونى بذات المواد ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٩ مكرر (١) إجراءات جنائية (٢) .

(١) د. سامى الحسينى : النظرية العامة للتفتيش مدار النهضة العربية ١٩٧٢ ، ص ٣٥٠ - هامش ١٣٣ .

(٢) إذا كان التتبع غير جائز لى تفسير نصوص التجريم فهو جائز فى النصوص الإجرائية .

- د. حسين محمود إبراهيم : المرجع السابق ص ٤٣٦ .

- د. محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات - القسم العام سنة ١٩٧٧ ، رقم ٧٧ ص ٩٤ .

- رأى المؤلف .

لاتنقضى الدعوى الجنائية فى جرائم الأعتداء على الحياة الخاصة بالتقادم :

نصت المادة ٣ من قانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بضمان حريات المواطنين على الآتى :-
يضاف إلى نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية فقرة جديده نصها كالآتى :
(لما فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧، ١٢٦، ١٢٧، ٢٨٢، ٣٠٩، مكرر، ٣٠٩ مكرر (١) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة) .
كما نصت المادة (٤) من ذات القانون على أن يستبدل نص المادة ٢٥٩ إجراءات بالآتى :-

(تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى ،ومع ذلك لاتنقضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به .

وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها) .

وبهذا تكون المادتين السابقتين جاءتا فى القانون المشار إليه لتوافق نص المادة ٥٧ من الدستور والتي تنص على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم .

ومن نتاج ما تقدم يتضح أن جريمة الأعتداء على الحياة الخاصة لا تسقط الدعوى

الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم .»

الباب الثالث

الدفع

وتنقسم الدفع المتعلقة بمراقبة المحادثات التليفونية والتسجيلات الصوتية والمرئية إلى:

١- دفع مترتبة على نصوص قانونية .

٢- دفع مترتبة على جوانب فنية ، وسوف نعالج الدفع للقانونية فى الفرع الأول ثم نتلوه بالدفع الفنية فى الفرع الثانى .

الفرع الأول

الدفع القانونية

وهذه الدفع يكون أساسها القانونى نص من القانون أو مبدأ قانونى ونوردها على سبيل المثال لا الحصر :-

أولاً: الدفع بعدم جواز مراقبة التليفون الأبامر قضائى مسبب ووفقاً لأحكام القانون .

تنص المادة ٤٥ من الدستور على أن :- ((لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها الا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون)) .

((لاجنوى للتحدى بما تقضى به المادتان ٤٥، ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به إعتبار من ١١ سبتمبر ١٩٧١ من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال إلا بأمر قضائى مسبب ووفقاً لأحكام القانون إذا أنه فضلاً عن أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المنظم لإجراءات

التفتيش والرقابة لم يبدأ العمل به إلا فى سبتمبر سنة ١٩٧٢ أى بعد تاريخ واقعة الدعوى فان التعديل المدخل بمقتضى هذا القانون على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وأن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلوكية وللأسلوكية مسبباً إلا أن ذلك لا ينسحب إلى الأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أحد مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلوكية وللأسلوكية فلا يلزم تسبب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك ومن ثم يكون معنى الطاعة فى هذا الخصوص غير مقبول .))

(نقض ١٣ مايو سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ ، رقم ٩٨ ، ص ٤٦١)

ثانياً : الدفع ببطلان المراقبة لمبادرة رجال الضبط القضائى القيام به دون الحصول

على أنن به :-

يعد الأمر بمراقبة المحادثات التليفونية من أعمال التحقيق لامن إجراءات الاستدلال فلا يجوز لرجل الضبط القضائى مراقبة المحادثات التليفونية إلا بعد أنتدابه لمباشرة هذا الأجراء من قبل النيابة العامة بعد حصولها على أنن من القاضى الجزئى ، أو من قبل قاضى التحقيق إذا كان هو المختص بالتحقيق (١) :

فإذا قام رجال الضبط القضائى بالتصنت على المحادثات التليفونية أو تسجيلها دون أنن من القاضى المختص ، أو باشروا هذا الإجراء بعد صدور الأذن ودون إقتدائهم صراحة من النيابة العامة بخان الليل المستمد من المراقبة يكون باطلاً وتبطل جميع الإجراءات التى بنيت عليه . وتؤكد محكمة النقض بل وقضاء الموضوع هذه المبادئ فقد جاء فى حكم محكمة النقض الصادر فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ مايلى :

((لا يملك رجال الضبط القضائى ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة قاضى الجزئى مباشرة فى هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع فى ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة فى التحقيق الابتدائى وبصدور إنن القاضى الجزئى بإقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعود إليها كامل سلطتها

(١) نقض ١٢ فبراير ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٣ ص ١٢٥ رقم ٣٧ نقض ١٤ فبراير ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٤٢ ص ٢١٩ نقض ١١ فبراير ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ٣١ ص ١٢٩ نقض ٩ أكتوبر ١٩٨٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٦ رقم ١٤٨ ص ٨٣١ نقض أول يناير ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض س ٣٧ رقم ٢ ص ٩ نقض ١١ نوفمبر ١٩٨٧ مجموعة أحكام النقض .

في مباشرة الرقابة على النحو الذي ترتبه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص قد أستصدر أنفاً من القاضي الجزئي بمراقبة تليفوني المتهمين بناء على ما أرتآه من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسويغ أستصدار الأذن بذلك ، فلما صدر هذا الأذن قام الضابط الذي أجرى للتحريات التي بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة فإن ما قام به للضابط من إجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلا لحصولهما على خلاف للقانون ، ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منهما)) .

ثالثاً : الدفع ببطلان مراقبة المحادثات لمباشرتها قبل الحصول على أمر مسبق من

القاضي و بطلان الإجراءات التي أستندت إليها :-

أصدرت محكمة جنابات الجيزة حكماً هاماً يتضمن عدة مبادئ لا تقل في أهميتها من الناحية القانونية عن تلك التي تقرها محكمة النقض (١) . ولأهمية موضوع هذه القضية ، بما أشتمل عليه الحكم من مبادئ سنشير إلى وقائع القضية ، ثم نتلوه المبادئ التي قررتها المحكمة ، فقد نما إلى علم رجال الضبط القضائي بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات أن المتهم الأول يحوز للمخدرات ويقوم بترويجها ، وحتى يتأكد من صحة المعلومات التي وصلته قام بمراقبة تليفون شقة المتهم دون إذن قضائي . أكدت مراقبة المحادثات صحة المعلومات ، فقام الضابط بتحرير محضر أوضح فيه أن معلوماته وتحرياته أكدت له أن المتهم الأول حائز للمخدرات في مسكنه ومكتبه ، وأنه يقوم بترويجها مستخدماً في ذلك تليفونه الخاص تقدم وكيل النيابة إلى القاضي الجزئي بمحضر التحريات فأذن بالمراقبة والتسجيل لمدة شهر - قام وكيل النيابة بانتداب الضابط الذي أعد محضر التحريات لتنفيذ أمر المراقبة أكدت المراقبة التي كانت تسجل اليكترونياً صحة ما جاء بمحضر التحريات فقام الضابط بتحرير محضر آخر أثبت فيه أن التحريات السرية والمراقبة الشخصية أسفرت عن أن المتهم الأول يحوز كمية من المخدرات في مسكنه ومكتبه ثم طلب الأذن بتفتيش شخص ومسكن ومكتب المتهم وتفتيش عدد من العملاء المترددين عليه ، ولم يذكر الضابط في المحضر الذي أعطى الأذن بالتفتيش بناء عليه أنه قد سبق صدور إذن بمراقبة المحادثات التليفونية للمتهم ولم يشر فيه إلى نتيجة المراقبة أو التسجيلات المتحصلة عنها ، أصدر وكيل النيابة

(١) جنابات الجيزة ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، الجنائية رقم ٣١٩٢ (المعجزة - رقم ٣١٠ سنة ١٩٨٩ كلى بالجيزة) غير منشور

أمرًا بالتفتيش الذى نتج عنه ضبط كمية من المواد المخدرة دفع محامى المتهم ببطلان مراقبة المحادثات التليفونية لمباشرتها قبل الحصول على أمر مسبب من القاضى بوقف بطلان الإجراءات التى أستتدت إليها أخذت محكمة جنايات الجيزة بهذا للدفاع وقضت ببراءة جميع المتهمين وأسست قضاها على المبادئ التالية :

((أن مراقبة تليفون المتهم الأول قد تمت قبل صدور إذن القاضى الجزئى بالمرافعة بولازم ذلك أن محضر التحريات الذى قدمه الضابط لوكيل النيابة ، عرض بعد ذلك على القاضى الجزئى لا استصدار الأذن بالمرافعة التليفونية غير المشروعة التى أقرتها الضابط وأنه متى كانت التحريات بنيت كلها لوجها على استرق السمع غير المشروع فأنها تكون تحريات باطلة لا تسوغ إتخاذ إجراء خطير من إجراءات التحقيق كالمرافعة التليفونية بويكون إذن القاضى الجزئى قد صدر باطلا ببطلان التحريات التى بنى عليها لأن المراقبة التليفونية إجراء من إجراءات التحقيق بقصد للتقرب عن دليل من خلال المراقبة لأسناد التهمة إلى المتهم فى جريمة وقعت بالفعل قبل صدور الأذن بالمرافعة ولم تشرع المراقبة التليفونية - وفيها مساس بحياة المواطن الخاصة - لكى تستخدم وسيلة تحرى عن الجرائم وقد رفع الدستور حرمة المحادثات التليفونية إلى مرتبة الحقوق التى لا يجوز المساس بحرمتها ومبريتها إلا بأمر قضائى مسبب وأنه متى بطل إذن القاضى الجزئى بمراقبة التليفون الخاص بالمتهم الأول وتسجيل المحادثات التى تتم عبره فإن الدليل المستند من التسجيلات يكون باطلا لا يصح الأسناد إليه ويتعين أستبعاده أما عن إذن التفتيش الصادر بتفتيش شخص ومكتب ومسكن المتهم الأول وغيره ممن يتواجد بمسكنه فقد صدر هذا الأذن مستندا هو الآخر إلى محضر التحريات الذى حرره الضابط تلك التحريات التى أستتدت بدورها إلى المراقبة التليفونية الباطلة وبالتالي يكون هو الآخر باطلا)) .

وانتهى الحكم بعد هذا التحليل للقانونى السليم إلى أن تفتيش المتهم الأول قد وقع باطلا وكذلك تفتيش المتهم الثانى وببطل كذلك ما أرتبط بهذا الإجراء الباطل من تخلى المتهمه الثالثة عن قطعة المخدر المضبوط .

ولقد تم الدفع فى إحدى القضايا بأن التسجيل التليفونى سبق الحصول على الأذن بأيام ويمكن كشف ذلك عن طريق جهاز التتبع الألكترونى والذى يوضح أرقام التليفونات الطالبة والمطلوبة وتوقيتات المكالمات بالدقيقة والساعة والتاريخ.

رابعاً: الدفع ببطلان الأذن بمراقبة المحادثات أو تسجيلها لعدم جدية التحريات أو لأنه

بنى على تحريات باطله :-

إذا دفع ببطلان الأذن بمراقبة المحادثات أو تسجيلها ، لعدم جدية التحريات ، لو لأنه بنى على تحريات باطله فإن هذا الدفع يعتبر من الدفع الجوهري الواجب على المحكمة الرد عليه ، يؤكد محكمة النقض هذا المبدأ فتقرر أن :-

((تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إهدار الأذن بالتفتيش أو التسجيل ، وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان ذلك الأذن فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه بالقبول أو بالرفض بأسباب سائغة لما كان ذلك وكان الحكم قد عول في رفض الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش والتسجيل على مجرد القول أن الضبط دليل على جدية التحريات فإنه يكون قاصرا لأن ما ساقه في هذا الشأن ما هو إلا عنصر جديد في الدعوى لا حق على التحريات وعلى إصدار الأذن بل إنه هو المقصود بذاته من إجراء التفتيش أو التسجيل فلا يصح أن يتخذ منه الحكم دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الأذن أن يكون مسبوقا بتحريات يرجع معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه أو تسجيل أحداثه مما كان يقتضى من المحكمة أن تبدي رأيا في عناصر التحريات السابقة على الأذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه ، وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسوية إصدار الأذن من سلطة التحقيق أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون فوق قصوره في التسبب معينا بالقساد في الاستدلال)) (١)

ولقد جاء بحكم آخر أن :-

((المراقبة التليفونية إجراء من إجراءات التحقيق بقصد التتقيب عن دليل من خلال المراقبة لأسناد التهمة إلى المتهم في جريمة وقعت بالفعل قبل صدور الأذن بالمراقبة ولم تشرع المراقبة التليفونية - وفيها مساس بحياة المواطن الخاصة - لكي تستخدم وسيلة تحرى عن الجرائم)) (٢)

(١) نقض ١١ نوفمبر ١٩٨٧ - مجموعة أحكام النقض من ٣٨ رقم ١٧٣ - ص ٩٤٣ .

(٢) جنابات الجيزة ١٩/١١/١٩٨٩ (الجنابة رقم ٣١٩٢ لسنة ١٩٨٩ ، المعجزة رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٩ كل المجيزة) غير

منشور .

خامساً: الدفع ببطلان محضر الشرطة الذي بني على التصنت وهو بني على تسجيل

غير مشروع للمحادثات التليفونية :-

إن مأموري الضبط القضائي لا يجوز لهم التصنت على المحادثات التليفونية أو تسجيلها قبل أو بعد بدء التحقيق الابتدائي دون الحصول على إذن من قاضي التحقيق ولهذا يكاد الأجماع أن يعقد في الفقه والقضاء على أدلة مراقبة المحادثات التليفونية قبل فتح باب التحقيق الابتدائي .

ويجمع الفقه على عدم مشروعية التصنت على المحادثات التليفونية أو تسجيلها من قبل مأمور الضبط القضائي خلال مرحلة جمع الاستدلالات .

وتؤكد محكمة النقض للفرنسية في أحكامها بصورة صريحة أو بمفهوم المخالفة على أن التصنت أو التسجيل الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي في مرحلة جمع الاستدلالات بمبادرة شخصية منه هو إجراء غير مشروع ويجب الحكم ببطلان المحضر الذي أعده بناء على هذه المراقبة غير المشروعة للاتصالات الهاتفية .

ولا يعد من قبيل مراقبة المحادثات المحظور على مأموري الضبط القضائي القيام بها خلال مرحلة جمع الاستدلالات قيامهم بتركيب جهاز على تليفون المجنى عليه في جرائم الايذاء أو القذف والسب بواسطة التليفون بناء على طلبه لتسجيل أرقام التليفونات فضلاً عن اليوم والساعة التي تم فيها الاتصال طالما أن الهدف الوحيد لهذه العملية ونتيجتها ليس التصنت أو تسجيل المحادثات بل كشف الجريمة والتعرف على مصدر الاتصالات المجهولة وتحديد شخصية الجاني وضبطه متلبساً بجريمته ويمكن لأجهزة الشرطة أن تقوم بهذه العملية دون حاجة إلى إذن من القاضي المختص ويستفاد ضمناً من أحكام محكمة النقض الفرنسية أيضاً للتي لا تجيز التصنت على المحادثات التليفونية إلا بعد فتح باب التحقيق الابتدائي وبأن من قاضي التحقيق ،أنها ترفض مشروعية تصنت مأمور الضبط القضائي على المحادثات الهاتفية في حالة التلبس^(١).

ولقد أخذت محاكم الجنايات المصرية بهذا المبدأ ففي حكم محكمة الجيزة قررت :

((متى كانت التحريات بنيت كلها أو جلها على استرقاق السمع غير المشروع ، فإنها تكون تحريات باطلة لاتسوغ اتخاذ إجراء خطير من إجراءات التحقيق كالمراقبة

(١) د. محمد أبو العلا عفيفه : مراقبة للمحادثات التليفونية ص ١٠٤ : ١٠٩ .

التليفونية ويكون لأذن للقاضى الجزئى قد صدر باطلا لبطلان التحريات التى بنى عليها^(١).

سادساً: الدفع بعدم مشروعية التسجيل والأذن لأنهما خالفا حظر التصنت على المحادثات بين المتهم ومحاميه المقرر فى المادة ٩٦ إجراءات :-

ومن أهم تطبيقات حقوق الدفاع فى هذا المجال حظر التصنت أو تسجيل المحادثات التليفونية بين المحامى والمتهم . وهذا الحظر يرتد إلى أصل عام هو إحترام سر مهنة المحاماة ، وهو سر عام ومطلق ، ويتفرع عنه إحترام سرية المراسلات بين المحامى وعميله ، وإحترام سرية المحادثات التليفونية بينهما .

ولا يشترط لحماية سرية المراسلات أو المحادثات التليفونية بين المحامى وعميله أن تكون المراسلات أو المحادثات لا حقة للاتفاق النهائى بينهما على تولى المحامى الدفاع عنه بل تشمل الحماية المرحلة التمهيدية لاتمام هذا الاتفاق .

وينتهى الحق فى السرية إذا خرج المحامى عن دوره ورسائله فى الدفاع عن عميله وأضحى فاعلاً معه أو شريكاً له فى الجريمة ففى هذه الحالة لا يمكنه أن يتحصن خلف سر المهنة ، أو حظر التصنت على محادثاته مع عميله ، وتصبح مراقبة محادثاته التليفونية أمراً مشروعاً^(٢) .

ولقد نصت المادة ٩٦ إجراءات على أنه :

((لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشارى الأوراق والمستندات التى سلمها المتهم لهما لاداء المهمة التى عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما فى القضية)) .

(١) جليلات الجيزة ١٩٨٩/١١/١٩ - الجناحية رقم ٣١٩٢ (المعجزة رقم ٣١٠ سنة ١٩٨٩ كلى الجيزة) غير منشور .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٨ : ١١٩ .

سابعاً : الدفع ببطلان التسجيلات لصدور الأذن بها من النيابة العامة وليس من

القاضى الجزئى فى غير الحالات التى خولها القانون لها :-

وسع القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، فى اختصاصات النيابة العامة ، حينما خولها سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا . وهذا الحكم تقرره المادة السابعة من القانون المذكور بالنص على أن (تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق فى الجرائم التى تدخل فى اختصاص محاكم أمن الدولة ، ويتأثر هذه الوظيفة وفقاً للقواعد وللإجراءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية مالم ينص القانون على غير ذلك ويكون للنيابة العامة بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا) .

ويترتب على تطبيق الفقرة الثانية من هذا النص عدم نقيذ النيابة العامة بالقيود المتعلقة بمد مدة الحبس الاحتياطى أو تلك الخاصة بالتفتيش وضبط الأشياء كذلك لا يلتزم بالحصول على إذن من القاضى الجزئى لمراقبة المحادثات التليفونية . فلها أن تأمر بتسجيل المحادثات التليفونية أو الخاصة أو تتدب أحد رجال الضبط القضائى للقيام بمراقبة المحادثات ، إذا تعلقت بجناية من الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا (١) .

وقد طبقت محكمة النقض نص المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى حكم حديث ، حينما رفضت الطعن للمقدم ضد حكم محكمة أمن الدولة العليا فى إحدى جنایات الرشوة بحيث دفع ببطلان التسجيلات لصدور الأذن بها عن النيابة العامة وليس عن القاضى الجزئى ومما جاء بهذا الحكم :

((لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الأذن بالتسجيل لصدوره عن وكيل النيابة وليس عن القاضى الجزئى وأطرحه فى قوله: أن الدفع مردود بما هو مقرر فى المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية من حق قاضى التحقيق الأمر بإجراء تسجيلات لأحداث جرت فى مكان خاص وقد خولت للفقرة الثانية من المادة ٧

(١) تختص محكمة أمن الدولة العليا طبقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور بنظر الجنايات التالية : الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، والجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل وجنایات حيازة وإستعمال المفكرات وجنايات الرشوة وجنايات اختلاس الأموال الأميرية والمدر .

من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة العليا للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقيقات الجنايات التى تختص بها محاكم أمن الدولة العليا ومنها جرائم الرشوة الواردة فى المادة ٣ من القانون سالف الذكر هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإن الأمر بالتسجيل كما هو واضح من صريح المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قاصر على الأحاديث التى تتم فى مكان خاص وأن التسجيل الذى جرى مع المتهم كان فى مكتب جريدة وهو مكان عام يجوز إجراء تسجيل ما يدور فيه من أحاديث دون إذن مسبق من قاضى التحقيق لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة العليا تنص على أنه " ويكون للنيابة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا كما نصت المادة الثالثة من القانون ذاته على أن تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثالث مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات أيضا فقد نصت المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البريد والبرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء التسجيلات لأحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور للحقيقة فى جنابة أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ومفاد النصوص المتقدمة أن القانون خول للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق - فى أمور معينة من بينها الأمر بإجراء التسجيلات - فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ومنها جنابة الرشوة - موضوع الدعوى الجنائية الماثلة - لما كان ذلك، فإن ما ورد به الحكم وأطرح به الدفع ببطلان الأذن بالتسجيل لصدوره عن وكيل النيابة يكون قد أصاب صحيح القانون وكان لا يقدح فى سلامة الحكم ما أستطرد إليه من اعتبار مكتب جريدة من الأماكن العامة، ذلك أنه لا يعيب للحكم تزيده فيما لم يكن بحاجة إليه مادام أنه قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة كفاية بذلتها (١) .

وفى غير للحالات التى نص القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ عليها لاجوز للنيابة العامة الأذن بمراقبة وإجراء التسجيلات قبل الحصول على إذن القاضى الجزئى المسبب وفقاً للمادة (٤٥) من الدستور والمادة (٢٠٦) إجراءات جنائية .

(١) نقض ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ (الطعن رقم ٢٣٠٧٥ لسنة ٦١ تخطئية) غير منشور .

- انظر كذلك نقض ٣ فبراير ١٩٨٨ (غير منشور) .

وهذا الدفع نادر استخدامه نظراً لأن النيابة العامة تتحرى الدقة عند إصدار الأذن بإجراء المراقبة فتحصر دائماً على الحصول على إذن للقاضى الجزئى فى غير الحالات المنصوص عليها فى القانون (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة .

ثامناً : الدفع بعدم مشروعية المراقبة وبطلان الدلائل المستمد منها لأنتقاء الفائدة منها

فى كشف الحقيقة :-

نصت المادتين ٩٥، ٢٠٦ إجراءات جنائية على شرط واحد وبصيغة واحدة وهو "وان يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء أحاديث فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة" فلا يكفى وقوع جريمة معينة لتبرير مراقبة المحادثات ،بل يجب فضلاً عن ذلك أن تكون هناك فائدة حقيقية ترجى من ورائها فى كشف الحقيقة وعلة هذا الشرط أن المراقبة إجراء استثنائى تملية للضرورة لأنه يتضمن إعتداء جسيماً على حرمة الحياة الخاصة وحق الإنسان فى الحرية فيباح استثناء الفائدة المنتظرة منه والتي تتعلق بكشف غموض الجريمة أو العمل على ضبط الجناة فالغرض من المراقبة وضرورتها فى كشف الحقيقة تعنى أن المقصود منها أن وسائل البحث العادية فى كشف غموض الجريمة وتحديد هوية الجناة وضبطهم قد فشلت ،أو أن يكون الاستمرار فيها ونجاحها فى تحقيق الغرض منها قد أضحى بعيد الاحتمال وهذا يقضى بطبيعة الحال وجود قرائن قوية ومقنعة على أن المراقبة ستكشف غموض الجريمة وتساعد على ضبط الجناة (١) .

ويترك للقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى تقدير مدى فائدة مراقبة المحادثات التليفونية فى كشف الحقيقة ويخضع فى هذا التقدير لرقابة محكمة الموضوع فإذا ظهر لها أن المراقبة لا تبررها ضرورة كشف الحقيقة ،أنسحت غير مشروعة ،وبطل الدلائل المستمد منها (٢)

(١) د. عرض محمد : قانون الإجراءات الجنائية ١٩٩٠ ، ج ١ ، رقم ٤٤١ ، ص ٥٠١ وما بعدها .

(٢) د. محمود نجيب حسنى : شرح قانون الإجراءات الجنائية ١٩٨٨ ، رقم ٧٢٧ ، ص ٦٦٨ وما بعدها .

تاسعاً : الدفع ببطلان المراقبة والدلائل المستند منها لحدوثه بعد مدة المراقبة المحددة

في الآن :-

من الضمانات الهامة اللازمة لمشروعية مراقبة المحادثات التليفونية ضرورة أن يتضمن إذن القاضي الجزئي ، أو أمر قاضي التحقيق بالمراقبة تحديد مدة المراقبة على نحو يلتزم بها مأمور الضبط الذي يباشر تنفيذ الأمر بالمراقبة وتحديد مدة للمراقبة يعد تجديداً يجد مصدره في دستور سنة ١٩٧١ (م ٤٥) ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تنفيذاً لما جاء بالمستور فحدد هذه المدة بثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة (انظر المادتين ٢/٩٥ ، ٢٠٦ / ١٤ ج) والهدف من تحديد مدة المراقبة هو منع التعسف (١) ، وتنتهي مراقبة المحادثات التليفونية بتحقيق الغرض المقصود منها حتى قبل انتهاء المدة المحددة لها في الأمر الصادر بالمراقبة من قاضي التحقيق أو في الآن الصادر من القاضي الجزئي للنيابة العامة.

فإذا انتهت مدة المراقبة دون تجديد واستمر مأمور الضبط المندوب في مراقبة الهاتف بعد انتهاء المدة فإنه يدفع ببطلان المراقبة والدليل المستند منها لحدوثه بعد مدة المراقبة المحددة في الآن .

(١) د. محمد أبو الملا عقيدة : مراقبة المحادثات التليفونية ، ص ١٩٣ .

عاشراً: الدفع بعدم مشروعية المراقبة وبطلان الدليل المستمد منها لأن المراقبة تمت عن غير طريق مأمور الضبط القضائي المختص نوعياً و مكانياً:

إذا تدبت النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي فيجب عليه أن يباشر المراقبة على المحادثات التليفونية أو تسجيل الأحاديث الخاصة بنفسه فلا يملك أن يندب مأموراً آخر لتنفيذ أمر المراقبة ، إلا إذا كان مفوضاً في ذلك من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق ، وفي حالة تفويضه يندب غيره ، فلا يجوز له أن يندب إلا أحد مأموري الضبط القضائي المختص نوعياً ومكانياً ، فإذا أفتدب أحد الأفراد العاديين أو أحد أفراد الشرطة العاديين ، أصبحت المراقبة غير مشروعة وبطل الدليل المستمد منها وتؤكد محكمة النقض هذه المبادئ بقولها:

((لما كان من المقرر أن الأمر بتسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص هو عمل من أعمال التحقيق ينبغي على النيابة العامة أن تقوم به بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لكل أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أحد مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصها فلا يجوز من ثم ندب غير مأموري الضبط القضائي لتسجيل تلك المحادثات كما لا يجوز لمأمور الضبط القضائي الذي ندبته النيابة العامة - من باب أولى أن يندب لإجراء التسجيل - ولو كان مفوضاً في الندب - شخصاً من غير مأموري الضبط المختص مكانياً ونوعياً لإجرائه وإلا كان التسجيل باطلاً)) (١) .

وتتعلق وقائع هذا الحكم بقيام مأمور الضبط القضائي المنتدب من النيابة العامة بتسجيل أحاديث المتهم في جريمة الرشوة ، بتكليف المبلغ في هذه الجريمة و هو من آحاد الناس بإجراء تسجيل للحوار الذي سيتم بينه وبين المتهم في منزل الأخير وتم التسجيل في غيبة المأمور وقد أقرت محكمة النقض في هذه القضية ما ذهبت إليه المحكمة المطعون في حكمها ببطلان التسجيل مؤكداً أنه :

((إذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على بطلان التسجيل الذي تم في منزل المتهم بمعرفة المبلغ - وهو من آحاد الناس - وفي غيبة مأمور الضبط القضائي الذي أذنته النيابة العامة في إجرائه فإنه يكون قد أفتدب

(١) نقض أول يناير سنة ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض - ٣٧ رقم ٢ - ٩ .

بالصواب ولم يخالف القانون فى شئ ويكون ما تثيره النيابة الطاعنة فى هذا الصدد على غير سند)) .

حادى عشر : الدفع ببطالان المراقبة لعدم صدور أمر بالنذب من النيابة العامة لمأمور

الضبط بالرغم من صدور الأذن بالمراقبة من القاضى الجزئى :

لا يكفى صدور الأذن بالمراقبة من القاضى الجزئى ليقوم مأمور الضبط القضائى الذى أجرى التحريات بتنفيذ أذن المراقبة بل يجب أن يصدر إليه مقدماً أمر النذب من النيابة العامة فإذا أقدم على مباشرة مراقبة المحادثات قبل صدور هذا الأمر إليه كانت المراقبة باطلة وهذا ما تؤكدته محكمة النقض بقولها :

((إذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص قد استصدر أذناً من القاضى الجزئى بمراقبة تليفون المتهمين بناء على ما ارتأه من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسويق إستصدار الأذن بذلك فلما صدر هذا الأذن قام الضابط الذى أجرى التحريات التى بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة فإن ما قام به الضابط من إجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلاً لحصولهما على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منهما)) (١) .

ثانى عشر : بطلان أذن المراقبة والدليل المستمد من التسجيلات لأن الغرض من المراقبة

كان جمع المعلومات وإجراء التحريات :-

إن المراقبة إجراء من إجراءات التحقيق لا الاستدلال ولذلك فقد أكد الحكم :

((أن للمراقبة التليفونية إجراء من إجراءات التحقيق بقصد التفتيش عن دليل من خلال المراقبة لأسناد التهمة إلى المتهم فى جريمة وقعت بالفعل قبل صدور الأذن بالمراقبة ، ولم تشرع المراقبة التليفونية ، وفيها مساس بحياة المواطن الخاصة لى

(١) نقض ١٩٦٢/٧/١٢ مجموعة أحكام النقض من ١٣ برقم ٣٧ .

تستخدم وسيلة تحرى عن الجرائم)) (١) .

ثالث عشر : بطلان الآن بمراقبة التليفون لصدوره عن جريمة مستقبلية :

يجب لمشروعية مراقبة المحادثات التليفونية أن تكون الجريمة قد وقعت بالفعل لأن مراقبة المحادثات إجراء من إجراءات التحقيق لا الاستدلال وبالتالي فهي لم تشرع لكي تستخدم كوسيلة لتحرى عن الجرائم وتؤكد محكمة النقض هذا بقولها أن :
((الأصل فى الآن بالتفتيش أو بتسجيل المحادثات أنه إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة (جناية أو جنحة) وقعت بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحركة مسكنه أو حريره (الشخصية)) (٢)

كذلك فقد قضت محكمة جنايات الجيزة ببطلان الدليل المستمد من مراقبة المحادثات التليفونية بواسطة مأمور الضبط القضائي لأنه باشرها قبل وقوع الجريمة وأكدت في حكمها أن :

((المراقبة التليفونية إجراء من إجراءات التحقيق بقصد التتقيب عن دليل من خلال المراقبة لأسناد التهمة إلى المتهم فى جريمة وقعت بالفعل قبل صدور الآن بالمراقبة ولم تشرع المراقبة التليفونية - وفيها مساس بحياة المواطن الخاصة - لكي تستخدم وسيلة تحرى عن الجرائم)) (٣) .

وجاء فى حكم ثالث :

((تتوافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء ليا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة . ولما كانت مدونات

(١) جنبايات الجيزة ١٩٨٩/١١/١٩ (الجنلية رقم ٣١٩٢ لسنة ١٩٨٩ المجوزة رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٩ كلى الجيزة) غير

منشور .

(٢) نقض ١١ نوفمبر ١٩٨٧ مجموعة أحكام النقض من ٣٨ رقم ١٧٣ من ٩٤٣ وانتظر كذلك نقض ٢٥ نوفمبر

١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض من ٢٤ رقم ٢١٩ من ١٠٥٣ .

(٣) جنبايات الجيزة ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ (الجنلية رقم ٣١٩٢ لسنة ١٩٨٩ المجوزة رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٩ كلى الجيزة) غير

منشور .

الحكم المطعون فيه قد أبانت في غير لبس أن جريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعة الأولى بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضى الأذن بالمراقبة - وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع يومئذ يكون للنعي على الحكم بخطئه في الرد على الدفع ببطلان الأذن بمراقبة تليفون الطاعة الأولى لصدوره عن جريمة مستقبلية في غيره محله ((١)

رابع عشر : الدفع ببطلان إجراءات وضع التليفون تحت المراقبة :-

لا جدوى من تعيب الحكم في خصوص الرد على الدفع ببطلان إجراءات وضع تليفون الطاعة تحت المراقبة طالما أن الحكم قد أخذ الطاعة باعتراف باقى المتهمات في الدعوى وباقوال شهود الأثبات فيها اعتباراً بأن هذه الأقوال وتلك الاعترافات من عناصر الأثبات المستقلة عن الإجراء المدعى ببطلانه والتي أطمأنت للمحكمة إلى صحتها مما تنقضى معه مصلحة الطاعة في تمسكها بالبطلان (٢) .

ونجاء في حكم آخر:

((إذا كان القصد من استصدار إذن المراقبة هو استخدام المراقبة في جمع المعلومات من التحريات فهذا أمر ممنوع البته لأن المراقبة الهاتفية إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به التقيب عن دليل غير المراقبة لأسناد التهمة إلى متهم في جريمة وقعت بالفعل قبل صدور الأذن بالمراقبة ولم تشرع المراقبة الهاتفية وفيها مساس بحياة المواطنين الخاصة لكي تستخدم وسيلة تحرى عن الجرائم وقد رفع الدستور حرمة المحادثات التليفونية إلى مرتبة الحقوق الدستورية التي لا يجوز المساس بحرمتها وسريتها إلا بأمر قضائي مسبب .

وحيث أنه متى بطل إذن القاضى الجزئى بمراقبة الهاتف الخاص بالمتهم الأول وتسجيل المحادثات التليفونية التي تتم عبرة فإن الدليل المستمد من التسجيلات يكون باطلا لا يصح الاستناد إليه ويتعين استبعاده (((٣)

(١) نقض ١١ نوفمبر ١٩٨٧ ، للشار إليه .

(٢) نقض ١٩٧٤/٣/١١ مجموعة أحكام النقض من ٢٥ ، رقم ٣١ - ١٣٨ .

(٣) محكمة جنليات الجيزة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٨٩ (القضية رقم ٣١٩٢ لسنة ١٩٨٩ ، المعجزة رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٩

كلى الجيزة) غير منشور .

الفرع الثانى

الدفع الفنية

وتنقسم الدفع للفنية إلى :-

أ- دفع متعلقة بإجراءات التسجيل .

ب- دفع متعلقة بالتسجيل ذاته .

ج- دفع متعلقة بتفريغ التسجيلات

ويلزم قبل الدفع بأى من هذه الدفع أنكار المتهم وعدم إقراره للصوت المسجل لأن الدفع الفنية لا تستقيم مع إقرار المتهم لصوته المسجل على الشريط والخاص بحديثه للشخصى أو محادثته التليفونية .

أ- دفع متعلقة بإجراءات التسجيل :-

وهى تنقسم إلى قسمين :-

[١ - الدفع بتعديل التسجيلات أو إجراء مونتاج على الشريط]

حتى لا يحدث للشريط مونتاج أو تلاعب بتغييره عادة ما يوقع عضو النيابة على بداية الشريط للتأكد من أن التسجيلات إجريت على الشريط المعتمد كما أنه لا بد للنيابة من أن تتأكد من أن الشريط نظيف تماماً وفارغاً وليس عليه أى تسجيلات سابقة حتى لا يحدث له أى تعديل ويوقع عضو النيابة على أجزاء منه بصوته بالاضافة لتوقيعه بصوته على بداية الشريط .

[٢ - الدفع بأن إجراءات التسجيل لم يتم بها مأمور الضبط بنفسه بل

تركها لأحد الأفراد الفنيين أو العاديين دون أن تتم بحضوره وتحت بصره .]

وإذا ندبت النيابة العامة أحد مأمورى الضبط القضائى فيجب عليه ان ييأثر بنفسه المراقبه على المحادثات التليفونية أو تسجيل الأحاديث الخاصة فلا يملك أن يندب مأموراً آخر لتنفيذ أمر المراقبة إلا إذا كان مفوضاً فى ذلك من النيابة العامة أو من

قاضى التحقيق وفي حالة تفويضه بندب غيره فلا يجوز له أن يندب إلا أحد مأموري الضبط القضائي المختص نوعياً ومكانياً فإذا انتدب أحد الأفراد العاديين أو أحد أفراد الشرطة العاديين أصبحت المراقبة غير مشروعة وبطل الدليل المستمد منها وتؤكد محكمة النقض هذه المبادئ بقولها:

((لما كان من المقرر أن الأمر بتسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص هو عمل من أعمال التحقيق ينبغي على النيابة العامة أن تقوم به بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لكل أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أحد مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه فلا يجوز من ثم - ندب غير مأموري الضبط القضائي لتسجيل تلك المحادثات كما لا يجوز لمأموري الضبط القضائي الذي ندبته النيابة العامة - من باب أولى أن يندب لإجراء التسجيل - ولو كان مفوضاً في الندب - شخصاً من غير مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً لإجرائه وإلا كان التسجيل باطلاً)) (١) .

وتتعلق وقائع هذا الحكم بقيام مأمور الضبط القضائي المكتتب من النيابة العامة بتسجيل أحاديث الممت في جريمة الرشوة بتكليف المبلغ في هذه الجريمة وهو من أحاد الناس بإجراء تسجيل الحوار الذي سيتم بينه وبين المتهم في منزل الأخير وتم التسجيل في غيبة المأمور وقد أقرت محكمة النقض في هذه القضية ما ذهبت إليه المحكمة المطعون في حكمها ببطان التسجيل مؤكدة أنه :

((إذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر - وجرى في قضائه على بطلان التسجيل الذي تم في منزل المتهم بمعرفة المبلغ - وهو من أحاد الناس - وفي غيبة مأمور الضبط القضائي الذي أذنته النيابة العامة في إجراء فاته يكون قد أقرن بالصلوب ولم يخالف القانون في شيء ويكون ما تثيره النيابة الطاعنة في ذا الصدد على غير سند .

ب- دفع متعلقة بالتسجيل ذاته :-

يلقى الشريط كله إذا كانت للتسجيلات مشوشة وتحتوي في معظمها على جمل غير واضحة أو عبارات غير مسموعة أو متداخلة مما لا يستقيم معه الاعتماد عليها كدليل اتهام ولذلك يتطلب الأمر أن يكون الحوار بين الطرفين واضحاً وبالفاظ صريحة فإذا وردت في الشريط عبارة مطموسة أو غير واضحة وجب استبعاد الشريط بالكامل

(١) نقض أول يناير ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض، ص ٣٧، رقم ٢، ص ٩ .

لأنك لن تستطيع أن تعرف مغزى العبارة المطموسة ومعناها . ولقد جرى العرف في القضاء على إلغاء الشريط كله وليس الجملة التي تتضمن العبارة المطموسة ولقد جاء للحكم ليقرر :-

((أن التسجيلات وجدت بحالة لا تنفع إلى الاطمئنان إليها والثقة فيها لما احتوته من فراغات وما جاء بها من شوشرة وما تبين من أصوات غير عادية كما أن الشرائط كلها جاءت خلو من تاريخ التسجيل فيها بحيث يتعذر بيان متى كان التسجيل وترتيبه وهل كان سابقاً أم لاحقاً على صدور الأذن بالتسجيل))

[القضية ١٩٠٢ لسنة ١٩٨٦ جنائيات قصر النيل جلسة ١٩٨٧/٨/١٢ والمعروفة بقضية الصناعة]

ولقد استبعدت محكمة جنائيات القاهرة أيضاً الأخذ بالتسجيلات في حكمها القائل بأن المحكمة :- ((تنوه بادئ ذي بدء إلى أنها لاتعول على الإجراء الذي اتخذته مباحث أمن الدولة في شأن تسجيل اعترافات منسوبة للمتهمين الأول والثالث والخامس والسادس والسابع على أشرطة الفيديو التي استمعت إليها وشاهدتها المحكمة ...ذلك أنه فضلاً عما أثاره المتهمون أمام محكمة من أن تلك الاعترافات قد انتزعتها منهم ضباط مباحث أمن الدولة تحت تأثير الإكراه والتعذيب . كما تنوه المحكمة في هذا الصدد بما بأن لها من مشاهدات التسجيلات الواردة على أشرطة الفيديو والاستماع إليها أنها تحوى في واقع الأمر استجابات مفصلة للمتهمين الذين جرى التسجيل لهم بحيث جاءت اعترافاتهم وأقوالهم في التسجيلات وليدة مناقشة بمعرفة شخص مجهول مسموع الصوت ولكنه غير مرئي الصورة على شاشة التليفزيون حسبما هو ثابت بمحضر الجلسة والذي أثبتت فيها للمحكمة أيضاً أن ما استمعت إليه يتفق وما ورد في تقرير الشرطة الذي إجرأه المختصون بهيئة الأذاعة . والتليفزيون كطلب النيابة وأضافت المحكمة أن هذا التفريغ المرفق بملف الدعوى يؤكد ما أسلفته المحكمة من أن الأشرطة تحوى في الواقع استجابات للمتهمين في صورة أسئلة وإجابات ومناقشات تفصيلية برزت من خلالها الاعترافات المنسوبة للمتهمين الأمر الذي يحظره القانون على غير سلطات التحقيق وعلى هذا الأساس تستبعد المحكمة التسجيلات وتهدر ما ورد فيها من اعترافات ولا تعول على ما سافته النيابة من أدلة مستمدة منها)) .

[القضية رقم ٤٩٢٩ لسنة ١٩٨٣ جنائيات عابدين جلسة ١٩٨٥/١/١٠] .

ج - دفع متعلقة بتفريغ التسجيلات :-

خبير الأصوات هو الذى يحدد بصمة للصوت ويضاهيها بالتسجيلات وهو وحده الذى يقوم بتفريغ التسجيلات التليفونية وللصوتية .

[١ - الدفع باختلاف الثابت بالاشربة عما تم تفريغه فى محاضر التفريغ]

يقوم الخبير عند تفريغ الشريط عادة باستبعاد أجزاء من التسجيلات مما يجعل محضر التفريغ غير مطابق لما جاء بالاشربة مما يؤدى إلى أرتياب المحكمة فى التسجيل برمته واستبعاده من عداد أدلة الأتهام فى الدعوى .

[٢ - الدفع بعدم حلف الخبير لليمين عند أستلامه للشريط لإجراء عملية التفريغ]

تنص المادة ٨٦ إجراءات جنائية على أن :-

((يجب على الخبراء أن يحلفوا أمام قاضى التحقيق يمينا على أن يبدوا رأيهم بالثمة وعليهم أن يقدموا تقريرهم كتابية)) .

وتؤكد ذلك نص المادة ٩٤ من التعليمات العامة للنيابات .

[٣ - الدفع ببطلان أعمال الخبير لا عتماده على حاسة السمع وخبرته العملية دون أعماده على الأجهزة الحديثة]

عند الطعن فى صحة التسجيلات خلال مرحلة المحاكمة يتم عرض الأمر على خبير الأصوات بالأذاعة حيث يعتمد فى تقريره على حاسة السمع وخبرته العملية دون أن يكون مزودا بأجهزه حديثة تقيس بدقة متناهية درجة تردد الصوت وتحدد خصائصه على نحو تقطع بالتشابه أو بالتناقض بين الأصوات .

وجاء فى حكم النقض :-

((من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضى فى أسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة لأن المرجح فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقرير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بعناصر الدعوى وبأدلتها عن بصر وبصيرة ولما كان الحكم قد خلص إلى تبرئة المطعون ضده الثانى فى قوله : " أما الدليل قبل المتهم الثانى (المطعون ضده الثانى) فلا يعدو أقوال المتهم الأول الذى لم يعم الدليل المقنع عليها من أنه هو الذى سلمه للعمود الذى عثر بداخله على المخدر مع علمه بوجود المخدر فيه لما أمر للتسجيل المقدم ضده فإن المحكمة لا تظمنن إليه فضلا

عن أن المعروف أن الأصوات تتشابه فإن أمر إمكان الصنعه الدخيله على التسجيل أمر لا يستبعد من اعتقادها وبذلك تكون نسبة للتهمة إلى هذا المتهم مشكوك فيها أيضا مما يتعين معه القضاء ببرائته " . وكان المحكمة قد أفصحت عن الأسباب للساعة التي من أجلها التفتت عن دلالة ما ألقى به المطعون ضده الأول في حق المطعون ضده الثاني وعن عملية التسجيل الصوتي شاملة أقوال من شهودها ، فإنه ينحصر بذلك عن الحكم مقالة للقصور في التسبب أو الفساد في الاستدلال)) .

[نقض ١٩٧٤/٥/١٣ مجموعة أحكام النقض ، ص ٢٥ ، رقم ٩٨ ، ص ٤٦١]

[٤- الدفع بعدم صحة التسجيل بتقليد الأصوات والتعديل في التسجيلات وطلب انتداب خبير لمحضن التسجيلات بمطابقة الصوت المسجل على صوت المتهم الحقيقي (بصمة صوت)]

حيث أن الأصوات تتشابه ويمكن تقليد الأصوات كذلك التعديل في التسجيلات بإجراء عملية المونتاج فالمتهم للدفع بعدم صحة التسجيل وطلبه انتداب خبير أصوات لإجراء المضاهاه بين الصوت المسجل وصوت المتهم الحقيقي (بصمة الصوت)

((وهنا يثور التساؤل هل فكرة بصمة الصوت تقوم على أساس علمي وقانوني ؟

وما هي بصمة الصوت وكيف يأخذها خبير الأصوات ؟

وهل للمتهم أن يرفض أخذ بصمة صوته عند طلب ذلك منه ؟

بصمة الصوت :-

هي عينة من صوت المتهم يأخذها خبير الأصوات بأن يجعل المتهم ينطق بالحروف العالية والمنخفضة من لفاظ اللغة ثم يقوم بإجراء المضاهاه بين هذه العينة والتسجيلات للحكم على الصوت الموجود بالتسجيلات ببيان عما إذا كان بصوت المتهم من عدمه . ويجب أن نشير إلى أن المتهم له أن يرفض إعطاء بصمة صوته وهذا حقه ولا يستطيع أحد إجباره على ذلك .

وبصمة الصوت لا يوجد أساس علمي أو قانوني لها وهي مستحدثة بالقياس إلى بصمة الأصبع وفكرة بصمة الصوت أقرب إلى التصور وقطع بعدم سلامتها مقارنة ببصمة الأصبع خاصة أن الأصوات تتشابه كما أنه لا يمكن مضاهاة بصمة الصوت لأن صوت للشخص الواحد يختلف في حالة هدونه عنه في حالة غضبه عنه في حالة نومه مما يستقيم معه القول بأنه لا يوجد أساس علمي لبصمة الصوت وسنحتاج إلى وقت طويل حتى يستقر بشأنها على موقف محدد . هذا بالإضافة إلى أنه لا يوجد لدينا

الفنيون المتخصصون لمضاهاة بصمة الصوت بما هو مسجل على شرائط التسجيلات لأن هذا علم يتعين تدريسه في معاهد متخصصة لتخريج خبراء في الصوت أما الاكتفاء بموظفي الأذاعة لأخذ بصمة الصوت ومضاهاتها بشرائط التسجيلات فهو غير كفاً ويحتاج لمزيد من الدراسة .

فيؤخذ على استرقاع السمع إلى المحادثات التليفونية أنه لا يوجد ما يؤكد صدور الحديث ممن نسب إليه وخاصة إذا كانت الأصوات تتشابه .
ومن اليسير أن يستعمل الغير تليفون المتهم في غيبته مثلاً ويزعم أنه المتهم .
ومن ثم يجب التحرز في قبول هذا الدليل لما يعتوره من شكوك ، وذلك بإقرار المتهم بصحة هذا التسجيل (١) .

ويطعن الدفاع عادة في التسجيلات وبصمة الصوت بتوجيه العديد من الأسئلة للخبير حول مؤهلاته والشهادات الدراسية الحاصل عليها ودراساته المتعلقة بالأصوات .
وهناك سؤال يعجز خبير الأصوات عن الرد عليه دائماً عند سماع شهادته لماذا تكون التسجيلات التليفونية أوضح من تسجيلات اللقاءات المباشرة بأجهزة الكاسيت فلقد لوحظ قدرته على تفسير الكلام في التسجيلات التليفونية بينما يصعب عليه ذلك في التسجيلات الصوتية بالكاسيت هل النقص في المعلومات لم في الأجهزة ؟

أن القضاء المصري يلجأ بكثير من الحذر إلى تسجيلات الشرائط كدليل مقبول محول عليه في الإدانة والتي من أهمها تقليد الأصوات والتعديل في التسجيلات وذلك بعد التقدم لهائل في تكنولوجيا وتسجيل الصور وإبتكار الأجهزة المتطورة وإمكانية إجراء مونتاج في التسجيلات سواء بالإضافة أو الحذف وعدم دقة التسجيلات ويرتبط بذلك اختلاف الثابت بها وما تم تفريفه منها في محاضر التفرغ بحيث يؤدي إلى ارتياب المحكمة في التسجيل برمته وأستبعاده من عدالة الأدلة الاتهام في الدعوى .

وبالإضافة إلى الأسباب السابقة هناك العيوب الإجرائية في التسجيلات وهي أهم الأسباب العملية التي تعيب إجراء المراقبة أو التسجيل وتصمه بالبطلان وبالتالي أستبعاده من الأدلة وبطلان ما ينتج عنه فيبطل التسجيل إذا قام به غير مأمور الضبط للقضائي المنتكب لذلك فإذا أستعان مأمور الضبط بالفنيين في هذا المجال فلا بد أن يكون ذلك تحت إشرافه وملاحظته المباشرة . كما يبطل التسجيل إذا تم قبل أو بعد العدة المأذون بالتسجيل خلالها ولا بد أن يصدر الإذن بالتسجيل لتعزيز أدلة قائمة عن جريمة وقعت بالفعل وليس لجمع التحريات أو المعلومات .

(١) م : أحمد عثمان الحزولي - موسوعة لتطبيقات على مواد الإجراءات الجنائية - من ٦٨٤ سنة ١٩٥٣

- د : سامي الملا : أبحاثاتهم ، ص ١٢٠ .

الباب الرابع

الفرع الأول

في النصوص القانونية

أولاً : الدستور :-

المادة ٤٥ منه :-

لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون . والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الأطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقاً لأحكام القانون .

ثانياً: قانون العقوبات :-

مادة ١٦٦ مكرراً- كل من تسبب عمداً في أزعاج غيره باسءاء أستعمال أجهزة المواصلات التليفونية يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٠٨ مكرراً- كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ . وكل من وجه إلى غيره بالطريق المشار إليه بالفقرة السابقة سباً لا يشمل على أسناد واقعة معينة بل يتضمن باى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ .

وإذا تضمن العيب أو القذف أو السبب الذى أرتكب بالطريق المبين بالفقرتين السابقتين طعنًا فى عرض الأفراد أو خدشًا لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٨ .

مادة ٣٠٩ مكررا- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل من إعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن ،بذلك بأن أرتكب أحد الأفعال الآتية فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا أو بغير رضا المجنى عليه .

(أ) أسرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أى كان نوعه محادثات جرت فى مكان خاص أو عن طريق التليفون .

(ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أى أكان نوعه صورة شخص فى مكان خاص ،فإذا صدرت الأفعال المشار إليها فى الفقرتين السابقتين أثناء إجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين فى ذلك الإجتماع ،فإن رضا هؤلاء يكون مفترضاً .

ويعاقب بالحبس للموظف العام لاذى يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته .

ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد أستخدم فى الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها .

مادة ٣٠٩ مكررا (أ) - يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو أستعمل ولو فى غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة ،أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التى تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه ويعاقب بالسجن للموظف العام لاذى يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته .

ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد أستخدم فى الجريمة أو تحصل عنها كما يحكم بمحو التسجيلات للمتحصلة عن الجريمة أو أعدامها .

ثالثاً: قانون الإجراءات الجنائية :-

مادة ٩٥ - لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الأطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى معادلة .

مادة ٩٥ مكرراً - لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٦٦ مكرراً و ٣٠٨ مكرراً من قانون العقوبات قد أستعان فى ارتكابها بجهاز تليفونى معين أمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغراف والتليفونات وشكوى المجنى عليه فى الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التى يحددها .

مادة ٢٠٦ - لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنائية أو فى جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

ويشترط لأتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد أطلاعه على الأوراق وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الأطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ويجوز للقاضى الجزئى أن يحدد هذا الأمر مدة أو مدداً أخرى معادلة، والنيابة العامة أن تطلع

على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسله إليه وتدوين ملاحظاتهم عليها ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائز لها أو من كتبت مرسله إليه .

الفرع الثانى

التعليمات العامة للنيابات

الفرع السابع : ضبط الرسائل والمطبوعات ومراقبة وتسجيل المحادثات :

مادة ٧٠٦ - يجوز للنيابة أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجراند والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنابة أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

ويشترط لإتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدما على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد إطلاعه على الأوراق .

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الإطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ، ويجوز للقاضى الجزئى أن يجدد هذا الأمر مدة أو مدد أخرى مماثلة .

وللنيابة عند تحقيق جنابة مما تختص بنظره محكمة أمن الدولة العليا إتخاذ الإجراءات السابقة بغير إذن من القاضى الجزئى .

ويجب إخطار المكتب الفنى فوراً بكل حالة يؤذن فيها بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية على أن يشفع الإخطار بذاكرة تتضمن رقم القضية والتهمة واسم المتهم ومهنته ومحل إقامته وتاريخ صدور الإنن بالمراقبة ومنذها وكذا إخطار المكتب الفنى بما يتكشف من حالات تكون فيها المراقبة قد تمت بغير إذن من جهة القضاء لإتخاذ ما يلزم بشأنها . وللنيابة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى وللتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسله إليه وتكون ملاحظاتهم عليها ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائز لها أو من كانت مرسلة إليه .

مادة ٧٠٧ - لا يملك مأمورو الضبط القضائي ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال وعليه فلا يجوز مخاطبة القاضى للجزئى فى ذلك وإنما عليهم الرجوع للنيابة فى هذا الخصوص وهى التى تطلب الأذن من القاضى للجزئى الذى له أن يرفض أو يأمر به بوبعد ذلك يجوز للنيابة أن تقوم بتنفيذ الإنز أو أن تتدب لذلك أحد من مأمورى الضبط القضائى .

مادة ٧٠٨ - لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الإطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة .

واللنيابة عند تحقيق جنائية مما تختص بنظره محكمة أمن الدولة العليا إتخاذ الإجراءات المذكورة .

مادة ٧٠٩ - لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٦٦ مكرر ٢٠٧، مكرراً من قانون العقوبات قد إستعان فى ارتكابها بجهاز تليفونى معين أن يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغراف والتليفون وشكوى المجنى عليه فى الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت المراقبة للمدة التى يحددها .

مادة ٧١٠ - لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الإستشارى الأوراق والمستندات التى سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التى عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما فى القضية .

مادة ٧١١ - يطلع قاضى التحقيق للنيابة العامة إذا كانت هى التى تتولى التحقيق على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة إليه وتكون ملاحظاتهم عليها. ويجوز - حسب ما يظهر من الفحص - أن يؤمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائز لها أو من كانت مرسلة إليه. ولقاضى التحقيق عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة بفرز الأوراق المذكورة .

مادة ٧١٢ - لقاضى التحقيق وللنيابة عند تحقيق جنابة مما تختص بنظره محكمة أمن الدولة العليا أن تأمر الحائز لشيء يرى ضبطه أو الإطلاع عليه بتقديمه ويسرى حكم المادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية على من يخالف ذلك الأمر إلا إذا كان فى حالة من الأحوال التى يخوله القانون فيها الإمتناع عن أداء الشهادة .

مادة ٧١٣ - تبلغ الخطابات والرسائل للتلغرافية المضبوطة إلى المتهم أو المرسلة إليه أو تعطى إليهما صورة منها فى أقرب وقت إلا إذا كان فى ذلك إضرارٌ بسير التحقيق ولكل شخص يدعى حقاً فى الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضى التحقيق أو النيابة فى حالة مباشرتها للتحقيق تسليمها إليه وله فى حالة الرفض أن يتظلم أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة وأن يطلب سماع لقواله أمامها .

الفرع الثالث

أحكام محكمة النقض

(١) الأصل أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية غير أنه إذا استلزمت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والأطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فأنها تكون مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكاتبات .

(٢) أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها - وهي قاضى التحقيق - غرفة الاتهام فى أحوال التصدى للتحقيق أو إجراء تحقيقات تكميلية بالنيابة العامة فى التحقيق الذى تجريه بعد استئذان القاضى الجزئى - سلطة ضبط الخطابات والرسائل بما فى ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة بذلك فيما عدا الحكم الخاص الوارد فى المادة ٩٥ مكرراً من قانون الإجراءات المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ .

(٣) إنه وإن كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية لم تصغ كالمادة ٩٥ منه أو كالفقرة "ج" من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات الملقى - إلا أن منلول كلمتى "الخطابات والرسائل" المشار إليهما فى المادة ٢٠٦ المذكورة ، وبإباحة ضبطها فى أى مكان خارج منازل المتهمين طبقاً للحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع فى ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لا تحدهما فى الجوهر وأن إختلفتا فى الشكل .

(٤) سوى للشارع فى المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل وبين تفتيش منازل غير المتهمين لعل غير خافية هى تعلق مصلحة للغير بها فاشتراط لذلك فى التحقيق الذى تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضى الجزئى الذى له مطلق الحرية فى الآنن بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى ، وهو فى هذا يخضع لأشراف محكمة الموضوع .

(٥) سلطة القاضى الجزئى فى مراقبة المكالمات التليفونية محدودة بمجرد إصدار الآنن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية للقيام بالاجراء موضوع الآنن بنفسه إذ أنه من شأن النيابة العامة - سلطة التحقيق - أن شاعت قامت به بنفسها

أو نذبت من تختاره من مأموري الضبط القضائي وليس للقاضي الجزئي أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الإجراء المذكور .

(٦) لا يملك رجال الضبط القضائي ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ولا يجوز لهم مخاطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع في ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي ويصودر إن القاضي الجزئي باقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعود إليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على النحو الذي ترتثيه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق نذب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(٧) إذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص قد أستصدر إنفا من القاضي الجزئي بمراقبة تليفوني المتهمين بناء على ما ارتأه من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسوية أستصدار الأذن بذلك فلما صدر هذا الأذن قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة فإن ما قام به الضابط من إجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلاً لحصولهما على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها .

(٨) ما تنص عليه المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه" - هو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير أستجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً

[نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض، س ١٣، رقم ٣٧، ص ١٣٥]

- تنص المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة على أنه :

((لا يجوز للنيابة العامة فى التحقيق الذى تجريه تفتيش غير المتهمين ،أو منازل غير المتهمين ،أو ضبط الخطابات والرسائل فى الحالة المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة ٩١ إلا بناء على إذن من القاضى الجزئى)) .

وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن مدلول كلمتى الخطابات والرسائل التى اشير إليها وإباحة ضبطهما فى أى مكان خارج منازل المتهمين طبقاً للحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع فى ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التفرافية كما يدرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية. ولما كان استصدار النيابة العامة الأذن بالمراقبة التليفونية من القاضى الجزئى بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسويق اتخاذ الإجراء ،هو عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الأذن بعد ذلك بنفسها أو عن طريق نائب من نراه من مأمورى الضبط للقضائى لتنفيذه عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى يجرى نصها على أنه :

((لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط للقضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه))

وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانونى بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأمورى الضبط مكانياً ونوعياً - وهو ما جرى تطبيقه فى الدعوى المطروحة - ومن ثم يكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع ببطلان الأذن للصادر من القاضى الجزئى بوضع جهاز تليفون للطاعة تحت المراقبة سديداً فى القانون .

٢- تقدير جدية التحريات وكفايتها لأصدار الأذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق وإلى القاضى الجزئى المنوط به إصدار الأذن تحت إشراف محكمة الموضوع ولما كانت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها الأذن وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة العامة والقاضى الجزئى على تصرفهما فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣- التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت فى جريمة صحت إجراءات الضبط والتفتيش فى حق كل من له اتصال بها سواء أكان فاعلاً أم شريكاً وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ

كفايتها يكون بدءاً لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وأشراف محكمة الموضوع ولما كان للثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن ضباط مكتب الأداب لم يقبضوا على المتهمات من الثانية إلى الخامسة إلا بعد تحققهم من إتصالهن بجريمة تسهيل الدعارة واستغلال البغاء وإن ذلك كان عن طريق مشروع هو سماع الحديث الذي دار بين المتهمتين الثانية والثالثة وبين الطاعة عن طريق تليفونها الموضوع تحت المراقبة بإذن صحيح صادر ممن يملئه وهو ما أقرته محكمة الموضوع ورأت كفايته لتسويغ القبض عليهن فإنه لا تثريب على الحكم إذا هو عول في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد من تلك الإجراءات والأقوال التي صدرت من أولئك المتهمات بعد ذلك .

[نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض، س ١٨، رقم ٤٢، ص ٢١٩]

١- تتوافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أياً كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أثبتت في غير ليس أن جريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعة الأولى بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضي الأذن بالمراقبة - وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع ومن ثم يكون للنعي على الحكم بخطئه في الرد على الدفع ببطالان الأذن بمراقبة تليفون الطاعة الأولى لصدوره عن جريمة مستقبلية في غير محله

٢- إذا كان الحكم قد أبان إن القاضي قد أصدر الأذن بمراقبة تليفون الطاعة بعد أن أثبتت اطلاعة على التحريات التي لوردها الضابط في محضره . وأفصح عن أطمئنانه إلى كفايتها فإنه بذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسباباً لأنه بالمراقبة وفي هذا ما يكفي لأعتبار أنه مسبباً حسيماً تطلبه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

٣- جرى نص للمادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه ((لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه)) وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وليس في القانون ما يخصه أو يقيد به ومن ثم فإن ما يثار بشأن نذب النيابة العامة للضباط خاصاً بتنفيذ أذن القاضي للجزئي بمراقبة تليفون الطاعة وتقرير التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية يكون في غير محله .

[نقص ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقص، س ٢٤، رقم ٢١٩، ص ١٠٥٣]

١- تجيز المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه . ولم يشترط للقانون شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأذن الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية كما أنه لا يلزم أن يعين فى هذا الأمر أسم مأمور الضبط القضائى الذى يقوم بتنفيذ الأذن وكل ما يشترطه القانون أن يكون من أصدر الأمر مختصاً بإصداره وإن يكون المندوب للتنفيذ من مأمورى الضبط القضائى المختصين ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن أحد ضباط مكتب حماية الآداب حرر محضراً ضمنه ما دلت عليه التحريات عن نشاط للطاعة فى تسهيل دعارة الأخريات وأنها تستعين بذلك بالتليفون الموجود بمسكنها وقد عرض هذا المحضر على وكيل النيابة المختص لا يستأذن القاضى الجزئى فى مراقبة ذلك التليفون وتسجيل ما يدور عليه من محادثات بالمخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فأمر وكيل النيابة بعرض المحضر على القاضى الجزئى المختص لأصدار الأذن بمراقبة تليفون الطاعة فأذن بذلك فأشر وكيل النيابة بذات المحضر بتنفيذ الأذن الصادر من القاضى وتلا ذلك قيام أحد ضباط مكتب حماية الآداب - وهو من مأمورى الضبط القضائى المختصين - بمراقبة تليفون الطاعة وتسجيل المحادثات التليفونية الصادرة منه أعقبه الحصول على إذن من النيابة العامة بضبط وتفتيش الطاعة ومسكنها وإذ كانت تأشيرة وكيل النيابة المشار إليها تنصب على تنفيذ الأذن الصادر من القاضى الجزئى وتتصرف عبارتها إلى أن يقوم بهذا الإجراء أى من مأمورى الضبط للقضائى المختصين فإنه لا يعيب الأمر الصادر من وكيل النيابة على هذا النحو عدم تعيينه أسم المأمور المندوب لإجراء المراقبة ولا يقدح فى صحة الإجراء أن ينفذه أى واحد من هؤلاء المأمورين ما دام الأمر لم يعين مأموراً بعينه . ومن ثم يكون الحكم إذ أطرح للدفع المبدئى من الطاعة قد أصاب صحيح للقانون .

٢- لا جدوى من تعيب الحكم فى خصوص الرد على الدفع ببطلان إجراءات وضع تليفون الطاعة تحت المراقبة طالما أن الحكم قد أخذ الطاعة بإعتراف باقى المتهمات فى الدعوى ويقال شهود الأثبات فيها اعتباراً بأن هذه الأقوال وتلك الاعتراضات من عناصر الأثبات المستقلة عن الإجراء المدعى ببطلاته والتي لطامأت المحكمة إلى صحتها مما تنقضى معه مصلحة الطاعة فى تمسكها بالبطلان .

٣- لا جدوى للتحدى بما تقضى به المادتين ٤٥،٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتباراً من ١١ سبتمبر ١٩٧١ من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال إلا بأمر قضائي مسبب ووفقاً لأحكام القانون إذ أنه فضلاً عن أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المنظم لإجراءات التفتيش والمراقبة لم يبدأ العمل به إلا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ أى بعد تاريخ واقعة الدعوى فإن التعديل المدخل بمقتضى هذا القانون على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وأن لوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضي الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية مسبباً، إلا أن ذلك لا ينسحب إلى الأمر الصادر من النيابة العامة بتكاليف أحد مأموري الضبط بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية فلا يلزم تسبیب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك ومن ثم يكون منعى الطاعة في هذا الخصوص غير مقبول .

[نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض، س ٢٥، رقم ٣١، ص ١٣٨]

١- من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يتشكل القاضي في أسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة لأن المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه لحاط بعناصر الدعوى وبأدلتها عن بصر وبصورة ولما كان الحكم قد خلص إلى تبرئة المطعون ضده الثاني في قوله : ((أما الدليل قبل المتهم الثاني (المطعون ضده الثاني) فلا يعدو أقوال المتهم الأول الذي لم يقيم الدليل المقنع عليها من أنه هو الذي سلمه العمود الذي عثر بداخله على المخدر مع علمه بوجود المخدر فيه أما أمر التسجيل المقدم ضده فإن المحكمة لا تطمئن إليه فضلاً عن أن المعروف أن الأصوات تتشابه فإن أمر إمكان الصنعة الدخيلة على التسجيل أمر لا تستيعده من اعتقادها وبذلك تكون نسبية التهمة إلى هذا المتهم مشكوك فيها أيضاً مما يتعين معه للقضاء ببرأته)) . وكان المحكمة قد أفحصت عن الأسباب السانعة التي من أجلها التفتت عن دلالة ما أدلى به للمطعون ضده الأول في حق المطعون ضده الثاني وعن عملية التسجيل الصوتي شاملة أقوال من شهودها فإنه ينحسر بذلك عن الحكم مقالة القصور في التسبیب أو الفساد في الاستدلال .

[نقض ١٣ مايو سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض، س ٢٥، رقم ٩٨، ص ٤٦١]

١- ((لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أيهما قدراً معيناً من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وكان لا يشترط صياغة لائن التفتيش في عبارات خاصة وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وأسئلاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الآن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الآن بناء على ذلك - لما كان ذلك - وكان الثابت من المفردات التي ضمت تحقيقاً لوجه الطعن أن تفتيش المطعون ضده تم تنفيذاً لأن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات وثبت اطلاعه عليه وقد أشتمل القضائي الذي طلب الآن بإجراء الضبط والتفتيش بما موداه أن مصدر الآن قد أقتنع بجدية تلك التحريات وأطمأن إلى كفايتها لتسوية الآن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسباباً لأنه وفي هذا ما يكفي لأعتبار الآن بالتفتيش مسبباً حسبما تطلبه المشرع بما نص عليه في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى ثبوت المطعون ضده استناداً إلى بطلان إذن التفتيش لعدم تسببه يكون قد أخطأ في القانون مما يعيد الحكم ويوجب نقضه)) ولما كانت المحكمة بهذا التقرير القانوني الخاطئ قد حجبت نفسها عن تناول موضوع الدعوى وأدلتها، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الأحالة)) .

[نقض ٢٧ إبريل سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض، س ٢٦، رقم ٨٢، ص ٣٥٥]

١- لم تشترط المادتين ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قدراً معيناً من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش ولما كان الثابت من المفردات المنضمة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذاً لأن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذي قدم إليه وقد أشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة طبقاً لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الآن بإجراء الضبط والتفتيش بما موداه أن مصدر الآن قد أقتنع بجدية تلك التحريات وأطمأن إلى كفايتها لتسوية الآن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسباباً لأنه فإن في هذا ما يكفي لأعتبار لائن التفتيش مسبباً حسبما تطلبه المشرع .

[نقض ٢٦ مايو سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض، س ٢٦، رقم ١٠٧، ص ٤٥٨]

١- لم تشترط المادة ٤٤ من الدستور قراً معيناً من التسييب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وأستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الآن بضبطه وتفتيشه ومسكنه وأن يصدر الآن بناء على ذلك - لما كان ذلك - وكان هذا هو الذى تحقق فى الدعوى فإن الطاعة وأن كان لها أن تتمسك ببطلان إذن تفتيش مسكن زوجها باعتبارها حائزة له إلا أن منعها على الأساس المتقدم ذكره - بعد أن ثبت عدم صحته - يكون غير سديد .

[نقض ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض، س. ٢٦، رقم ١٣٤، ص. ٥٩٦]

١- ((لما كانت المادتين ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية فيما استحدثاه من تسبب الأمر بدخول المسكن وتفتيشه لم ترسماً شكلاً خاصاً للتسبب وكان من المقرر أن تقدير جنبة التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش إنما هو من المسائل الموضوعية التى توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش فإن الاستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجنبة وكفاية الأسباب التى أفصح عنها طالب الأمر فى محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب لأمرها هى دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم وإذا كانت الحال فى الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش فى ١٠ من يولية سنة ١٩٧٣ مثار الطعن إنما أصدرته من بعد أطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من رئيس قسم مكافحة المخدرات - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويقاً لأصداره - ألمح إليها الحكم المطعون فيه - فإن بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولاً على هذا الأسباب بمثابقتها جزءاً منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب فى الأمر نفسه ومن ثم يكون هذا الأمر مسبباً فى حكم المادتين ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ما تقدم فيكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - من بطلان الأمر وما أسفر عنه لخلوه من الأسباب المبررة لأصداره - قد أنبنى على خطأ فى تأويل القانون فيتمتع نقضه - وإن كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وقول كلمتها فيه فيتمتع أن يكون النقض مقروناً بالاعادة)) .

[نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض، س. ٢٦، رقم ١٥١، ص. ٦٨٨]

١- أن المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثته من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يشترط قديراً معيناً من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر بالتفتيش كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لأصدار الأمر بالتفتيش من الوسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

[نقض ١١ يناير ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض، س ٢٧، رقم ٩، ص ٥٢]

٢- إذا كان الثابت أن محضر التحريات تضمن وفقاً ما سلف تفصيله مقومات جديته التي تبعث على الأطمئنان بصحة ما جاء به فإن إذن التفتيش بذلك يكون قد جاء محمولا على أسباب كافية يقتضيها المقام لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيها بما موداه أن الأذن قد صدر بعد الأطلاع على محضر التحريات اقتناع بجديتها وأطمئنان لكفايتها كاف لأعتبار الأذن مسبباً ويتفق وصحيح القانون فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

[نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض، س ٢٧، رقم ٢١٨، ص ٩٦٩]

١- لما كان البين من مطالعة المفردات أن الإذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعة تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بناء على نذبه من رئيس المحكمة الابتدائية إعمالاً لنص المادة ٢/٦١ من القانون رقم ٤٣ سنة ٧٢ في شأن السلطة القضائية التي تجيز لرئيس المحكمة نذب أحد قضااته عند غياب زميل له أو قيام مانع لديه فإنه يكون صحيحاً في القانون .

٢- لما كانت الطاعة لا تجادل في الظروف التي حدثت برئيس المحكمة بنذب أحد قضااتها لأصدار إذن المراقبة التليفونية فإن الأذن يكون قد صدر صحيحاً ممن يملكه وما تثيره الطاعة في غير محله .

٣- متى كان مأمور الضبط القضائي قد قام بتنفيذ إذن المراقبة التليفونية بناء على نذبه من النيابة العامة فإن الإجراءات تكون قد تمت وفقاً لصحيح القانون .

٤- لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه للتفاته عن الرد على ما دفعت به للطاعة من بطلان إجراءات وضع جهاز التليفون الخاص بها تحت المراقبة لعدم ولاية مصدره لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان .

[نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام النقض، س. ٢٩، رقم ٣٤، ص. ١٩٣]

١- إن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون وما أورده في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن ((تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة وفي كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً))- لم يتطلب تسبیب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما أستخدمه في هاتين المادتين من تسبیب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلاً خاصاً للتسبیب والحال في الدعوى الماثلة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش أنصب على شخص الطاعن ومتجره دون مسكنه فلا موجب لتسببيه ومع هذا فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت هذا الأمر بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغ لأصداره وهذا حسبه كي يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءاً منه .

[نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض، س. ٣١، رقم ٥٣، ص. ٢٧١]

١- لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة تنص على أن ((لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا أتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجراند والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن ترقيب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنابة أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ويشترط لأخذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق وكان استصدار النيابة العامة الأمر بإجراء تسجيل المحادثات من القاضي الجزئي بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسويغ ذلك الإجراء هو عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الأمر بعنذك بنفسها أو عن طريق نائب من

تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذه عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً ولم يشترط القانون شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أي مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بإجراء التسجيلات .

[نفق ٩ أكتوبر سنة ١٩٨٥ مجموعة أحكام النقض، س ٣٦، رقم ١٤٨، ص ٨٣١]

١- لما كان من المقرر أن الأمر بتسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص هو عمل من أعمال التحقيق ينبغي على النيابة العامة أن تقوم به بنفسها أو عن طريق نذب من تراه من مأموري الضبط القضائي عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه فلا يجوز من ثم - نذب غير مأموري الضبط القضائي لتسجيل تلك المحادثات كما لا يجوز لمأمور الضبط القضائي الذي نذبه النيابة العامة - من باب أولى أن يندب لإجراء التسجيل - ولو كان مفوضاً في النذب - شخصاً من غير مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً لإجرائه وإلا كان التسجيل باطلاً .

[نفق أول يناير سنة ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض، س ٣٧، رقم ٢٠٢، ص ٩]

١- من المقرر أن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن ((المساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون)) وما لورده في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الانجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو اشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً ((لم تطلب تسيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على

المسكن وهو فيما أستحدثه في هاتين المادتين من تسبیب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلاً خاصاً للتسبیب .

[نقض ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٥١، ص ٨٣٥]

١-الأصل في الأذن بالتفتيش أو تسجيل المحادثات أنه إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة (جناية أو جنحة) وقعت بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرمة الشخصية.

٢- تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الأذن بالتفتيش أو التسجيل ولأن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دافع ببطلان الأذن فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه بالقبول أو بالرفض بأسباب سائغة لما كان ذلك وكان الحكم قد عول في رفض الدفع ببطلان أذن النيابة العامة بالتفتيش والتسجيل على مجرد القول أن الضبط دليل على جدية التحريات فإنه يكون قاصراً لأن ماساقه في هذا الشأن ما هو إلا عنصر جديفي الدعوى لاحق على للتحريات وعلى إصدار الأذن بل أنه هو المقصود بذاته من إجراء التفتيش أو التسجيل فلا يصح أن يتخذ منه الحكم دليلاً على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الأذن أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه أو تسجيل أحاديثه مما كان يقتضى من المحكمة أن تبدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الأذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن نقول كلمتها في كفايتها لتسوية إصدار الأذن من سلطة التحقيق أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون فوق قصوره في التسبیب معيباً بالفساد في الاستدلال .

[نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٨٧ مجموعة أحكام النقض س ٣٨ رقم ١٧٣، ص ٩٤٣]

((وحيث أنه عن الدفوع الخمسة الأولى الخاصة ببطلان التسجيلات التي تمت في الدعوى وإجراءاتها فردود عليها بأن المحكمة لم تعرض لها من قريب أو بعيد ولم ترتكن إليها في تكوين عقيدتها بل أرتكبت في تكوين عقيدتها على شهادة الشهود التي أطمأنت إليها ووثقت فيها الأمر الذي ترى معه المحكمة أنه لا حاجة بها إلى الرد على الدفوع سائلة الذكر والالفاظ عنها وكان من المقرر أن بطلان التسجيلات وبفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الأثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التسجيل ومن بينها أقرار المتهم اللاحق

بحيازته المبلغ المضبوط بحوزته كما لا يحول دون أخذ المحكمة بأقوال رجال الضبط فيما يثبروه من إجراءات ونمى إليهم من معلومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه)).

[نقض ٣ فبراير ١٩٨٨ الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ القضائية] [غير منشور]

((ومن حيث أن المادة ٤٤ من الدستور لم تشترط قدراً معيناً من التسيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وأستدلالاته أن جريمة قد وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الآنن بضبطه وتفتيشه وتسجيل مسكنه وأن يصدر الآنن بناء على ذلك وترتيباً على ما تقدم ولما كانت هذه المحكمة ترى كفاية تسبب الآنن الصادرة بالضبط والتسجيل والتفتيش لأشخاص ومساكن المتهمين والسفينة ريف سنار بعد تحقيق وقوع الجريمة وتوافر دلائل وأمارات قوية - وكان تقدير كل ذلك موضوعاً فإن النعى بالبطلان على الآنن لهذا السبب في غير موضعه خليفاً بالرفض .

ومن حيث أن من المنصوص عليه أنه عند ضبط الخطابات والرسائل والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات - وعند مراقبة المحادثات السلوكية وللأسلوكية وتسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية أو جنحة معاقب عليها... يشترط لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب من القاضي الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق (مادة ٢٠٦ إجراءات جنائية) .

فقد نصت المادة ٩٥ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية على أن لرئيس المحكمة الابتدائية في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكبى إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكرراً، ٣٠٧ مكرراً من قانون العقوبات قد أسترعان في ارتكابها بجهاز تليفونى معين أمر بوضع الجهاز تحت الرقابة للمدة التى يحددها، والجريمتان المنصوص عليهما في المادتين ١٦٦ مكرراً، ٣٠٧ مكرراً من قانون العقوبات هما جنحة أزعاج الغير بإساءة استعمال أجهزة للمواصلات التليفونية وجنحة قذف الغير أو سبه بطريق التليفون واللعلة في عقد هذا الاختصاص لرئيس المحكمة الابتدائية دون القاضى الجزئى هو كفاية قدر أكبر من الحماية - ويجب رصد منحنى المشرع والافتداء به فهو عندما أراد زيادة الضمانات قد رفع من درجة مصدر الأمر بالضبط أو التسجيل من قاضى إلى رئيس محكمة - وعلى ضوء ما تقدم فإن النعى على الآنن الصادرة من السادة المستشارين رؤساء محكمتى شمال وجنوب القاهرة بالبطلان

والتمسك بوجوب صدورها من القاضى الجزئى غير مقبول فمن يملك الأكثر يملك الأقل والقول بخير ذلك فيه سلب لولاية رئيس المحكمة الابتدائية التى خولها آياه قانون السلطة القضائية ونزول عن ضمانته كبرى بغير ما سبب معقول .

[محكمة جنايات السويس ٤ يونيو ١٩٨٩ فى القضية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٨ كلى السويس]

[غير منشور]

((إذا كان القصد من استصدار إذن المراقبة هو استخدام المراقبة فى جمع المعلومات من التحريات بهذا أمر ممنوع البتة ، لأن المراقبة الهاتفية إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به التقيب عن دليل غير المراقبة لأسناد التهمة إلى متهم فى جريمة وقعت بالفعل قبل صدور الأذن بالمراقبة ولم تشرع المراقبة الهاتفية ، وفيها مساس بحياة المواطنين الخاصة لكى تستخدم وسيلة تحرى عن الجرائم وقد رفع الدستور حرمة المحادثات التليفونية إلى مرتبة الحقوق الدستورية التى لا يجوز المساس بحرمتها وسريتها إلا بأمر قضائى مسبب .

وحيث أنه متى بطل إذن القاضى الجزئى بمراقبة الهاتف الخاص بالمتهم الأول وتسجيل المحادثات التليفونية التى تتم عبرة فإن الدليل المستمد من التسجيلات يكون باطلا لا يصح الاستناد إليه ويتعين استبعاده .

وحيث أن من جهة أخرى فإنه لما كان نذب الضابط لتنفيذ إذن القاضى الجزئى بتسجيل المحادثات الهاتفية ومراقبتها هو نذب للقيام بإجراء من إجراءات التحقيق الابتدائية فإن ذلك يعنى أن مأمور الضبط القضائى المنتدب ليس له سوى تنفيذ الأجراء الذى نذب له أى ليس له إلا للمراقبة والتسجيل وتحرير محضر بالإجراءات التى تمت وعرضه على النيابة دون تأخير وغير صحيح فى القانون ما إعتقده مأمور الضبط القضائى غلطاً منه أن له ساطة تقديرية فى خصوص عرض نتيجة المراقبة والتسجيل على النيابة العامة أو حجبها عنها ولختيار الوقت الملائم لتحرير المحضر وعرضه لأن فى ذلك تجاوز لحدود النذب يحل به الضابط نفسه محل سلطة التحقيق فى تقدير الدليل وهو اختصاص ذاتى لسلطة التحقيق فى تقدير الدليل لا تملك التفويض فيه أو النذب له أما قول مأمور الضبط القضائى أنه حجب التسجيلات والأفصاح عن أن المراقبة بقصد التعمية فإن التعمية يتردد بين الغش فى الإجراء أو صورية المحضر الذى حجب فيه أن المراقبة وما أسفر عنه وكلا الأمرين : الغش والصورية مقسد لإجراءات التحقيق وبطلان لها لأنها يجب أن تنبأ قانوناً من الغش وغايتها الوصول

بالقاضي - من خلال المشروعية - إلى تسمع ضريات قلب الحقيقة التي لا صورية فيها .

وحيث أنه متى استبعدت جميع الأدلة المستمدة من المراقبة التليفونية الباطلة ومن التفتيش الباطل فلا يبقى في الأوراق دليل يسند الاتهام سوى شهادة مأمور الضبط القضائي ومن كان معه وقت التفتيش من أن المتهمين أقروا له بتعاطي مخدر الحشيش ولما كان الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ولا على ما يرتبط به من أقوال منسوبة إلى المتهمين لأن الشهادة بها تكفى عبر الإشارة إلى الإجراء الباطل بحيث يمكن القول بأنه لولا الإجراء الباطل لما عاين بسمعة أقوال المتهمين فهي لذلك مترتبة على الإجراء الباطل فتبطل تبعاً له هذا ومن جهة أخرى فإنه من بطل إجراؤه بافتئاته على محارم القانون لا يطمئن إلى شهادته لدخول الغرض إليها للمتمثل في ميل نفسه إلى تبرير إجرائه وتلمس آلة الأدلة التي افلقت منه بالبطلان .

وحيث أنه مع كل ما تقدم جميعه فإن المحكمة يههما أن تشير إلى أن دفع الضرر الناتج عن عدم مشروعية الدليل مقدم على جلب المنفعة المتمثل في الدفاع الإجتماعي ضد الجريمة إعمالاً لقاعدة أصولية مسلمة مؤداها أن دفع المضررة مقدم على جلب المنفعة .

وحيث أنه متى كان جميع ما تقدم فإن الأوراق تكون قد خلت من أي دليل يسند الاتهام ويتعين لذلك تبرئة جميع المتهمين الأربعة الأول من جميع التهم المسندة إليهم عملاً بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية)) .

[محكمة جنايات الجيزة ١٥ نوفمبر ١٩٨٩ (القضية رقم ٣١٩٢ لسنة ١٩٨٩، المجوزة رقم ٣١٠

لسنة ١٩٨٩ كلى)] (غير منشور) .

((لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الآن بالتسجيل لصدوره عن وكيل النيابة وليس عن القاضي الجزئي وأطرحه في قوله : " أن الدفع مردود بما هو مقرر في المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية من حق قاضي التحقيق الأمر بإجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص وقد خولت الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة للنائب العامة سلطات قاضي التحقيق في تحقيقات الجنايات التي تختص بها محاكم أمن الدولة العليا ومنها جرائم الرشوة الواردة في المادة ٣ من القانون سالف الذكر ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأمر بالتسجيل كما هو واضح من صريح نص المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قاصر على الأحاديث التي تتم في مكان خاص وأن التسجيل

الذى جرى مع المتهم كان فى مكتب جريدة وهو مكان علم يجوز إجراء تسجيل ما يدور فيه من أحاديث دون إذن مسبق من قاضى التحقيق " لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٧ من قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نصت على انه ((ويكون للنيابة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا)) كما نصت المادة الثالثة من القانون ذاته على أن "تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثالث مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات " أيضا فقد نصت المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجيع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنابة أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر " ومفاد النصوص المنقمة أن القانون خول للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق فى أمور معينة من بينها الأمر بإجراء التسجيلات فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ومنها جنابة الرشوة - موضوع الدعوى الجنائية الماثلة - لما كان ذلك فان ما ورد به الحكم وأطرح به الدفع ببطلان الأذن بالتسجيل لصدوره عن وكيل النيابة يكون قد أصاب صحيح القانون ، وكان لا يقدح فى سلامة الحكم ما استورد إليه من اعتبار مكتب بريد من الأماكن العامة ذلك أن لا يعيب الحكم تزيده فيما لم يكن بحاجة إليه ما دام أنه أقام قضاؤه على أسباب صحيحة كافية بذاتها)) لما كان ذلك وكان مؤدى دفاع الطاعن هو النعى بعدم جنية التحريات التى صدر بمقتضاها إذن النيابة العامة بإجراء التسجيل وكان من المقرر أن جنية للتحريات وكفايتها لأصدار الأذن بالتسجيل هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد أقتضت بجنية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التسجيل وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون))

[نقض ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ فى الطعن رقم ٢٣.٧٥ لسنة ٦١ القضائية]

الفرع الرابع

الصيغ القانونية

صيغة (١)

جنتة إعتداء على حرمة الحياة الخاصة

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد /..... والمقيم ومحله المختار

مكتب الأستاذ /..... المحامى

أنا..... محضر محكمة للجزئية قد أنتقلت وأعلنت :-

١- السيد / والمقيم مخاطباً مع /

٢- السيد /وكيل نيابة..... بصفته ويعلن بسرأى النيابة بمحكمة

مخاطباً مع /

﴿ وأعلنتهما بالآتى ﴾

أقام المعلن إليه الأول ضد الطالب الجنتة رقم لسنة جنح
زاعماً فيها إصدار الطالب لصالحه شيكاً بمبلغ
الجنتة طعن الطالب على هذا الشيك صلباً وتوقيع بالتزوير .
وأثناء تداول

وحيث أنه بجلسة / / / قدم المعلن إليه الأول إلى المحكمة تسجيلات
لأحاديث شخصية كانت قد دارت بينه وبين الطالب بمنزل الأخير وكذلك تسجيلات
تليفونية لبعض الأحاديث التى دارت بينهما قاصداً من ذلك إثبات صحة دينه المزعم
وحيث أن المعلن إليه الأول قد ارتكب هذه الأفعال المؤثمة جنائياً بغير رضاء الطالب
وتعت خلسة بطريق أستراق السمع كما أنه لم يصرح له بذلك من القاضى المختص

وبالتالى يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٩ مكرر من قانون العقوبات حتى ولو كان يتفياً الحصول على دليل يسانده فى دعواه المتداولة بينه وبين الطالب لأن وسيلة الحصول على الاعتراف بالدين إن صح فاتها وسيلة غير مشروعة يجرمها القانون.

وحيث أن الطالب قد أضير من هذه الجريمة ويحق له أن يدعى مننياً بمبلغ ٥٠١ على سبيل التعويض المؤقت وقد أدخل المعن إليه اللتانى لمباشرة الدعوى الجنائية ضد المعن إليه الأول .

﴿ بناء عليه ﴾

أنا المحضر سالف الذكر قد أنتقلت إلى حيث محل إقامة المعن إليهما وسلمتهما صورة من هذه العريضة وكلفت الأول بالحضور أمام محكمة الجزئية دائرة الجرح الكائن مقرها بشارع الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق / / لىسمع الحكم بعقابه بالمادة ٣٠٩ مكرر عقوبات ولزأمه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت لأنه بتاريخ بدائرة استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز تسجيل أو جهاز مسجل ملحق بالتليفون أحدث دارت بينه وبين الطالب فى مكان خاص (منزل أو مكتب أو سيارة) على نحو ما توضح بالصحيفة وقدم هذه التسجيلات كدليل فى إحدى للدعوى المدنية المتداولة مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٩ مكرراً من قانون العقوبات مع إلزامه بالمصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ وكذلك الحكم بمصادرة الأجهزة المذكورة والحكم بإعدام التسجيلات وإهدارها كدليل لعدم مشروعيتها.

٢- أو لأنه بتاريخ بدائرة التقط أو نقل بجهاز كذا (كاميرا أو رسم الخ) فى مكان خاص محاولاً بذلك استغلالها كدليل فى الجحة مع إلزامه بالمصروفات والحكم بإعدام الصور ومصادرة الأجهزة مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بسانر أنواعها .

ولأجل العلم /

صيغة (٢)

جئحة إناعة تسجبل أأء باسأراق السمع (١) مائة ٣٠٩ / مكررا عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السبءة /المقبة ومأها
المأار مأاب الأستاذ / المأامى

أنا المأار بمأمة الجزنبة أنأأأ فى أاربأه إلى كل من

١- السبء / المقبم مأأأأأ مع /

٢- السبء / وأكل أنبابة الجزنبة بأففأه وبعان سראى للنبابة

مأأأأأ مع /

﴿ وأأأأأأأأ بالآأى ﴾

المعان إلىه الأول زمل الطالبة فى العمل بجهة وأأى زملاء كأأأ
للطالبة فى بعض الأأبان أشأو من بعض الأمور أأى أأأأ فى أأأأأ الخاصة وربما
أكون فى إأأى المراء أأ ضأأأ بالشأوى لأأأى زمأأأأأ من معاملة وأأه زوأها
لأها وهو أمر طأببى وأأأأ أأأأ فى العرف الجارى إلا أن الغربب فى الأمر أن
المعان إلىه الأول كان بجالس الطالبة وزملأأها وزملأأأأ بأأأ الزمالة وكان بأأى
معها جهاز تسجبل أمأأه من أأأأه لأأأأأ بعض ما أار فى المناأأأأأ مما بآأأأ بالأبابة
الخاصة للطالبة وشأوأها من وأأه زوأها والأأرب من أأأ أن المعان إلىه الأول طأب
بعض لأأسأ من الشربط المسجل عأله المناأأأأأأ وأأأأ وأسمعه لأبعض العامأأأ
بالأأسام الأأرى فى جهة العمل وأأ قام أأأأه من زملاء الطالبة بأبأأأأأ بأأأ
أسأأأأ إلى كأأأها وشأوأها من أأأأأ الخاصة ومن وأأه زوأها وبناأ عأله قامأ
الطالبة بأبأأأ رناسأأها بجهة العمل أأأ أأأى أأأأى إأأأى أأأ منه بأأأأه زملاء
الطالبة أأبب الوقأع المسأأأه بهذه الصأبفة .

(١) أ. على عراض أأأ : صبأ البأبأ المبأأة : ص ٢٠١ .

وحيث أن ما أتاه المعلن إليه الأول بشكل أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٩ مكررا فقرة أولى عقوبات وقد أضررت الطالبة من جراء الجريمة ويحق لها الأذعاء مذنبا قبل المعلن إليه الأول وحيث أن المعلن إليه الثاني بوصفه صاحب الدعوى العمومية لمباشرتها وتوجيه الاتهام والمطالبة بعقاب المتهم .

﴿ بنــــــــاء عليه ﴾

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح للكاثن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله لبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم للموافق لكي يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدي للطالبة مبلغ ٥٠١ جنيه والمصروفات ومقابل الأتعاب وكذا سماعة الحكم بطلبات المعلن إليه الثاني توقيع أقصى العقوبة عليه المقررة بالمادة ٣٠٩ مكررا ١، ٣٠٩ مكررا (١) عقوبات لأنه بتاريخ بدائرة، لذاع أو سهل إذاعة تسجيل (ولو في غير علانية) متحصلا بطريق استراق السمع وكان ذلك بإحدى الطرق التي يجرمها للقانون على نحو ما توضح تفصيلا بالصحيفة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بسائر أنواعها .

ولأجل العلم /

صيف (٣)

جثة إزهاج بالتليفون (مادة ١٦٦ مكررا ع) (١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحطه المختار
مكتب الأستاذ المحامي

أنا المحضر بمحكمة الجزئية أنقلت في تاريخه إلى كل من

١- السيدة / المقيمة مخاطباً مع /

٢- السيد / المقيم مخاطباً مع /

٣- السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم بمسار النيابة

مخاطباً مع /

﴿وأعلنتهما بالآتي﴾

الطالب مقيم في المنزل الموضح عنوانه في ديباجة الصحيفة والمعلن إليها
الأولى تقيم في شقة مجاورة وقد أعتادت مضايقة الطالب والأحتكاك به وبزوجته كما
دللت على إلقاء القناروت بجوار شقة الطالب وتحرر ضدها المحضر رقم
لسنة إداري لكنها لم تردع وإنما تملأت في الأساءة إلى الطالب
وقامت بسية وشتمه على مسمع من بعض الجيران كما قنفت في حق زوجته بأن
أسندت إليها العبارات الواردة بالمحضر الذي تحرر برقم بتاريخ
..... وللذي أقام الطالب بمقتضاه دعوى جثة مباشرة ضد المعلن إليها
الأولى حيث أدلتها المحكمة بالغرامة مائتي جنيه وحكمت للطالب
وزوجته بالتعويض المؤقت المطلوب وذلك في الجثة رقم لسنة

(١) لمرجع السابق : ص ١٩٧ .

جنح والمؤيد أستئنافاً بالقضية رقم لمننة مستأنف ولقد كان المأمول بعد هذا العقاب الرادع أن تلتزم المعن إليها جادة الصواب ولا تحاول تكرار ارتكاب مثل هذه الجرائم إلا أنها للأسف الشديد - وهي لا تجهل رقم تليفون منزل الطالب - بدأت مخططاً إجرامياً من نوع جديد وهو أن تطلب رقم الطالب وحين يرد هو أو زوجته تكيل لهما الشتائم والبيدات التي لا تصدر من شخص طبيعي حتى أحوالت حياة الطالب إلى جحيم مما أضطره إلى تقديم طلب إلى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ طلب فيه وضع تليفونه تحت المراقبة وضبط وتسجيل هذه المكالمات البذينة وتم تحرير المحضر رقم بتاريخ بمعرفة مباحث الهيئة تأكدت منه صدق أقوال الطالب وزوجته ومن ثم فقد عرضت الموضوع على السيد / القاضي المختص الذي أمر بوضع تليفون الطالب تحت المراقبة لمدة وضبط وتسجيل المعاكسات والأزعاج الذي يتم خلال تلك الفترة وتحديد أرقام التليفون الصادر منها هذه المكالمات المزعجة والتي تتضمن عبارات تقع تحت طائلة القانون .

وحيث أن مباحث التليفون بالأشتراك مع القسم الفني بالهيئة قامت بتنفيذ أمر السيد القاضي وسجلت عدة أحاديث صادرة بصوت المعن إليها الثانية ومتضمنة لأغاظاً ماسة بالشرف وتحط من الكرامة ويعاقب عليها وودعاً لما جاء تفصيلاً في البطاقات التي سجلها الكومبيوتر بالهيئة وطبقاً للاشرطة الممغطلة التي تم تحريرها بمعرفة المختصين وتم عمل كمين من المباحث لضبط المتهمه وبالفعل أمكن ضبطها متلبسة بالجريمة وجرى استجوابها بالمباحث ثم عرضت على النيابة مقبوضاً عليها ثم أحوالت النيابة الأوراق إلى محكمة لمحاكمة المعن إليها الأولى بالمواد ٢٠٢، ٢٠٣، ٣٠٦، ٣٠٦ مكرراً (ب) من قانون العقوبات حيث أدعى الطالب مدنياً بطلب التعويض المؤقت قبل المعن إليها الأولى ولما كانت المادة ١٦٦ مكرراً من قانون العقوبات تنص على أن كل من تسبب في إزعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين وكان مفاد هذا النص أن العقاب هنا منصب على فعل الإزعاج بالتليفون بصرف النظر عما إذا كان هذا الفعل يتضمن في نفس الوقت عبارات قذف أو سب تقع تحت طائلة عقاب الجاني إذ لا تلازم بين الجرميتين ولا تجب أحدهما على الأخرى . وحيث أن الأزعاج يتحقق بمجرد ثبوت استعمال جهاز التليفون في تكدير حياة المجنى عليه ويتوافر القصد الجنائي في هذه الحدود في تحقيق هذا الهدف غير المشروع كما يصير صاحب التليفون المستعمل في الأزعاج شريكاً بالمساعدة وذلك بتسييله استخدام جهازه في الأضرار بالآخرين إذا ثبت أنه يعلم بنوايا مرتكب الجريمة ونيتة في الأزعاج وهناك قرينة على ثبوت هذا الأشتراك من

كون المعاكسات التي ضببطت قد صدرت أكثر من مرة من ذات التليفون بما يعنى أن صاحبه لا يمكن أن تبرا ساحته من المشاركة فى الجريمة وهو ما ينطبق على المعلن إليه الثانى فى هذه الدعوى وإذ كانت الجريمة قد أضرت بالطلاب بما يحق له معه أن يدعى مننيا بطلب تعويض مؤقت وقد أختصم المعلن إليه الأخير لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة بعقاب المتهمين بمواد الاتهام .

﴿ بناء عليه ﴾

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت و أعلنت كل من المعلن إليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأولى والثانى الحضور أمام محكمة جنح للكاين مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشية لله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع للحكم بطلبات الطلاب بعقاب المعلن إليهما بالمادة ١٦٦ مكررا والمواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ عقوبات وإلزامهما متضامنين بأن يؤدوا للطلاب مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت لأنهما فى المدة من إلى بدائرة قسم

الأولى - تسببت فى إزعاج الطلاب بإساءة استعمال جهاز التليفون الموجود تحت سيطرة المتهم الثانى وكان ذلك بقصد تكدير حياة الطلاب وتحققت الجريمة على نحو ما جاء بالصحيفة وتعتبر فاعلاً أصلياً فيها .

الثانى - سهل للأولى استخدام تليفونه المبين بصدر الصحيفة فى إستعماله لأزعاج الطلاب وقد ضببطت الجريمة بمعرفة رجال الضبط المتخصصين ويعتبر شريكاً بالمساعدة ويعاقب بنفس العقوبة مع إلزامهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشعمول للحكم بالنفاذ .

مع حفظ حق الطلاب فى اتخاذ كل ما يلزم قانوناً مع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لرفع جهاز التليفون المذكور .

مع حفظ كافة حقوق الطلاب الأخرى بسائر أنواعها .

ولأجل العلم /

صيغة (٤)

جنتة قذف بطريق التليفون

مادة ٣٠٨ مكرر عقوبات (مضافة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٥)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد /
ومحضره المختار مكارم بامس بامس تاذ/
المحامى

أنا المحضر بمحكمة الجزئية قد أنقلت إلى
حيث محل إقامة :

١- السيدة /
والمقيمة
مخاطبا مع /

٢- السيد الأستاذ/ وكيل نيابة بصفته ويعلم بسرائى النيابة بمحكمة
مخاطبا مع /

﴿ وأعلنته ————— ما بالآتى ﴾

الطالب زوج للمعلن إليها الأولى بصحيح العقد الشرعى وقد دخل بها ولا زالت
فى عصمته حتى الآن ولكنها خرجت عن طاعته بأن تركت منزل الزوجية بدون
مسوغ شرعى أو قانونى وصممت على الإقامة لدى والدها .

وحيث أنها قامت بسبه وقذفه وتم أسناد العبارات للشائنة بطريق التليفون على
نحو ما هو ثابت بالتسجيلات التى تمت بمعرفة الهيئة العامة للمواصلات السلكية
واللاسلكية بناء على طلب الطالب بتاريخ بوضع تليفونه تحت المراقبة وهو
ما تحققت به جريمة القذف المشار إليها بالمادة ٣٠٨/١ عقوبات .

أو وحيث أن أسناد العبارات القاذفة والسباب عن طريق التليفون وتضمن طعناً
فى عرض..... أو خدشاً لسمعة عائلة ما تحققت به الجريمة
المنصوص عليها بالمادة ٣٠٨/١ عقوبات .

وحيث أن ما ألتته المعلن إليها يشكل جريمة القذف المعاقب عليها قانون وقد أضرير
الطالب من ذلك مما يحق له أن يدعى مدنياً طبقاً للمادة ٢٥١ إجراءات بمبلغ ٥٠١
جنيه على سبيل التعويض المؤقت وقد أختصم المعلن إليه الثانى لتحريك الدعوى
الجنائية .

﴿ بناء عليه ﴾

أنا المحضر سالف الذكر قد أنتقلت إلى حيث محل إقامة المعلن إليهما وسلمت
كل منما صورة من هذه العريضة وكلفت المعلن إليها الأولى بالحضور أمام محكمة
.. الجزئية دائرة الجنج والكاثن مقرأها وذلك فى تمام الساعة الثامنة
لتسمع الحكم بعقابها بالمادة ٣٠٨ مكرر عقوبات وألزامها بأن تؤدي للطالب مبلغ ٥٠١
جنيه على سبيل التعويض المؤقت لأنها .

١- بتاريخ بدائرة قامت المعلن إليها الأولى عن
طريق التليفون بالقذف فى حق الطالب على نحو
مرتكبه بذلك الجريمة المشار إليها بالمادة ٣٠٨/١ ع

٢- بتاريخ بدائرة قامت المعلن إليها الأولى بسبب
الطالب على نحو
بالمادة ٣٠٨/١ ع والمادة ١٧١ ع .

٣- بتاريخ أرتكبت الجريمة المشار إليها بالمادة ٣٠٨/٣ ع وكان ذلك
بطريق التليفون على نحو ما هو ثابت مع إلزامها بالمصروفات
ومقابل أتعاب المحاماه .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بسائر أنواعها .

ولأجل العلم /

ملحوظة :بحق لهيئة التليفونات أن ترفع تليفون المتهم أو التليفون الذى أرتكب عن
طريقه الجريمة إذا ثبتت عليه الجريمة بحكم نهائى مع حفظ حق الهيئة أيضاً فى
التعويضات أن كان لها محل .

وعقوبة رفع التليفون منصوص عليها في لائحة الهيئة حتى ولو باسم مشترك آخر غير الذى ارتكب الجريمة ويجوز إذا كان هذا المشترك يعلم بالجريمة أو كان حاضرا وقائع القذف أو السب أن يعتبر شريكا بالتحريض أو المساعدة أو تسهيل ارتكاب الجريمة ويعاقب بعقوبة الفاعل الأصلي .
وبلاحظ أن جريمة القذف بطريق التليفون غير جريمة الأزعاج بساءة استعمال التليفون والمنصوص عليها بالمادة ١٦٦ مكررا عقوبات .



أمنكو للكمبيوتر



م/شريف أحمد وصفي



❖ الأفلاس ❖

معلقاً عليه بإحداث أحكام محكمة النقض

ويتضمن :

- * شروطه - ذو الصفة في طلبه - آثاره - حكم الأفلاس والظعن عليه - انتهاء التفليسة
- * إدارة التفليسة - السنديك ومهامه وأجره وعزله وأستبداله - مأمور التفليسة وأختصاصاته - الصلح الواقى - فقد الإعتبار ورده - الطلبات والدفع - التظلم من الأحكام والمواعيد الإجرائية الخاصة بالأفلاس .
- * أفلاس الشركات وشروطها وآثارها - شركة التضامن - التوصية البسيطة - التوصية بالأسهم - المساهمة .
- * التفالس - أركانه - جرائمه - أنواعه - أفلاس الشركات - أشهر الأفلاس - ودعوى الحراسة - الأفلاس والحجز الأدارى .

الطبعة الأولى

١٩٩٢

❖ الوجيز ❖

في التعديلات الجديدة لقانون الأصالح الزراعى الصادر برقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢
معلقاً عليه بالمذكرة الإيضاحية ومناقشات أعضاء مجلس الشعب .

طبعة ١٩٩٢

❦ الحـــــــديث ❦

فى

❦ قانون المرافعات المدنية والتجارية .

❦ قانون الأثبات .

❦ قانون العقوبات .

❦ قانون الإجراءات الجنائية .

❦ وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

❦ والرسوم القضائية والتوثيق والشهر .

معلقاً عليها

بتعليمات النيابة العامة والمحضرين التنفيذيين والمذكورة

الإيضاحية وتقرير اللجنة الدستورية والتشريعية .

بمجلس الشعب

إعداد وتعليق الأساتذة المحامين

محسن البيومى

عبد المجيد بدر

محمود متولى

سمير الأمين

الطبعة الأولى

١٩٩٢

✚ القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ ✚

في

شأن الضمانات الديمقراطية للتنظيمات النقابية المهنية

والمذكرة الإيضاحية مع تعليق لجنة الشؤون الدستورية

بمجلس الشعب .

إعداد الأساتذة المحامين

سمير الأمين

محمد الشيمي

نبيل عبد المجيد

الطبعة الأولى

١٩٩٣

❧ صيغ العقود والدعاوي القانونية ❧

في

❧ دعاوي المدعي	❧ دعاوي الإيجارات
❧ دعاوي الجرم	❧ دعاوي العمال
❧ دعاوي التجاري والضرائب	❧ دعاوي التحويلات
❧ دعاوي الأحوال الشخصية	❧ دعاوي المستعجل
❧ دعاوي الإداري	❧ الطلبات

❧ العقود ❧

الطبعة الأولى

١٩٩٧

مراجع البحث

- ١- مشروعية التسجيل الصوتي في الأدلة مجلة الأمن العام يناير ٦٨ - / فريد الديب .
- ٢- مراقبة المحادثات التليفونية مجلة الأمن العام إبريل ٦٨ - / سليمان عبد المجيد
- ٣- استعمال الحبل لضبط الجناه وحجبتها أمام القضاء مجلة الأمن العام يوليو ٧١
د. سامي الملا .
- ٤- مراقبة المحادثات التليفونية مجلة الأمن العام يناير ٨٢ عدد ٩٦ - د. سامي الحسيني
- ٥- مراقبة المكالمات التليفونية المجلة الجنائية القومية مارس ٦٣ عدد ١ - د. أحمد فتحى سرور .
- ٦- المكالمات التليفونية - المجلة الجنائية القومية عدد ٢ يوليو ٦٨ . / حسن المرصفاوى
- ٧- مشروعية التسجيل الصوتي في التحقيق الجنائي - مجلة الأمن العام العدد الأول إبريل ١٩٥٨ . د. أحمد خليفة .
- ٨- الوسائل العلمية الحديثة في الأدلة . د/ حسين محمود إبراهيم .
- ٩- التقدير على سرية المراسلات - المجلة الجنائية القومية . / أدوارد غالى الذهبى .
- ١٠ - مشروعية الدليل في المواد الجنائية . أحمد ضياء الدين محمد خليل .
- ١١ - مجموعة بحوث قانونية - ١٩٧٨ . أدوارد غالى الذهبى .
- ١٢ - اعتراف المتهم سنة ١٩٧٥ - د/ سامي الملا .
- ١٣ - مبادئ الإجراءات الجنائية سنة ١٩٨٣ . د/ رعوف عبيد .
- ١٤ - التعليمات العامة للنيابات سنة ١٩٩٤ . / جمال الحصرى المحامى .
- ١٥ - الأدلة الفنية للبراءة سنة ١٩٩٤ . المستشار محمد أحمد عابدين .
- ١٦ - شرح قانون الإجراءات الجنائية طبعة ٢ سنة ١٩٨٨ . د/ محمود نجيب حسنى

فهرس

٣	مقدمه.....
	الباب الأول :.....
٦	الفرع الأول :فى مراقبة المحادثاتالتليفونية.....
٧	أولاً : ماهيه المراقبة التليفونية.....
٧	ثانياً : خطورة مراقبة المحادثات التليفونية وضرورتها.....
٨	ثالثاً : وسائل مراقبة المحادثات التليفونية.....
٩	رابعاً : القضايا التى تستلزم مراقبة المحادثات التليفونية.....
١٠	خامساً : حماية حق الإنسان فى الحياة الخاصة.....
١٠	١- الشريعة الإسلامية.....
١١	٢- المواثيق والمعاهدات الدولية.....
١١	٣- الدستور.....
١٢	٤- النصوص القانونية.....
١٣	سادساً : المراقبة إجراء من إجراءات التحقيق لا الاستدلال.....
	سابعاً : حظر التصنت على المحادثات التليفونية الدائرة بين المحامى والمتهم
١٤	وأساسها القانون.....
١٥	الفرع الثانى : مشروعية مراقبة المحادثات التليفونية.....
١٨	الفرع الثالث : الضمانات المقرره لمراقبة المحادثات التليفونية.....
١٨	أولاً : ضرورة صدور أمر من القضاء بمراقبة المحادثات.....
١٨	١- القاضى الجزئى.....
١٩	٢- قاضى التحقيق.....
١٩	٣- النيابة العامة.....
٢٢	ثانياً : ضرورة أن يكون إذن القاضى بمراقبة المحادثات مسبياً.....

٢٣ ثالثاً: يجب أن تكون لمراقبة المحادثات فائدة في ظهور الحقيقة
٢٤ رابعاً: عدم جواز مراقبة المحادثات إلا بصدد جريمة معينة وقعت بالفعل
٢٥ خامساً: تحديد مدة المراقبة
 الباب الثاني:
٢٦ في التسجيلات الصوتية
٢٦ الفرع الأول: مشروعية التسجيل الصوتي
٢٧ ١- القضية الأولى
٢٨ ٢- القضية الثانية
٣٠ - الرأي الأول
٣١ - الرأي الثاني
٣٢ - الرأي الثالث
٣٣ - الرأي الرابع
٣٤ الرأي الخامس
٣٥ - التسجيل أثناء التحقيق
٣٦ موقف القضاء
٣٧ - طبيعة تسجيل المحادثات
٣٧ - هل يجوز للمتهم أن ينتزع دليل براءته ولو عن طريق غير مشروع؟
٣٨ - مشكلات الشريط المغنط
٣٩ أولاً: الناحية الفنية
٣٩ تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى
٣٩ ثانياً: الناحية الأخلاقية
٤٠ - موقف المشرع المصري من التسجيل الصوتي
٤١ الفرع الثاني: جريمة الاعتداء على الحياة الخاصة
٤٣ ١- التسجيلات الصوتية

- ٤٤ - الأحاديث الخاصة.....
- ٤٤ - إنتفاء العلانية.....
- ٤٤ - بالنسبة للمكان.....
- ٤٥ - بالنسبة للقول.....
- ٤٦ - وسيلة استراق السمع.....
- ٤٧ - المكالمات التليفونية.....
- ٤٩ - المسافة قرينة العلانية.....
- ٥١ - المحادثات اللاسلكية.....
- ٥١ - الحالة الأولى.....
- ٥١ - الحالة الثانية.....
- ٥٢ - التسجيلات المرئية.....
- ٥٣ - لا تنقضى الدعوى الجنائية في جرائم الأعتداء على الحياة الخاصة بالتقادم.....
- الباب الثالث :
- ٥٤ في الدفوع.....
- ٥٤ الفرع الأول: الدفوع القانونية.....
- أولاً: الدفع بعدم جواز مراقبة التليفون إلا بأمر قضائي مسبب ووفقاً لأحكام القانون.....
- ٥٤ ثانياً: الدفع بطلان المراقبة لمبادرة رجال الضبط القضائي القيام به دون الحصول على إذن به.....
- ٥٥ ثالثاً: الدفع بطلان مراقبة المحادثات لمباشرتها قبل الحصول على أمر مسبب من القاضي وبطلان الإجراءات التي أستخدمت إليها.....
- ٥٦ رابعاً: الدفع بطلان الأذن بمراقبة المحادثات أو تسجيلها لعدم جدية التحريات أو لأنه بني على تحريات باطله.....
- ٥٨ خامساً: الدفع بطلان محضر الشرطة الذي بني على التنصت وهو بني على تسجيل

- ٥٩ غير مشروع للمحادثات التليفونية.....
- سادساً : الدفع بعدم مشروعية التسجيل والأذن لأنهما خالفا حظر التصنت على
- ٦٠ المحادثات بين المتهم ومحاميه المقرر في المادة ١٩٦ إجراءات
- سابعاً : الدفع بطلان التسجيلات لصدور الأذن بها من النيابة العامة وليس من
- ٦١ القاضي الجزئي في غير الحالات التي خولها لها القانون
- ثامناً : الدفع بعدم مشروعية المراقبة وبطلان الدليل المستمد منها لأنتفاء الفائدة
- ٦٢ منها في كشف الحقيقة.....
- تاسعاً : الدفع بطلان المراقبة والدليل المستمد منها لحدوثه بعد مدة المراقبة
- ٦٣ المحددة في الأذن
- عاشراً : الدفع بعدم مشروعية المراقبة وبطلان الدليل المستمد منها لأن المراقبة تمت
- ٦٤ عن غير طريق مأمور الضبط القضائي المختص نوعياً ومكانياً
- ٦٥ حادى عشر : الدفع بطلان المراقبة لعدم صدور أمر بالندب من النيابة العامة لمأمور
- ٦٦ الضبط بالرغم من صدور الأذن بالمراقبة من القاضي الجزئي
- أثنى عشر : بطلان أذن المراقبة والدليل المستمد من التسجيلات لأن الغرض من
- ٦٦ المراقبة كان جمع المعلومات وإجراء التحريات.....
- ٦٧ ثالث عشر : بطلان الأذن بمراقبة التليفون لصدور ه عن جريمة مستقبلية
- ٦٨ رابع عشر : الدفع بطلان إجراءات وضع التليفون تحت المراقبة
- ٦٩ الفرع الثانى : الدفوع الفنية.....
- ٦٩ أ- دفوع متعلقة بإجراءات التسجيل
- ٦٩ ١- الدفع بتعديل التسجيلات أو إجراء مونتاج على الشريط
- ٢- الدفع بأن إجراءات التسجيل لم يتم بها مأمور الضبط بنفسه بل تركها
- ٦٩ لأحد الأفراد الفنيين أو العاديين دون أن تتم بحضوره وتحت بصره
- ٢٠ ب- دفوع متعلقة بالتسجيل ذاته
- ٢٢ ج- دفوع متعلقة بتفريغ التسجيلات

٧٢	١- الدفع باختلاف الثابت بالأشرطة عما تم تفريفه في محاضر التفريف
٧٢	٢- الدفع بعدم حلف الخبير لليمين عند أستلامه للشريط لإجراء عملية التفريف..
	٣- الدفع بطلان أعمال الخبير لأعتماده على حاسة السمع وخبرته العلمية
٧٢	دون أعتماذ على الأجهزة الحديثة
	٤- الدفع بعدم صحة التسجيل بتقليد الأصوات والتعديل في التسجيلات
	وطلب أنتداب خبير لفحص التسجيلات بمطابقة الصوت المسجل على
٧٣	صوت المتهم الحقيقي (بصمة صوته)
٧٣	- بصمة الصوت
	الباب الرابع : في النصوص القانونية وأحكام النقض وصيغ الدعاوى.....
٧٥	الفرع الأول : في النصوص القانونية.....
٧٥	أولاً: الدستور
٧٥	ثانياً: قانون العقوبات
٧٧	ثالثاً: قانون الإجراءات الجنائية
٧٩	الفرع الثاني : التعليمات العامة للنيابات
٨٢	الفرع الثالث : أحكام محكمة النقض
٩٨	الفرع الرابع : في الصيغ
٩٨	صيغه (١) جنحة أعتداء على حرمة الحياة الخاصة
١٠٠	صيغه (٢) جنحة أذاعة تسجيل أخذ بإستراق السمع
١٠٢	صيغه (٣) جنحة أزعاج بالتليفون
١٠٥	صيغة (٤) جنحة قذف بطريق التليفون
	مراجع البحث
	صدر للمؤلف

رقم الإيداع : ٩٦/٢٠٥٨
I.S.B.N
977-19-0130-3

مكتبة
للطباعة
يحيى حسن ابنما عيل
شارع عبدالزير - الهدارة ٢ عابدين
٢٩١-٧٥ ت

064
71
08

Bibliotheca Alexandrina



0549006